الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي — الدراسات العليا

كلية الاقتصاد — قسم العلوم السياسية

المنطلقات السياسية والاقتصادية والأمنية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي

اعداد الطالب :

رمضان سعيد عبد الهادى درباش

إشراف

الدكتور :الحسين العيساوي مصباح

قدمت هذه الدراسة استكمالالمتطلبات درجة الاجازة العالية (الماجستير)

فى العلوم السياسية

العام الجامعى

2006-2007 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة التحدي – كلية الاقتصاد
قسم العلوم السياسية

المنطلقات السياسية والاقتصادية والأمنية
لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير)
في العلوم السياسية : 1375 و.ر – 2007 م.

إعداد
رمضان سعيد عبد الهادي درباش

إشراف
الدكتور : الحسين العيساوي مصباح

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحـــــــدى
كلية الاقتصـــــــاد
قسم العلوم السياسية

المنطلقات السياسية و الاقتصادية والامنية لنشاة مجلس التعاون الخليجى العربى

إعـــداد:- رمضان سعيد عبدالهادى درباش
رقم القيد :- 055403

لجنة الاشراف والمناقشة تتكون من : التوقيع

د. الحسين العيساوى مصبـــاح مشرفاً ورئيســـــاً .....

د. منصور فرج الشكـــــرى ممتحناً داخليـــــاً .....

د. محمد خليفة إعـــــــراب ممتحناً خارجيـــــاً .....

أ. فتحى مسعود على
مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد :
أ.على محمد عبدالسلام
أمـين اللجنـة الشعبية للكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيْعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً)

صدق الله العظيم

سورة آل عمران ، آية 103

الإهـــــــداء

إلى أبي وأمي الغالية

إلى زوجتي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وزملائي

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بفائق الشكر والتقدير إلى كافة أعضاء هيئة التدريس في مرحلة الدراسات العليا الماجستير بقسم العلوم السياسية ، وشكر خاص للدكتور الحسين العيساوي مصباح على ما بذله من جهد ، وتعاونه الكامل والذي كان للباحث خير سند لاستكمال هذه الدراسة .

قائمـــة المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
قائمة المحتويات	أ
مقدمة الدراسة.....	1
الفصل الأول : المنطلقات السياسية لنشأة مجلس التعـــاون الخليجي العربي	10
المبحث الاول : تنسيق السياسات الخارجية	12
أولا : اتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي.....	12
ثانيا : العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون الخليجي العربي	21
ثالثا : التنسيق السياسي والدبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه القضايا الدولية والإقليمية التى كانت الدوافع لقيام مجلس التعاون لدول الخليجي العربي	25
المبحث الثاني : السعي للتكامل السياسي	39
أولا : دافع التكامل السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي.....	39
ثانيا : معوقات التكامل السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي.....	47
الفصل الثاني : المنطلقات الاقتصادية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي.....	56
المبحث الأول : تنسيق السياسات الاقتصادية	57
أولا : مستوى التنسيق والاندماج الاقتصادي وفق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.	57
ثانيا : لجان تحقيق التعاون وتنسيق السياسات الاقتصادية وكذلك المؤسسات المشتركة.	70
المبحث الثاني : السعي للتكامل الاقتصادي	76
أولا : دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي	76
ثانيا : معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي.....	82

الموضـــــوع	الصفحة

الفصل الثالث : المنطلقات الأمنية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي 92

المبحث الأول : مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية 93

أولاً : أمن دول مجلـــس التعاون الخليجـــي العربي وتهديدات القوى الإقليمية : (إيران ، العراق ، وإسرائيل) 93

ثانياً : أمن دول مجلس التعـــاون الخليجي العربي وتهديدات القـــوى الدوليـــة (الاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية) 110

ثالثاً : مسارات التعاون في المجال الدفاعي والأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي..... 117

رابعاً : محددات بناء القوة العسكرية في الخليج 120

المبحث الثاني : تنسيق السياسات الأمنية الداخلية 124

أولاً : مواجهة ظواهر الشغب والمهددات الأمنية 124

ثانياً : مواجهة ظواهر التطرف والإرهاب 128

ثالثاً : ظاهرة غسيل الأموال وجهود المكافحة الخليجية 133

رابعاً : في مواجهة التداعيات السلبية لظاهرة العمالة الوافدة 135

خامساً : في مواجهة ظاهرة المخدرات 137

سادساً : على الصعيد القضائي والقانوني 139

خاتمـــــــة الدراســـــة 141

المراجـــــــــــــع 144

مقدمة الدراسة

إن قيام مجلس التعاون الذي تم التوقيع على نظامه الأساسي في 25 مايو 1981 ، لم يأتِ وليد تلك اللحظة ، بل جاء امتداداً لترابط وتعاون قديمين بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات أي نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية عميقة وطارئة أثرت في قيامه ، وما زال بعضها يؤثر فيه ، فأشكال التعاون المختلفة سواء الثنائية أو الجماعية – بين الدول الست الأعضاء الموقعة على ميثاق مجلس التعاون الخليجي ، كانت قائمة بالفعل قبل قيام المجلس ، وما حدث هو أنه تم تحويل هذه الأشكال من التعاون إلى شكل مؤسسي على إثر وقوع أحداث وتطورات هامة في المنطقة والتي تمثلت في الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان ، وقيام الثورة الإيرانية الإسلامية ، وسقوط نظام الشاه ، والحرب العراقية – الإيرانية ، وزيادة حدة الصراع بين القوتين العظميين ، في ظل انقسام العالم العربي وتصدعه ، بالإضافة إلى ذلك ، التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية (توطين شركات النفط) ، وكذلك الضغوط الخارجية على منتجي النفط والمحاولات الرامية إلى وضع النفط تحت الرقابة بحجة حمايته لضمان استمرار تدفقه إلى الدول الصناعية ، فكل هذه الظروف وبالإضافة إلى ما يربط الدول الخليجية الست من روابط وعلاقات خاصة ، وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية ، وإيمانا بالمصير المشترك الذي يجمع بين شعوبها ، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين ، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية ، واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الترابط فيما بينها ، واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها ، وتحقق طموحها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية ، فكل هذه الظروف والأسباب دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنشاء المجلس .

لكن رغم ارتباط قيام المجلس بظروف إقليمية ودولية استثنائية ، فإن كل دولة من الدول الأعضاء ، كانت تمتلك تصورها الخاص لكيفية التعامل مع هذه الظروف وبالتالي

رؤيتها المحددة لطبيعة المجلس وماهيته وأهدافه ، ولقد تراوحت هذه التصورات بين التصور الاقتصادي والسياسي والعسكري حتى تما لاحقاً دمج هذه التصورات المختلفة ، وتمت صياغتها صياغة توفيقية في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي .

- **التصور الأول** : تصور اقتصادي ، تقدمت به دولة الكويت فقد ركز هذا التصور على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للمجلس ، وانطلق من الاقتناع بأن الوقت قد حان لتعزيز والتنسيق الاقتصادي بين الدول الخليجية الست .

- **التصور الثاني** : فإلى جانب التصور الاقتصادي برز التصور العسكري في بداية عقد الثمانينيات ، وكانت سلطنة عمان سباقة للتقدم بهذا التصور لما ينبغي أن يكون عليه المجلس ، فالمجلس حسب هذا التصور هو عبارة عن حلف عسكري وليس مجرد مشروع اندماجي اقتصادي ، إذ ركز على بناء أمني عسكري متكامل على نسق حلف شمال الأطلسي .

- **التصور الثالث والأخير** : فقد ركز على الوظيفة السياسية للمجلس ، إذ ارتبط هذا التصور في الأصل بتوجيهات المملكة العربية السعودية ، أي الاقتناع بالوظيفة الاقتصادية المقترحة في التصور الأول ، وبالطبيعة العسكرية للتصور الثاني ، وكان الاهتمام المباشر لهذا التصور الثالث هو الاستقرار السياسي في الخليج العربي ، وضمان الأمن الداخلي للدول الخليجية ذات الأنظمة الوراثية ، وبالتالي المحافظة على بقائها واستمرارها في ظل التداعيات العنيفة والتحولات الإقليمية والدولية المتلاحقة الأخرى .

ومن جهة أخرى لم تمتلك الدول الصغيرة الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أي تصور مسبق لغايات المجلس ، ولم تشارك مشاركة فعلية في بلورة أهدافه وغاياته وتحديد ماهيته ، إن الشغل الشاغل لهذه الدول هو كيفية مواجهة المخاطر الأمنية والسياسية للتفاعلات الإقليمية والدولية ، وبالتالي ضرورة وجود إطار للعمل الخليجي المشترك الذي قد يساهم في تقريب هذه الدول وتوحيدها .

لقد انبعث مجلس التعاون الخليجي من وحي هذه التصورات والرؤى المختلفة التي ربما لا تبدو متناغمة ومنسجمة فيحاول المجلس أن يوافق بين هذه التصورات ، ويمزج بين الغايات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المختلفة ، ويسعى من أجل أن يتقمصها ويجسدها على أرض الواقع .

إلا أنه مهما كانت توقعات وتصورات الأعضاء فإن المجلس كما هو قائم اليوم ، لم يعد يحقق أيا من هذه التصورات ، ولا يجسد أيا من التوقعات ، فلم يتطور المجلس حتى الآن كمشروع للاندماج الاقتصادي ولم يتحول إلى حلف أمني أو عسكري ، كما أنه نادرا ما يتصرف كإطار للتنسيق السياسي بين دوله ، وذلك في ظل حرص الدول على التمسك بكل مظاهر السيادة والاستقلال في التعامل مع الأحداث الإقليمية والعالمية .

ولهذه الأسباب والمعطيات فإن واقع مجلس التعاون الخليجي العربي يشكل دافعاً مهما وربما مادة هامة للدراسة والتحليل العلميين وفقاً للخطة التالية :

أولا : مشكلة الدراسة :

تتمثل المشكلة التي تبحثها هذه الدراسة في أن للتنظيمات الدولية والإقليمية مجموعة من المنطلقات تؤدي إلى نشأتها وكذلك الحال بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي العربي ، فكان الهدف والدافع الأول والظاهر من قيام المجلس هو تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي ، ولكن سرعان ما أدرك قادة دول المجلس أن العامل الاقتصادي ليس العامل الوحيد المهم مما دفعهم إلى التنسيق في المجالات السياسية والأمنية ، باعتبارها تشكل في مجموعها عوامل ودوافع لإقامة المجلس وهذا ما ظهر من خلال النظام الأساسي للمجلس في نص المادة الرابعة وكذلك من خلال القمة الأولى لمجلس التعاون الخليجي ، فإلى أي مدى ظلت تلك المنطلقات التي دفعت إلى إقامة هذا المجلس تشكل الدوافع لاستمراريته.

ولذا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي :

س) هل حافظت هذه المنطلقات السياسية والاقتصادية والأمنية المنشئة للمجلس على استمراريتها وتحقيق أهداف المجلس بعد قيامه ؟

ثانياً : فرضية الدراسة :

سيحاول الباحث التحقق من فرضية مفادها " **شكلت الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية لمجلس التعاون الخليجي مبرراً لإنشائه**" ،

ثالثاً : الهدف من الدراسة :

تهدف الدارسة إلى الآتي :

1- توضيح الدوافع السياسية التي أدت لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي وكذلك مدى فاعلية التنسيق السياسي بين هذه الدول وسعيها لتحقيق التكامل السياسي.

2- تهدف الدراسة إلى توضيح الدوافع الاقتصادية التي أدت لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي ، كذلك مدى فاعلية التنسيق الاقتصادي بين هذه الدول وسعيها لتحقيق التكامل الاقتصادي .

3- كذلك تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدوافع الأمنية التي أدت لنشأة المجلس ، وكذلك مدى فاعليتها في مواجهة التحديات والأخطار الداخلية والإقليمية والدولية .

رابعاً : المفاهيم المستخدمة في الدراسة :

- **المنطلقات السياسية** : هي مجمل المعطيات والآمال والأهداف والتطلعات ذات الطابع السياسي ، والتي ساهمت في دفع قادة الدول الأعضاء إلى إقامة مجلس يمثل كتلة سياسية لها دورها في المنطقة.
- **المنطلقات الاقتصادية** : هي مجمل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي والتي ساهمت في دفع قادة الدول الأعضاء إلى إقامة المجلس .
- **المنطلقات الأمنية** : هي مجمل المعطيات ذات الطابع الأمني والتي ساهمت في دفع قادة الدول الأعضاء إلى إقامة المجلس .
- **التحديات الإقليمية** : ويقصد بها مواجهة مجمل المخاطر القائمة أو المتوقعة التي كانت تواجه الدول الأعضاء فرادى أو جماعة داخل إطارها الإقليمي .
- **التحديات العالمية** : ويقصد بها مواجهة مجمل المخاطر القائمة أو المتوقعة التي كانت تواجه الدول الأعضاء فرادى أو جماعة داخل إطارها العالمي.

خامساً المناهج والمداخل المستخدمة في هذه الدراسة :

يستخدم في هذه الدراسة :

المنهج التحليلي والتاريخي : حيث يتم تتبع المرحلة التاريخية لقيام مجلس التعاون الخليجي العربي خلال العقدين ونصف الماضيين التي شهدت ثلاثة حروب والعديد من التطورات الإقليمية والدولية وبيان مدى الاستمرارية والتغير في أهداف المجلس وأساليب هذه الدول في التعامل مع هذه التطورات الإقليمية والدولية .

إلى أي مدى ينطوي الوضع القائم للمجلس على عوامل إيجابية تكفل له مواجهة التحديات والمتغيرات الراهنة ؟ وإلى أي مدى توجد عقبات أو عوامل تؤثر سلباً على فاعلية المجلس ومستقبله بصفة عامة ؟

المدخل الوظيفي : وهو من المداخل المهمة التي استخدمت في هذه الدراسة لمجلس التعاون الخليجي العربي لطبيعة الوظائف التي يؤديها المجلس .

سادساً : أهمية الدراسة :

تتلخص أهمية هذه الدراسة في :

1- توضيح الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي أدت لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي .

2- متابعة مسيرة المجلس والوقوف على مدى تلبيته لاحتياجات تلك الدوافع .

سابعاً : الحدود الزمانية والمكانية : .

أ- **الحدود الزمانية** : تتناول هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1981 حتى 2006 ف.

ب- **الحدود المكانية** : تتناول هذه الدراسة دول الخليج الست الموقعة على ميثاق مجلس التعاون الخليجي العربي وهي المملكة العربية السعودية – الإمارات العربية المتحدة – الكويت – قطر – عمان – البحرين .

ثامناً : تقسيم الدراسة :

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

تناول فيه الباحث بشكل عام المنطلقات السياسية من حيث تنسيق السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، اتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون الخليجي العربي ، مدى التنسيق السياسي والدبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه القضايا الدولية والإقليمية التي كانت الدافع لقيام المجلس ، كذلك تناول السعي نحو التكامل السياسي من حيث دوافع التكامل السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية ، كذلك معوقات التكامل السياسي لدول المجلس .

الفصل الثاني :

يهتم هذا الفصل بالمنطلقات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي العربي ، فيتناول تنسيق السياسات الاقتصادية من حيث مستوى التنسيق والاندماج الاقتصادي وفق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، كذلك لجان تحقيق التعاون وتنسيق السياسات الاقتصادية والمؤسسات المشتركة ، كذلك يتناول محاولة السعي نحو التكامل الاقتصادي ، من حيث دوافع التكامل الاقتصادي ومعوقاته بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي .

الفصل الثالث :

يختص بدراسة المنطلقات الأمنية لنشأة المجلس من حيث مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية ، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي وتهديدات القوى الإقليمية إيران ، والعراق ، وإسرائيل ، كذلك أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي وتهديدات القوى الدولية الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك مسارات التعاون في المجال الدفاعي الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، كذلك محددات بناء القوة العسكرية في هذه الدول ، كما تناول تنسيق السياسات الأمنية الداخلية في مجال التعاون الأمني الداخلي .

تاسعاً : الدراسات السابقة :

حفلت الأدبيات السياسية بالعديد من الدراسات المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي العربي ومن خلال تفحصنا لتلك الأدبيات يلاحظ عليها وجود بعض الدراسات السابقة ، والتي تتشابه في عناوينها مع عنوان الدراسة إلا أنها تختلف في مضمونها ومنها :

1- دراسة قدمها الدكتور مصطفى عبد العزيز موسى بعنوان : (مجلس التعاون الخليجي العربي الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي) . [1] والتي تناول فيها الباحث أهم الخصائص والسمات الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء في مجلس التعاون ، وكذلك التصنيف الاقتصادي لدول مجلس التعاون ، وتقسيمات دول العالم وفقاً لمستوى تطورها الاقتصادي .

كما قدم الباحث دراسة أخرى ، (الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون الخليجي العربي ومتطلبات التكامل) [2] ، والتي تناول فيها الباحث معيار الجوار الجغرافي الإقليمي ، معيار تجانس البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، معيار التفاعلات والاتصالات بين الدول والشعوب المنظمة للتجمع الاقليمي .

2- دراسة قدمها الدكتور صلاح الدين حسين بعنوان (أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي)[3] والتي تناول فيها الباحث إمكانيات التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، الأسباب الموجبة للتعاون بين دول مجلس التعاون ، معوقات التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ، مجالات التعاون القائمة قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي .

3- دراسة قدمها الدكتور نايف علي عبيد بعنوان (مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل) [4] ، حيث يركز الباحث في دراسته على توجهات المجلس وإمكانية سعيه نحو التكامل ، كما يركز الباحث على العوامل المحركة والمعوقة لعملية التكامل

---

[1] مصطفى عبد العزيز موسى ، مجلس التعاون الخليجي العربي الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي ، (الدوحة : وزارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، 1982.) .

[2] مصطفى عبد العزيز موسى ، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون الخليجي العربي ومتطلبات التكامل ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2004).

[3] صلاح الدين حسين ، أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي ، (الرياض : مركز البحوث والتنمية ، الطبعة الأولى ، 1985) .

[4] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1996)

وكيف يمكن الحكم على تجربة المجلس ، كما يضع الباحث مجموعة من الشروط التي قد تؤدي بالمجلس إلى تحقيق التكامل منها شروط داخلية تنبع من داخل دول المجلس مرتبطة بالإدارة السياسية للأعضاء ، وأخرى مرتبطة بطبيعة التحولات المجتمعية الداخلية ، وأخرى إقليمية مرتبطة بنتاج الحروب الإقليمية وعلاقات المجلس بكل من إيران والعراق، وأخرى دولية متعلقة بطبيعة توزيع القوة داخل بنية النظام الدولي .

4- دراسة قدمها الباحث السيد عبد المنعم المراكبي ، بعنوان (دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي) [1] تناول فيها الباحث الإمكانيات الاقتصادية لدول الخليج العربية ، الثورة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي ، السكان في دول مجلس التعاون الخليجي . كذلك التنمية في دول مجلس التعاون ، التنمية والقدرات الاقتصادية في دول المجلس ، التنمية في الخليج ، معوقات التنمية ، التنمية والقدرات العسكرية ، التنمية والقدرات السياسية ، العوامل المؤثرة في القدرات السياسية الداخلية ، العوامل المؤثرة في القدرات السياسية الخارجية ، آثار الفجوة بين الإمكانيات الاقتصادية والقدرات السياسية على الأمن القطري لدول مجلس التعاون وعلى الامن القومي العربي .

5- دراسة قدمها الباحث جاسم بن محمد القاسمي بعنوان (التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته) [2] ، تناول الباحث فيها التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث مفهوم التكامل الاقتصادي ، دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي ، طرق تحقيق التكامل الاقتصادي ، معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون .

---

[1] السيد عبد المنعم المراكبي ، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 1998) .

[2] جاسم بن محمد القاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته ، (الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى ، 1999) .

6- دراسة قدمتها الدكتورة ابتسام سهيل الكتبي بعنوان (مستقبل مجلس التعاون الخليجي العربي) . [1] حيث تناولت فيها الباحثة نشأة وتطور مجلس التعاون والإنجازات والتحديات التي تواجه المجلس على كافة الأصعدة .

7- دراسة قدمها الباحث كمال محمد الأسطل ، بعنوان (نحو صياغة نظرية الأمن مجلس التعاون الخليجي العربي) . [2] وتناول فيها الباحث مجلس التعاون الخليجي العربي ظروف التأسيس ، الأهداف ، المؤسسات ومهامها في السياق الأمني لدول المجلس، كذلك تأصيل النظرية السياسية لمجلس التعاون الخليجي العربي وتحديدها وصياغة نظرية أمنية لمجلس التعاون الخليجي العربي .

8- دراسة قدمها الباحث كمال صلاح عواد الحازمي الحربي بعنوان (تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي) . [3] تناول الباحث فيها الإطار القانوني للأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي ، وحدود فاعلية الأمن الجماعي ودواعي تطويره ، وكذلك البعد الداخلي في تطوير الأمن الجماعي للمجلس ، وكذلك البعد الخارجي في تطوير نظام الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي .

---

[1] ابتسام سهيل الكتبي ، " مسيرة مجلس التعاون الخليجي العربية والمشاهد المحتملة" ، مستقبل مجلس التعاون الخليجي العربي ، إعداد مجموعة باحثين ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1999) .

[2] كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ، 1999) .

[3] كمال صلاح عواد الحازمي الحربي ، تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1988.

الفصل الأول

المنطلقات السياسية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي

الفصل الأول

المنطلقات السياسية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي

يـــم :

تتميز الدول الخليجية الست بوجود أسر مالكة تحكم هذه الدول وتسيطر على كافـــة اليد السلطة فيها ، وعلى الرغم من اختلاف تاريخ وتطور هـــذه الـــدول إلا أن الـــسمة الية هي سيطرة هذه الأسر على عملية صنع القرار فيها من خـــلال الـــسيطرة علـــى ؤسسات المختلفة في الدولة ، سواء بصورة مباشرة من خلال تعيين أفراد الأسرة فـــي ناصب الوزارية خاصة الوزارات السيادية مثل الدفاع والداخلية والخارجية أو السيطرة ى تكوين وحل المؤسسات الحاكمة وتعيين الرؤساء والأعضاء بها وخاصة المؤســـسات شريعية.

فالظروف الدولية التي نشأ فيها مجلس التعاون الخليجي سواء كان ســـقوط نظـــام اه في إيران بالثورة في فبراير 1979 ، وسياسات إيران التـــي أثـــارت شـــكوك دول ليج وخاصة تلك المتعلقة بعزمها على تصدير ثورتها الإسلامية إلى دول الخلـــيج ، أو ية الجدل بين الشيعة والسنة في المنطقة ، وإعلان النظام في إيران 1981 على لسان (ة الله صادق روحاني) أحد رموز الثورة الإيرانية ، رغبة إيران في احتلال البحرين ، من حيث الاتجاه العام الداعي للتغيير نحو النظم الجمهورية ، هذا بالإضافة كذلك إلـــى حتلال السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 ، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية فـــي تمبر 1980 ، والذي أصبح يعرض هذه الأنظمة السياسية للخطر .

ومن جهة أخرى كان الانقسام العربي حـــول طـــرق تـــسوية الـــصراع العربـــي سرائيلي بشكل أدى إلى تمزق الصف العربي وإضعاف هيئاته القومية ، قد دفع بالدول ربية وأنظمتها الفرعية إلى البحث عن هويات إقليمية ، فنشأ مجلس التعاون الخليجـــي ربي في مايو 1981 حيث أشار نظامه الأساسي في المادة الرابعة إلـــى أنـــه يـــسعى حقيق التنسيق والتكامل بين أعضائه في جميع الميادين بما في ذلك الجانـــب الـــسياسي صولا إلى الوحدة ، وبالتالي يكون التدرج من التنسيق إلى التكامل وصولاً إلى الوحـــدة دف بعيد الأجل ، وبالتالي نجد أنه على رأس قائمة اختصاصات المجلس الأعلى وضع

المبحث الأول
تنسيق السياسات الخارجية

تمهيـــــد :

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على اتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، كما سيتناول العوامل والمحددات التي تتحكم معاً في عملية وضع السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، وكذلك يتناول العلاقات البينية في إطار مجلس التعاون الخليجي ، سواء على الصعيد الدولي أو العربي أو الخليجي ، كما يتناول أيضا التنسيق السياسي والدبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه القضايا الدولية والإقليمية التي كانت الدافع لقيام مجلس التعاون الخليجي العربي . لذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى عدة عناصر :

أولا : اتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي

تحاول دول مجلس التعاون منذ إنشاء المجلس عام 1981 إدارة سياسة خارجية تتسم بالتنسيق والتوازن بين رغبة كل دولة في صياغة سياسات خارجية تعكس مصالحها الوطنية وقدراتها السياسية والاقتصادية والأمنية وإدراكها لمصادر التهديدات الخارجية الخاصة بها من جانب ، وبين ضرورات السعي نحو توحيد السياسات الخارجية لدول المجلس بما يحقق أمن واستقرار المنطقة من جانب ثان ، وبين أهمية تحقيق التنسيق العربي على المستوى الخارجي من جانب ثالث . [1]

فإذا نظرنا إلى الأحكام الدستورية المتعلقة بقواعد السياسة الخارجية لهذه الدول وتصريحات زعمائها وبياناتهم الرسمية ومسارات السياسة الخارجية للدول الأعضاء ، تبين لنا أنها تتفق جميعا على خطوط عامة ، أبرزها اتجاهاتها الإسلامية والعربية الواضحة ، فضلا عن صداقتها بدرجة أو بأخرى للغرب ولا يؤثر على هذه النتيجة تفاوت

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، (الإمارات : مركز الخليج للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2002) ص8.

أعضاء مجلس التعاون في تاريخ ظهورهم على المسرح الدولي ، وحصيلة تجاربهم في مجال العلاقات الدولية . [1]

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة في هذا الصدد هي العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والأمن بالنسبة لدول المجلس ، حيث تلعب هذه السياسة دوراً بالغ الأهمية في اختيار وتنفيذ أفضل السبل الكفيلة لتحقيق الأمن وذلك في ضوء ثلاثة اعتبارات رئيسية ، **أولها** : الضعف النسبي الذي تعاني منه دول المجلس سكانياً مقارنة بدول المنطقة الأخرى ، الأمر الذي يمثل تحدياً أمنياً وعسكرياً بالغ الخطورة ، **وثانيها** : تطلعات بعض دول الجوار الجغرافي كالعراق ، وإيران الإقليمية بأن تلعب دور المسيطر ، **وأخيـــراً** ، أهمية منطقـــة الخليج بالنسبة للعالم وذلك لموقعها الاستراتيجي وثروتها النفطية ومكانتها الدينية (السعودية) ، وهو ما يجعل منها مطمعا للعديد من القوى الإقليمية والدولية. [2]

أما من الناحية السياسية ، فإن دول مجلس التعاون تمثل تركيبة سياسية متجانسة فكراً ومنظوراً ، تجمعها التجربة التاريخية ، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة ، وهي عوامل أسهمت ، إلى جانب غيرها ، في توليد رؤية متقاربة ، وتعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ تراها سامية في التعامل الدولي أساسها ميثاق الأمم المتحدة ، والالتزام بقواعد السلوك الدولي ، واحترام التزاماتها العربية والدولية ، وقد انعكست تلك المبادئ في أهداف عريضة للسياسة الخارجية تتلخص في توثيق الروابط والتضامن في الإطار العربي والإسلامي ، وتطوير علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ، ودعم الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي وتعزيز مساحة الاعتدال السياسي والمساهمة في تخفيف التوتر وحل الخلافات ، ولا سيما في الإطار العربي . [3]

فالسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تتأثر بعدة عوامل ومحددات تتحكم معاً بدرجات مختلفة في عملية صنع السياسة عموماً في دول المجلس سواء كانت السياسة الداخلية أم الخارجية وتتمثل أهم تلك العوامل في :

---

(1) عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، 1988) ، ص 193.

(2) مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

(3) جميل إبراهيم الحمداني ، " مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما : مقومات البقاء والعطاء " ، ندوة أبو ظبي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد مجموعة باحثين ، (الإمارات : مركز الخليج للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1998) ص 635.

1- حداثة نشأة الدولة الوطنية في الخليج :

كان من أهم النتائج التي ترتبت على الانسحاب البريطاني في الخليج من أول ديسمبر 1971 ظهور أربع دول مستقلة هي : دولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، إضافة إلى الكويت التي كانت قد حصلت على استقلالها عن بريطانيا عام 1961 .

لكن الدول الخليجية حديثة العهد قبل لحظة ولادة مجلس التعاون الخليجي ولذلك واجهت صعوبات كبيرة في التنسيق بين متطلبات التكامل أولهما : مهمة البناء الذاتي الداخلي التي تفرض إعطاء الأولوية للاستقلال والسيادة الوطنية . [1] " فمبدأ السيادة الوطنية لا يسمح للمجلس بأن يتجاوز حدوده الأساسية لكي ينسجم كل الإنسجام مع القناعات الأولى التي شكلت الأرضية لقيـــام المجلس ، فالمجلس كما جاء في تصور كل دولة عند تأسيسه هو مجرد إطار عام ومرن للتنسيق بين الأعضاء ، وهو أيضا مجلس للتداول والتشاور بين الحكام الذين لهم الحق المطلق في تقرير شكل وحجم وعمق التنسيق والتعاون ، وبما لا يتعارض مع سلطاتهم وصلاحياتهم ، ولقد قام المجلس بناء على رغبة واقتناع حكام وزعماء هذه الدول وهو باق ببقاء هذه الرغبة ، فرغبة الحكومات هي التي أسست المجلس وهي أيضا قادرة على إنهائه" . [2]

وثانيهما مهمة التفاعل الإقليمي والمساهمة في تفعيل أداء النظام الجديد بما تستلزمه من ضرورة تقبل فكرة التنازل عن ممارسة بعض صلاحيات السيادة الوطنية .

هذه الصعوبات ازدادت تعقيداً في ظل بعض الخصوصيات الذاتية لهذه الدول ، وبعض الظروف والحساسيات التي اقترنت بعملية استقلالها ونشأتها وحكمت بدرجة كبيرة أنماط سياستها الداخلية والخارجية ولعل أهم تلك الصعوبات تبرز في :

---

[1] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، "دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية" شؤون خليجية ، العدد 20 (سبتمبر ، 2000) ، ص 22.

[2] عبد الخالق عبد الله ، " مجلس التعاون الخليجي العربي طبيعته ومسيرته " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الثانية ، 1999) ، ص625.

أ- الآثار السلبية للعلاقة الخاصة جدا التي سبق أن ربطت السلطة الاستعمارية البريطانية بأي من هذه الدول على مدى قرن ونصف القرن . [1] فكانت بريطانيا هي القوة السياسية الحاكمة والتي تسير شئون هذه الدول أحاديا وتتحكم في تطوراتها وتحدد سياساتها وأولوياتها بما يتناسب مع رغباتها ومصالحها دون الرجوع إلى الكيانات والقوى المحلية ، وكانت بريطانيا هي التي تضع وتلغي هذه الكيانات وكانت تقيم وتزيل الحكام ، كما أنها هي التي رسمت الحدود المصطنعة بين هذه الدول ، وذلك حسب معاييرها وقناعاتها الخاصة ، فلقد تسبب الاستعمار البريطاني في عزل هذه الدول عن العالم الخارجي ، وبذلك زرع البريطانيون الشقاق والصراع والتنافس بسبب النزاعات الحدودية التي نشأت عن عملية التقسيم غير العفوية بالطبع التي استهدفت الإبقاء على هذه الإمارات منقسمة ومتصارعة وغير قادرة على التّوحّد .[2]

ب- استمرار النفوذ البريطاني في دول الخليج بعد الاستقلال سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً من خلال العديد من الأدوات والوسائل التي كان من أبرزها معاهدات الصداقة التي حرص البريطانيون على التوقيع عليها مع الدول الخليجية في الوقت ذاته الذي ألغيت فيه المعاهدات السابقة .

ج- ضعف الهياكل الوطنية السياسية للدول حديثة الولادة أدى إلى وجود مشاكل هيكلية هددت الاستقرار الداخلي منذ اللحظات الأولى ، وخاصة مشاكل الشرعية والهوية ، وهي مشاكل ضاعفت في مجملها من تعميق الشعور المفرط بالسيادة المهددة . [3]

2- الثروة النفطية :

يعتبر النفط من أهم العوامل الرئيسية في منطقة الخليج بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي بصفة خاصة حيث يمثل النفط ما بين 80% و 95% من الناتج القومي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي يجعل اقتصاديات هذه

---

[1] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، " دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

[2] عبد الخالق عبد الله ، " التوترات في النظام الإقليمي الخليجي ، " السياسة الدولية ، العدد 132. ، (أبريل : 1998) ص 27.

[3] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، " دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

البلدان قابلة للاختراق من جانب ضغوط السوق العالمي للنفط وقد تجلى هذا في انخفاض عائدات النفط في الفترة ما بين عامي 1981 – 1988 على الرغم من زيادة انتاج النفط خلال الفترة نفسها . [1]

ويعد النفط سلاحا ذو حدين لبلدان الخليج العربية ، فهو يعتبر من ناحية قوة تمارس هذه الدول من خلالها تأثيرا لمصالحها على السياسات الخارجية لدول أخرى ومن أمثلة ذلك ما حدث في حرب الخليج الأولى والثانية ، فعلى المستوى الإقليمي مثلاً خصص 86% من المساعدات الخارجية لبلدان دول مجلس التعاون الخليجي العربي للدول العربية ، مثل مصر وسوريا والمغرب والأردن ومن ناحية أخرى ، كان النفط سببا في ظهور خلافات حدودية متنوعة بين دول الخليج ، حتى كان عدم الاتفاق على السياسات النفطية سبباً في قيام العراق بغزو الكويت في أغسطس 1990 ، كما أن الأهمية الجيوسياسية للنفط كانت السبب في زيادة حدة التنافس بين الدول الكبرى في المنطقة . [2]

فلا جدال في أن اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون في الثلث الأول من القرن الماضي قد أضفى على الصراع والتنافس الدولي على المنطقة أبعاداً وخصائص جديدة ، لاسيما أنها تعتبر أهم مستودع للنفط في العالم ، ولا تقتصر أهميتها على نصيبها من الانتاج العالمي للنفط الذي كان معدله 25.9% عام 1996 فحسب ، وإنما بالنظر إلى نصيبها من الاحتياطي العالمي منه والذي يتزايد مع مرور الزمن حتى صار 64.3 عام 1995 مقابل 55.5% عام 1985 ، ويؤثر النفط في السياســة الخارجية لدول المجلس من أكثــر من نــاحية كالآتي :

أ- يعد النفط أحد قضايا السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون على الرغم من أنه سلعة اقتصادية بحتة في المقام الأول ، ويتضح ذلك بشكل خاص فيما يخص الأسعار التي أصبحت تتدخل فيها الاعتبارات السياسية وعوامل الضغط الدبلوماسي من قبل الدول المستهلكة أكثر من اعتبارات العرض والطلب وفق قوانين السوق الاقتصادية .

---

[1] ريتشارد لتون ، كسب السلام في الخليج رؤية من منظور بعيد المدى ، ترجمة : حسين موسى ، (بيروت : دار الكنوز الأدبية ، الطبعة الأولى ، 1994) ص 32.

[2] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، " دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

ب- بسبب النفط ، تعرف السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون ما يمكن أن يطلق عليه اسم دبلوماسية المعونات سواء في علاقاتها بدول العالم الثالث أو ببعض المؤسسات الدولية.

ج- تحرص دول مجلس التعاون الخليجي العربي في سياستها الخارجية على ضمان أمن النفط وأمن انتقاله من حقوله إلى المستهلكين سواء عن طريق الأنابيب أو ناقلات البترول ،ويعد ذلك أحد أهم القضايا الشاغلة لها، وهذا ما وضح بجلاء إبان حرب الخليج الأولى" العراقية – الإيرانية " . [1]

3- الموقع الجغرافي :

إن إلقاء نظرة على الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي تؤكد حقيقة وجود التجاور الجغرافي المتصل فيما بينها ، يضاف إلى ذلك أن تجاور دول هذه المجموعة الأرضي والمائي ، وقربها من الممرات المائية الاستراتيجية المهمة ، وإطلالها جميعا على الخليج العربي ، يجعلها تشكل الواجهة البحرية المشتركة والتي تمثل خاصية لا تتوفر للعديد من الدول المتجاورة ، كما يضاف إلى ذلك أن للمملكة العربية السعودية الدولة الأكبر مساحة من بينها حدوداً مشتركة مع جميع الدول الخمس الأخرى. [2]

وبذلك فإن هذا الموقع المميز لدول مجلس التعاون يجعلها تتحكم في بعض أهم طرق التجارة والمواصلات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب ، ويعتبر ذلك السبب الأكبر لتوجه الدول الاستعمارية اليها خلال القرن التاسع عشر ، وذلك قبل اكتشاف النفط فيها بعقود ، الأمر الذي عكس بشكل أو بآخر الأهمية التي تمثلها على الصعيد الدولي.

وخلال فترة الحرب الباردة ، ورغم الصراع والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي الدائر في مختلف مناطق العالم سابقا فإن الأهمية التي شكلها هذا الموقع قد دفع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى الاتفاق ضمنياً على العمل من أجل الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي بصورة عامة، وأمن واستقرار دول مجلس

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[2] المرجع السابق ذكره ، ص 9.

التعاون بصورة خاصة ومن جهة ثانية ، فإن وجود دول المجلس بجوار عدد من الدول الساعية إلى القيام بأدوار إقليمية على مستوى منطقة الخليج ، مثل العراق وإيران ، وقربها من بعض الدول الساعية إلى لعب أدوار إقليمية على مستوى الشرق الأوسط ، مثل إسرائيل وتركيا ، فضلا عن الأهمية التي تمثلها بالنسبة للدولة الفاعلة على المستوى الدولي ، أدى إلى تنوع واختلاف رؤى الأطراف الإقليمية والدولية لأفضل السبل الكفيلة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، وهذا بدوره انعكس على السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي فاتسمت بالحرص على توسيع قاعدة علاقاتها الدولية والعمل على إحداث توازنات سياسية دقيقة ومعقدة فيها . [1]

4- اختلال توازن القوى الإقليمي :

إن توازن القوى في الخليج يلعب دوراً أساسيا ليس فقط في توجهات السياسة الخارجية وأنماط العلاقات الاقليمية بين دول الخليج فحسب ، بل وأيضا في التفاعلات داخـــل الدول ، ويكشف تحليل توازن القوة بين دول الخليج عن حالة واضحة من عدم التجانس في توزيع القوة . [2] "إلا ان عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي غير مرتبط بواقع عدم التوازن في القدرات والإمكانيات بين دوله الكبيرة والصغيرة فحسب ، بل أنه أكثر من ذلك مرتبط بالخلافات السياسية المتفاقمة بين دوله الكبيرة الثلاث ، إيران والعراق والمملكة العربية السعودية ، فهذه الدول تمثل القوى الاقليمية الرئيسية التي تتحكم في استقرار أو عدم استقرار منطقة الخليج" . [3] ولذلك أدى عدم توازن توزيع عناصر القوة بين الدول الصغيرة والكبيرة في الخليج إلى وجود ثلاث قوى كبرى هي إيران والسعودية والعراق ، ووجود دولتين صغيرتين هما سلطنة عمان والإمارات العربية

---

[1] مصطفى عبد العزيز موسى ، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون الخليجي العربي ومتطلبات التكامل ، العدد 96 ، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 – 26

[2] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، " دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

[3] عبد الخالق عبد الله ، " التوترات في النظام الإقليمي الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

المتحدة ، وثلاث دول أصغر هي : الكويت والبحرين وقطر فأدى هذا النمط لتوزيع القوة إلى ثلاث نتائج هي :

أ- تنافس الدول الثلاث الكبرى على الزعامة والسيطرة .

ب- الحيلولة دون تفرد دولة واحدة بالسيطرة ، ففي كل مرحلة كانت فيها إحدى الدول الثلاث تسعى للسيطرة ، كانت تجد دولة أخرى مناوئة لها وحريصة على أن تحول دون تمكينها من ذلك، مما أعطى الفرصة للدولة الثالثة على المناورة بين القوتين المتنافستين .

ج- أعطاء الدول الصغيرة إمكانية التحالف مع قوة أو أكثر من القوى الكبرى الثلاث للهروب من محاولات سيطرة الثالثة ، حيث أن ضعف قوة هذه الدول كثيراً ما أغرى الدول الثلاث بالسعي إلى التدخل في شئون هذه الدول الصغيرة وفرض السيطرة عليها. [1]

هذا إضافة إلى عدم التجانس بين عناصر القوة داخل كل دولة ، إذ لا توجد دولة تمتلك قدراً متجانساً وكبيراً من عناصر القوة المختلفة ، فالمساحة الكبرى التي تمتلكها السعودية وثروتها النفطية الهائلة غير متوازنة مع قواها البشرية الضعيفة ومع قوتها العسكرية المحدودة ، وإيران بقوتها البشرية الضخمة ومساحتها الكبيرة وقوتها العسكرية المميزة تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة ، والعراق بقوته العسكرية المتضخمة في عقد الثمانينات واجهت مشكلات اقتصادية حادة والحال في الدول الخمس الأخرى لا يختلف عن ذلك كثيرا .

وهذا النمط من أنماط توزيع القوة كانت له انعكاساته المباشرة والمهمة على العلاقات بين دول مجلس التعاون ، الذي ينقسم إلى دولة واحدة كبيرة هي السعودية وخمس دول صغيرة أخرى تمتلك عناصر أقل من القوة ، لكنها عناصر مميزة مما ضاعف من مكانتها الإقليمية والدولية وأعطاها فرصة الهروب دائما إلى الخارج من أي محاولة سعودية للسيطرة ، خاصة أن البيئة الإقليمية الأوسع بها قوتان متربصتان هما إيران والعراق الحريصتان على المنافسة مع السعودية وكسب ود وصداقة هذه الدول ، فضلاً عن البيئة

---

[1] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، "دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

الدولية حيث كان حرص القوتين العظمتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "سابقا" والقوى الدولية الأخرى على خلق مناطق للنفوذ في الخليج ظاهراً . [1]

5- الخصائص السكانية :

تكتسب الخصائص السكانية أهمية عند دراسة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي من وجهتين رئيسيتين **الأولى** : أن هذه الدول تتميز بعدة خصائص متباينة تسهم بشكل أو بآخر في زيادة حدة الأطماع الإقليمية والدولية تجاهها ، فهي دول غنية بالنفط وصغيرة من حيث المساحة وخفيفة من حيث الكثافة السكانية ومتنوعة من حيث التركيبة الاجتماعية ، كما أنها تقع بالقرب من كتل سكانية ضخمة وفقيرة ، والوجهة **الثانية** : أن الفوائض المالية التي حصلت عليها دول المجلس من العائدات النفطية [2] ، والنقص الذي تعانيه هذه الدول في حجم القوى العاملة ، أدى إلى اعتمادها بصورة مكثفة على العمالة الأجنبية إلى درجة أن أعداد المهاجرين فاقت أعداد المواطنين في بعض الدول ، ولا شك في أن للعمالة غير العربية أثر بالغ الخطورة على الأمن الاجتماعي والثقافي ، ناهيك عن الأمن السياسي واحتمال استخدام تلك العمالة كوسيلة لقيام بعض الدول بالضغط على دول المجلس لتحقيق مصالح معينة . [3]

ويؤدي التفاوت في عنصري الثروة النفطية والخصائص السكانية بين دول المجلس والمحيط المجاور ، إلى نتائج عديدة على مستوى سياساتها الخارجية لعل أهمها الحرص على اتباع سياسة خارجية قائمة على توازنات إقليمية ودولية دقيقة ، ورفض سياسة الأحلاف والأحلاف المضادة ، والسعي نحو إقامة علاقات حسن الجوار مع دول المنطقة والعمل على نزع فتيل الأزمات السياسية والعسكرية في المنطقة . [4]

6- حدود التماسك بين المجتمع والدولة :

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 26.

[2] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[3] بكر النجار ، " آثار لعمالة وافدة أم عواقب لمأزق تنموي : حالة الأقطار العربية الخليجية المصدرة للنفط " ، المستقبل العربي ، العدد 82 ، (ديسمبر : 1985) ص 119.

[4] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

إن الكيانات السياسية لأعضاء مجلس التعاون الخليجي العربي تعاني ولكن بدرجات متفاوتة من ضعف التماسك بين المجتمع والدولة ، أي بين الشعب كحقيقة اجتماعية وبين الدولة كحقيقة جغرافية سياسية وتعتبر ظاهرة السيولة الجغرافية الشائعة في النظام الخليجي شاهداً حيا على ذلك ، فكل دولة ترى أن لها امتدادات جغرافية في أراضي دول أو دولة أخرى وهذا معناه عدم تطابق الدولة بحدودها الجغرافية مع ما تمثله من أمة أومن شعب . [1]

فالتداعيات والآثار السلبية المترتبة على ضعف التماسك بين المجتمع والدولة تؤدي غالبا إلى صراعات حدودية تنعكس سلباً على التفاعلات والعلاقات داخل النظام وتؤدي إلى انعدام الولاء السياسي ، فهناك علاقة حميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي معين ومدى تطابق هذا الكيان مع متطلبات المجتمع ، ولذلك كانت من أبرز المحددات التي عرقلت محاولات التوافق والتنسيق في علاقات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربي غلبة نوازع التنافس بينها . [2]

ثانياً : العلاقات البينية في إطار مجلس التعاون :

إن مجلس التعاون ليس جهازاً لإدارة كافة العلاقات الخارجية للأعضاء على نمط الجهاز المركزي في الدول الاتحادية ، إلا أن تقارب اتجاهات السياسة الخارجية للدول الأعضاء جعل التباين في بعض هذه الاتجاهات للسياسة الخارجية ليس كبيرا بينهما بحيث يحدث تناقضا بين هؤلاء الأعضاء ، وهذا يجعل مهمة المجلس في تنسيق تلك السياسات أمراً ممكناً . بل قد يصل في بعض الأحيان إلى توحيد مواقف هذه الدول بفضل الانسجام العام بين السياسات وقلة عدد الأعضاء على خلاف الحال في المنظمات الإقليمية الكبيرة . [3]

وبذلك يمكن أن نتصور للمجلس دورا في ثلاثة مجالات تتصل بالسياسة الخارجية للدول الأعضاء على النحو الآتي :

---

[1] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، " دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[2] المرجع السابق ، ص 26.

[3] عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 219.

1- في مجال رسم السياسة الخارجية ، حيث تقوم أجهزة المجلس وهي أساساً المجلس الأعلى والمجلس الوزاري برسم السياسة الخارجية ، واتخاذ القرارات في القضايا المهمة ، وهذه تمثل موقفاً جماعياً عاما قد ينسجم تماما مع المواقف الفردية أو قد يفترق عنها في بعض التفاصيل والجزئيات .

2- في مجال تنسيق السياسة الخارجية خاصة في القضايا التي يتعذر تحقيق مواقف موحدة بشأنها فإن أجهزة المجلس عملت على تحقيق التفاهم والتشاور قبل إعلان هذه المواقف بحيث لا تبدو المواقف متفرقة أو تشكل مدعاة للصدام والافتراق .

3- وأخيراً في مجال تنفيذ السياسة الخارجية ، حيث يحاول المجلس أن يكون لديه مواقف دبلوماسية خليجية موحدة ، كما يحاول كذلك تحقيق التعاون والتنسيق بين البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الخارج. [1] ولقد حرصت دول مجلس التعاون الخليجي العربي منذ اللحظات الأولى لإعلان تأسيس مجلس التعاون على أن تحدد الخطوط العريضة لسياستها عربيا ودوليا وما ينتج عن ذلك من التزامات ومسؤوليات . فأكدت هذه الدول في مقدمة النظام الأساسي على أن تأسيس المجلس يتماشى مع ميثاق جامعة الدول العربية الذي يدعو إلى تحقيق التقارب وتوثيق العلاقات وتنسيق الخطط وتعميق التعاون بين الدول العربية . [2] وبذلك تتلخص أهداف ومبادئ العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي العربي على النحو التالي :

---

[1] عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، (الإمارات : مركز الخليج للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1999) ، ص 38.

[2] منعب جابر الأحمد ، الخليج إلى أين ؟ الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربي ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى ، 1993) ، ص 15 .

في المجال الدولي : [1]

أ- عدم الانحياز ونبذ الأحلاف والمحاور.

ب- احترام الالتزامات والمواثيق الدولية .

ج- العمل على توطيد أسس السلام والعدل والأمن الدولي ومساندة التوازن في العلاقات الدولية .

د- عدم التدخل في شئون الغير .

هـ- التعايش السلمي في ظل احترام السيادة الوطنية والاستقلال وصيانة المصالح المشتركة والتفاعل مع أحداث العالم والمشاركة في قضايا السلم وحقوق الإنسان من خلال العمل الجاد والفعال في المنظمات الدولية .

و- احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ومعارضة استخدام القوة في حل القضايا الدولية ، ومناهضة التفرقة العنصرية .

على الصعيد العربي : [2]

أ- الالتزام التام بميثاق جامعة الدول العربية والإيمان بأهمية التضامن العربي .

ب- تحقيق السلام في الشرق الأوسط الذي لا يمكن أن يتم إلا بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف .

ج- تحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي والتي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تضمنت الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

د- التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ورفض التدخل في شئونها الداخلية من أية جهة .

في المجال الخليجي : [3]

أ- التعايش السلمي بين دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل وصيانة المصالح المشتركة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص ص 15-16.

[2] مسيرة التعاون الخليجي الأهداف والإنجازات والتطلعات ، (الدوحة : دار الشؤون الإعلامية وزارة الإعلام والثقافة ، 1990) ، ص 35.

[3] عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

ب- إبعاد المنطقة عن ساحة الصراع الدولي والمحاور ، ومعارضة التدخل في شئون المنطقة، والاعتماد على القوة الذاتية ومسؤولية دول المنطقة وشعوبها عن أمنها واستقرارها .

ج- تسوية النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية والحوار الهادئ .

لقد حقق مجلس التعاون الخليجي العربي بعض الانجازات من خلال خلق الانطباع بوجود تعاون وتنسيق سياسي بين دول المجلس على الصعيدين الداخلي والخارجي . ويبدو أن المجلس حريص كل الحرص على خلق الانطباع بأن دول المجلس هي دول متماثلة كل التماثل في سماتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية ، وبأنها قد خلقت أكبر قدر من الترابط فيما بينها في السياسات والتشريعات ، وبالتالي لا يمكن التعامل معها على انفراد ، وإنما كدول تنتمي إلى مجموعة سياسية متماسكة وذات هوية اقليمية واحدة ، ولقد استطاع المجلس تسويق هذا الانطباع وترويجه بنجاح ملحوظ خلال السنوات الأخيرة الماضية من خلال نشاطاته الدبلوماسية المتميزة .

والحقيقة أنه لم يكن بالإمكان ممارسة هذا النشاط الدبلوماسي على مستوى كل دولة لوحدها ، كما أنه لم يكن بإمكان دول المجلس التأثير في النظام الإقليمي العربي دون مجلس التعاون الخليجي العربي. (1)

غير أنه على أهمية هذا الإنجاز السياسي النسبي ، فإن المجلس ظل لا يمتلك سياسة خارجية موحدة ، ولم يحل بعد محل الدول الأعضاء في التمثيل الدبلوماسي له في الخارج ، ولم تتجسد هذه المرحلة المتقدمة من التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية على أرض الواقع الذي يظهر هذه الدول متمتعة بكامل الاستقلال السياسي على الساحتين الاقليمية والعالمية ، لذا تبدو السياسة الخارجية لكل دولة من دول المجلس مختلفة كل الاختلاف عن سياسة مثيلاتها ، وتتبع مسارات واتجاهات متناقضة كل التناقض مع المسارات والاتجاهات المعلنة للمجلس وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع دول الجوار ، وخاصة منها إيران والعراق ، ففي كل مجال من هذه المجالات السياسية ومجالات أخرى عديدة تؤكد كل دولة من دول المجلس على استقلالها وحرصها على

---

(1) عبد الخالق عبد الله ، "مجلس التعاون الخليجي العربي طبيعته ومسيرته" قمة أبو ظبي مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد مجموعة باحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص 671.

مصالحها الخاصة التي لا تكون منسجمة دائماً مع المصالح الجماعية والمشتركة لدول المجلس ، لذلك لم يعد من الممكن في الآونة الأخيرة إخفاء الفروقات الواضحة والمعلنة في الأولويات والاهتمامات والسياسات حتى اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الانسجام السياسي الكامل مفقود وغير موجود بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي في غالب الحال.[1]

ثالثاً : التنسيق السياسي والدبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه القضايا الدولية والاقليمية ، حيث تشكل القضايا الدولية والإقليمية التي حدثت في منطقة الخليج العربي أو المناطق القريبة منها أحد العوامل التي أدت إلى نشأة مجلس التعاون الخليجي العربي لما تقتضيه ضرورة التنسيق السياسي والدبلوماسي بين الدول الأعضاء في المجلس تجاه تلك القضايا نظراً لما تشكله من تهديد لهذه الدول الست وبذلك يحاول الباحث فيما يلي بيان أهم تلك القضايا وكيف كانت وربما لا زالت تشكل عاملاً مؤثراً في نشأة وفاعلية مجلس التعاون الخليجي العربي ومنها :

1- غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان :

كان الغزو السوفيتي لأفغانستان أحد دوافع قيام مجلس التعاون الخليجي العربي حيث أصبح السوفيت على مقربة من منابع النفط ومن الممرات المائية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي التي ينتقل هذا النفط عبرها إلى العالم الصناعي ، وكانت هذه المستجدات الطارئة تحمل في طياتها المزيد من التهديد والتوتر والقلق لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، الأمر الذي ضاعف من صعوبة القرارات السياسية التي كان يتعين عليها اتخاذها وتحمل المسؤولية الكاملة عنها . [2]

ولقد استعرض مجلس التعاون الخليجي العربي منذ نشأته عام 1981 ، المشكلة الأفغانية وجاء ذلك في بيان الدورة الثانية للمجلس الأعلى في الرياض في نوفمبر 1981 على أن المجلس قد استعرض الوضع في أفغانستان وما يشكله من مخاطر ، ليس فقط

---

[1] المرجع السابق ، ص 672.

[2] إسماعيل صبري مقلد ، " دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن ، والبقاء : دراسة حالة " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 633.

على أمن المنطقة واستقلالها ، وإنما على السلام العالمي ، وأكد تمسكه بقرارات المؤتمر الاسلامي بهذا الخصوص والامم المتحدة . [1] حيث أيدت دول مجلس التعاون الخليجي العربي موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة المطالب بسحب القوات الاجنبية من أفغانستان وتسوية المشكلة سياسيا بما يكفل الحفاظ على استقلال أفغانستان وحق شعبها في تقرير مصيره ، ورغم أن هذا الموقف عُدّ مناهضاً للاتحاد السوفيتي ، وعملت الدبلوماسية السوفيتية بكل قوة على منع الدول من تأييده فقد أيدت هذا الموقف بلا تحفظ كل الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، ودون أن يشذ عن ذلك موقف أي منها رغم أنها كانت تتبادل مع موسكو العلاقات الدبلوماسية منذ البداية مثل الكويت ، أو التي أقامت فيما بعد مثل هذه العلاقات كعمان والامارات العربية المتحدة وقطر . [2]

إلا أن نظرة دول امجلس التعاون الخليجي العربي قد اختلفت فيما يتعلق بالوجود السوفيتي في أفغانستان ، فبينما اعتبرت المملكة العربية السعودية ذلك التدخل بمثابة تهديد لأمن الخليج ، كانت الكويت – على العكس من ذلك – ترى أن الأحداث التي وقعت في أفغانستان ليس لها أدنى صلة بمنطقة الخليج ، أما دولة الامارات العربية فقد أعلنت صراحة رفضها التواجد الأجنبي في المنطقة وعلى اعتبار أن المنطقة مهددة من داخلها وليس من خارجها واتفقت كل من البحرين وسلطنة عمان على ضرورة وجود تنسيق أمني وعسكري مشترك فيما بينها . [3]

2- الثورة الإيرانية :

من بين أهم الأسباب التي دعت إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي العربي في عام 1981 ، هو محاولة احتواء الآثار السلبية للثورة الإيرانية عام 1979 على دوله ، إذ تميزت العلاقات بين الطرفين خلال الفترة الممتدة من 1981-1989 ، بالتوتر في ظل أمرين مهمين ، الأول : هو سعي إيران إلى تصدير ثورتها الإسلامية الإيرانية وما تمثله من اتجاه عقائدي راديكالي معاد للأنظمة الوراثية التقليدية وما تمثله من أنظمة محافظة

---

[1] عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 153.

[2] المرجع السابق ، ص 154.

[3] جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية ، (الامارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1997) ص 12.

سياسية ، والثاني : هو التنسيق بين الأعضاء الستة في المجلس إزاء الحرب التي كانت قائمة بين العراق وإيران والتي امتدت من 1980 حتى 1988. [1]

ولا شك أن الثورة الإيرانية الإسلامية قد أدت إلى انهيار أحد أركان النظام الذي كانت ترتكز عليه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج بانهيار نظام الشاه ، والذي أثار العديد من المشاكل لدول الخليج العربي بتخلي إيران عن لعب دور الشرطي في الخليج مما أثار القلق خاصة وأن هناك احتمالا كان قائماً بأن تذهب إيران للمطالبة بالبحرين ، الأمر الذي بات يشغل الرأي العام الخليجي والعربي على حد سواء.

ومن جانب آخر فإنه بعد سقوط نظام الشاه بدأت المخاوف تدب بين دول الخليج لأن نظام الشاه كان يمثل خط الدفاع الأول عن الخليج ضد الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن أن ذلك النظام كان يقوم بجهود للمساعدة في قمع الحركات التي تعتبرها دول الخليج هدامة ولقد زادت مخاوف تلك الدول من نجاح نظام الخميني في إيران ، لأن النظام الثوري قد صرح بعزمه تصدير الثورة إلى الدول الخليجيـــة الأخرى [2] ، وبكل ما تحتويه من مفاهيم راديكالية في التغيير والإصلاح السياسي لدول الخليج تحت الزعم بقابلية هذا النموذج الثوري الإسلامي الإيراني للتصدير والاحتداء فلقد حرك هذا المناخ الجديد شعوراً بعدم الرضا من قبل دول الخليج العربية ، خاصة مع اشتعال جذور الصراعات الطائفية التي بقيت طويلاً خامدة تحت السطح لا تجد من يحركها حتى جاءت الثورة الإيرانية لتقلب كل الأمور رأساً على عقب حتى أن الثورة الإيرانية صورت كالإعصار السياسي الذي يوشك أن يقتلع من طريقه كل شيء ، ليعيد تشكيل الواقع السياسي لهذه المنطقة على نحو جديد مختلف . [3]

لذلك كان هذا النذير دافعاً لاتفاق خليجي على إنشاء اتحاد يحمي مصالح هذه الدول في مواجهة الأطماع الإقليمية ، فأعلن عن قيام مجلس التعاون الخليجي العربي في خضم الحرب العراقية – الإيرانية .

---

[1] عبد الله فهد النفيسي ، " إيران والخليج : تكتيك الدمج والقيد 1978 – 1998 " ، السياسة الدولية ، العدد 137 ، (يوليو : 1999) ، ص 59.

[2] سيد إبراهيم السموني طه ، مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية ، ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004) ص 48 .

[3] إسماعيل صبري مقلد ، " دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن ، والبقاء : دراسة حالة " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 633.

3- الحرب العراقية الإيرانية :

نشأ مجلس التعاون بينما كانت الحرب العراقية الإيرانية في بدايتها ، وكان نشوب هذه الحرب من الأسباب المباشرة لنشأة المجلس ، أو بعبارة أخرى وأدقّ ، الإسراع في إنشائه لعل وجوده يقي هذه الدول مضاعفات تطوراتها بين عملاقي الخليج ، والتنسيق فيما بينها تجاه الصراع العسكري . [1]

فقد شكل العنف الذي انبثق من هذه الحرب تهديداً أمنيا خطيرا لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، ونظرا إلى محدودية القدرات العسكرية لهذه الدول ، حاولت أن تعتمد على الجانب الدبلوماسي لاحتواء هذه الحرب من دون إهمال العمل على تقوية قدراتها الدفاعية والأمنية والتنسيق فيما بينها ، فضلا عن ذلك ، تؤكد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون استخدام الدبلوماسية كوسيلة أساسية من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لهذه الدول والبعد عن استعمال الوسائل الأخرى .

وقبل البدء بعرض بعض محاولات هذه الدول القيام بدور دبلوماسي لاحتواء هذه الحرب ، تجدر الإشارة إلى أن الخيارات التي كانت أمامها صعبة ، فإيران من جانبها ، كانت تسعى إلى تحييد دول الخليج والضغط عليها للتخلي عن دعم العراق مادياً ، والعراق كان ينظر إليها خلال هذه الفترة على أنها الحارس الشرقي لبوابة الأمن القومي العربي في مواجهة الأخطار الفارسية. [2]

كان الخيار الأكثر قبولاً لدى دول مجلس التعاون الخليجي العربي في بداية الأزمة والأقل مخاطرة في الوقت ذاته يتمثل من وجهة نظرها إما بانتهاج خيار الحياد التام بين طرفي الحرب ، وإما من خلال التحول باتجاه الخيار الآخر الذي يقوم على مساندة العراق، ولكن ضمن الحدود التي لا تستفز إيران أو تضطرها إلى توسيع رقعة الحرب بجذب أطراف أخرى إليها . وقد حبذت معظم دول مجلس التعاون وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الخيار الأخير ، حيث كان يبدو أكثر اتساقا مع طبيعة العلاقة التي تجمع هذه الدول بالعراق بحكم كونها دولة عربية ، وارتأت دول المجلس أن تبقي على قنوات اتصال مفتوحة مع إيران من خلال دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 634.

[2] نايف علي عبيد ، دول مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 163-164.

استمرت تلك الاتصالات ولم تتوقف حتى عندما كانت علاقات إيران بالعديد من دول المجلس تمر بحالة من التأزم الشديد ولعل ذلك التوجه الإيجابي كان يبرهن على تمتع دول المجلس بالحنكة السياسية التي دفعتها إلى أن تتحسب لكافة الاحتمالات مهما كانت شواهد المواقف المحتملة . [1]

لقد تجلى اهتمام مجلس التعاون الخليجي العربي بضرورة احتواء الحرب العراقية – الإيرانية منذ مؤتمر القمة الأول الذي عقده قادة دول المجلس في أبوظبي في مايو 1981 ، حيث أكد البيان الختامي السعي إلى وقف هذه الحرب باعتبارها من المشاكل التي تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الأجنبي فيها ، وفي مؤتمر القمة الثاني لمجلس التعاون الذي عقد في الرياض في 1981/11/10 ، ناقش المجلس الحرب الجارية بين العراق وإيران وما تحمله من تهديد لأمن المنطقة بأكملها ، فأعرب عن تمنياته بأن تتوج المساعي السلمية بالنجاح ، مؤكدا دعمه قيام المساعي الإسلامية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي وجهود دول عدم الانحياز ومساعي الأمم المتحدة .

وعندما بدأت إيران بهجومها الكاسح في مارس 1982 شهدت عواصم مجلس التعاون الخليجي العربي نشاطا دبلوماسيا مكثفا كما تبعته اجتماعات استثنائية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي العربي في مايو 1982 بناء على طلب الكويت ، حيث عقد وزراء خارجية دول المجلس جلستين مغلقتين في العاصمة الكويتية لبحث تطورات الحرب العراقية الإيرانية .

كما استعرضت في الدورة المستأنفة في الرياض في مايو 1982 نتائج الاتصالات التي بدأتها العربية السعودية والكويت مع الجزائر التي كانت تتوسط في النزاع ، ومع سوريا التي كانت تساند إيران ، ومع العراق نفسها ، وعبّر المجلس عن إيمانه بأن تحقيق موقف عربي موحد هو عامل أساسي لإنهاء الحرب بما يكفل الحقوق المشروعة للبلدين المسلمين ، كما عبر المجلس الوزاري في دورته الرابعة في يوليو 1982 في الطائف ،

---

[1] إسماعيل صبري مقلد ، " دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن ، والبقاء : دراسة حالة " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 638-639.

عن تقديره سحب العراق قواته من الأراضي الإيرانية إلى الحدود الدولية ، واستعداده لحل المشكلة بالطرق السلمية على نحو يكفل حقوق الطرفين . [1]

"وفي أكتوبر عام 1982 قدم ممثلو كل من دولة قطر ودولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة مشروع قرار بالتضامن مع ممثلي عدد من الدول العربية الأخرى إلى الجمعية العامة يدعون فيه إلى الإيقاف الفوري للقتال الدائر بين العراق وإيران ، وانسحاب قوات الدولتين إلى الحدود الدولية مع البحث عن تسوية سلمية لهذا النزاع تكون متفقة مع مبادئ وأحكام القانون الدولي" . [2]

وفي مارس 1983 ، عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي العربي اجتماعا في الرياض ، تلاه اجتماع آخر في مايو 1983 في مدينة المنامة في البحرين ، وذلك لاستعراض تطورات الوضع في المنطقة وخصوصا في ما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية والتسرب النفطي الناتج عنها في حقل نيروز الإيراني ، وقد أسفر ذلك الاجتماع عن تشكيل وفد مشترك من الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي ، وراشد عبد الله وزير الدولة للشئون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، لزيارة كل من طهران وبغداد في محاولة للوصول إلى تسوية سلمية للحرب الدائرة وإيجاد مخرج للخلافات بين البلدين . [3]

وقد اقترحت هذه الوفود على الطرفين العودة إلى الحدود السابقة قبل وقوع الحرب، وتبادل الأسرى ، وإنشاء صندوق خاص يتولى إعادة تعمير المرافق التي هدمتها الحرب في البلدين بتمويل من الأمم المتحدة ومنظمة الأوبك . [4]

غير أن اندلاع القتال ومهاجمة إيران الناقلات النفطية السعودية والكويتية في ربيع عام 1984 وسّع نطاق التوتر وطرح قضايا جديدة حتى كان له تأثير كبير في رد فعل دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، ومن هذه القضايا سلامة سفن الدول المحايدة ،

---

(1) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

(2) إسماعيل صبري مقلد ، " دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن ، والبقاء : دراسة حالة " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 639.

(3) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 168.

(4) إسماعيل صبري مقلد ، " دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن ، والبقاء : دراسة حالة " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 639.

وحرية الملاحة الدولية في الخليج ، وهذا أدى إلى تغيير في موقف المجلس حيث بدأ تدويل الموقف الخليجي ، ففي مايو 1984 دعا وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي العربي إلى جلسة عادية في الرياض لاستعراض الوضع ، وبعد ذلك توصلت دول مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال الجامعة العربية إلى تبني قرار بإدانة العدوان الإيراني كما طلبت دول مجلس التعاون من مجلس الأمن الموافقة على عقد اجتماع طارئ استجابة لمسألة تهديد السلام والأمن الدولي . [1]

"وكان المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي العربي في مختلف دورات انعقاده يؤكد تمسكه بقراري مجلس الأمن الدولي رقم 40 لعام 1983 ، ورقم 552 لعام 1984 ، واللذان عبرا عن موقف المجتمع الدولي من حرية الملاحة الدولية وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانئ دول الخليج العربية" . [2]

وفي عام 1985 قام المجلس بمبادرات وساطة ، حيث كلف الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء الكويتي ووزير الخارجية بالتوجه إلى بغداد وطهران في مبادرة جديدة من مجلس التعاون لوقف الحرب ، وذلك في مارس 1985 ، وكذلك كلف المجلس الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بزيارة طهران في مايو 1985 للغرض نفسه .

إلا أن هذه التحركات الدبلوماسية لم تفلح بإنهاء الحرب العراقية الإيرانية حيث أن دول مجلس التعاون أشارت إلى عدم رغبة إيران في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وفي عام 1986 ، في أعقاب الاحتلال الإيراني لجزيرة الفاو وتهديد إيران بعملية فصل البصرة عن باقي العراق ، صرح يوسف بن علوي ، وزير خارجية عمان ورئيس الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون ، أن دول مجلس التعاون تشك في نوايا إيران تجاه دول المنطقة . [3]

---

[1] عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 174.

[2] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، بدون سنة نشر) ، ص 166.

[3] نايف علي عبيد ، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 169-170

وفي الدورة الثامنة لاجتماعات المجلس الأعلى التي عقدت بالرياض في ديسمبر 1987 أشاد المجلس بقرار مجلس الأمن رقم 598 الذي يمثل إرادة المجتمع الدولي لوقف الحرب العراقية – الإيرانية . [1]

وفي أعقاب حوادث الحج عام 1987 انعقدت الدورة الرابعة والعشرون للمجلس الوزاري جدة – سبتمبر 1987 وأكد المجلس تأييده التام للسعودية وإجراءاتها وتضامنه الكامل معها وأدان هذه الأعمال ، وقدر المجلس الموقف العراقي الإيجابي من القرار 598 داعياً إيران للاستجابة لإرادة المجتمع الدولي للتجاوب معه .

ومن ناحية أخرى خصص مجلس الجامعة دورة طارئة وأخرى مستأنفة على مستوى وزاري بعد أسبوع واحد من اجتماع المجلس الوزاري الخليجي المشار إليه في ديسمبر 1987 للنظر في طبيعة العلاقات العربية الإيرانية ، مؤكدا على الأهمية المركزية للحرب العراقية الإيرانية في اهتمامات الأمة العربية ، ودعا إلى عقد قمة عربية طارئة في عمان انعقدت قمة عمان في نوفمبر 1987 قبل عدة أسابيع من القمة الخليجية الثامنة ، وأكدت الموقف الخليجي المعروف من الحرب ، لكن على مستوى عربي أشمل ، وقد نظر إلى هذا الموقف على أنه حل وسط ، لأنه أدنى بكثير من المواقف الخليجية والمواقف العربية السابقة عليه . [2]

ويعتبر عام 1989 ، تاريخا فاصلاً في مسيرة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي وإيران ، حيث توقفت الحرب بين العراق وإيران ، وتوفي زعيم الثورة الإيرانية (الخميني) وتولى السلطة في إيران هاشمي رفسنجاني الذي أعلن عن ثلاثة أسس للسياسة الخارجية لبلاده خلال فترة توليه السلطة أولها : الاعتراف بأن إيران لا يمكن لها أن تغير الخريطة السياسية في المنطقة ، وثانيها : ضرورة تكيف إيران مع الحقائق والتوازنات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط ، والتي لعبت فيها الولايات المتحدة دورا رئيسيا ، وثالثها : ضرورة تدشين علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع

---

[1] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 341.

[2] عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

السعودية على اعتبار أنها البوابة الرئيسية لإقامة علاقات مماثلة مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي . [1]

ومع ذلك فإنه على الرغم من ذلك النشاط الدبلوماسي لدول مجلس التعاون ، فإن المبادرات التي تقدمت بها لم تنجح في تحقيق تسوية بين الأطراف المتحاربة إلا أن مجلس التعاون الخليجي العربي قد برهن على قدرته على دمج المصالح المشتركة لدوله الأعضاء في منحى دبلوماسي مفيد سواء كان ذلك من خلال علاقاته مع الطرفين المتصارعين العراق وإيران ومحاولته احتواء آثار الحرب وعدم اتساع رقعتها ، أم من خلال نشاطاته داخل المنظمات الدولية المختلفة. وقد ساهم مجلس التعاون الخليجي العربي في جهود وساطة بشكل مباشر نيابة عن أعضائه الستة ، وقدم مبادرات دبلوماسية إلى الأمم المتحدة وإلى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز تتعلق بهذا الصراع ، كما قام مجلس التعاون بحملة مساندة لضمان تعزيز تسوية سياسية قامت بها أطراف أخرى من الدول ، وداخل المجلس نفسه ، ومع ذلك فإن مواقف دول مجلس التعاون لم تكن جميعها متطابقة تماما فقد كانت تصرفات الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان غير متناسقة مع بقية دول المجلس فيما يتعلق بتعاملها مع إيران وكانت موضع انتقاد من قبل بقية دول المجلس في بعض الأحيان . [2]

وعلى الرغم من الفوارق البسيطة في مواقف الدول الأعضاء تجاه الصراع بين العراق وإيران إلا أن هذه الفوارق لم تؤثر في القاسم المشترك الأعظم بين هذه الدول في تنسيق سياستها ومواقفها على الصعيدين الداخلي والخارجي تجاه هذه القضية ، وذلك نتيجة إدراك وشعور مشترك للدول الست الأعضاء من المجلس بوحدة المخاطر التي تواجهها ككل من دون استثناء وهذا الإدراك والشعور بوحدة المخاطر تجسد بشكل أعمق في السلوك السياسي والأمني لدول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الأزمة الناتجة عن الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990. [3]

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[2] نايف علي عبيد ، تحول مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، المستقبل العربي ، العدد 99 ، (مايو : 1987) ص 104.

[3] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 174.

4- الغزو العراقي للكويت :

لم تكد دول مجلس التعاون الخليجي العربي تلتقط أنفاسها بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية التي كانت تدور بجوارها ، والتي دامت ثماني سنوات ، إذ حاولت هذه الدول خلال تلك الفترة – كما ذكرنا سابقا – احتواء هذه الحرب ومحاولة إبعاد مخاطرها عنها بالطرق الدبلوماسية ، وعاشت هذه الدول تلك الفترة في توجس ، حتى جاء الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 ، ثم ما ترتب عليه بعد ذلك من فرض العقوبات الاقتصادية والتطورات اللاحقة ما جعل الملف العراقي ، أو المسألة العراقية أحد أهم القضايا أو المعضلات على صعيد السياسة الخارجية لدول المجلس بشكل عام سواء على المستوى الجماعي أو القطري . [1]

فمنذ الغزو العراقي عام 1990 احتفظت دول مجلس التعاون الخليجي العربي بموقف موحد تجاه الملف العراقي في بياناتها وإعلاناتها المشتركة. إلا أن ذلك لم يمنع ظهور بعض التباينات في المواقف التي عكست الظروف المختلفة لدول المجلس ، وإن لم تتأثر الثوابت بالنسبة لها ، وتأسيساً على ذلك اتسم التحسن في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون خلال هذه الفترة بالبطء والتحفظ ، وانطلق الموقف الموحد لدول المجلس إزاء تلك القضية طول السنوات التالية من عدة مبادئ أساسية لعل أهمها :

– الحفاظ على أمن واستقرار وسيادة دولة الكويت واحترام حدودها الدولية كما قررتها الشرعية الدولية .

– معارضة تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة ، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية والتأكيد على أن التغيير السياسي في العراق لا يأتي إلا من خلال الإرادة الشعبية .

– تأييد موقف الكويت من قضية الأسرى والمرتهنين لدى العراق ، ومطالبة بغداد بالتعاون مع الجهود الدولية والإقليمية لإنهاء تلك القضية الإنسانية وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومناشدته عدم تسييس تلك القضية ووضعها في إطارها الإنساني في المقام الأول . [2]

---

[1] عبد الخالق عبد الله ، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

[2] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

وعلى الرغم من المفاجأة والارتباك الذي أصابت دول مجلس التعاون الخليجي العربي في بداية الغزو الذي ربما يعود هذا الارتباك في معظمه إلى أنه لم يكن يتصور أحد من قادة دول المجلس أن يقوم العراق باحتلال دولة الكويت ، على الرغم من التوترات والتصريحات التي سبقت الغزو من جهة ، ومن جهة أخرى يعود ذلك على محدودية القدرات البشرية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، ولكن على الرغم من ذلك ، أثبتت الأزمة قدرة المجلس على الحفاظ على قدر من التماسك ورسم سياسات موحدة ، إعلامية ودبلوماسية وعسكرية ، والتكيف مع تطورات الأزمة على الأصعدة كافة ، كما عكست آلياته نجاحا نسبيا للتنظيم المؤسسي للمجلس فانطلق التحرك السياسي الدبلوماسي لهذه الدول على مسارين متوازيين جماعي يمثله المجلس ، وانفرادي يساند العمل الجماعي ويعززه ، فتتالت اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع منذ الأيام التالية للغزو لتدارس تداعيات الأزمة واستحداث أساليب لمواجهتها فقد مثل البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون في القاهرة في أغسطس 1990 ، على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية عقب الغزو مباشرة ، أول رد فعل جماعي لدول الخليج تجاه الأزمة ، حيث شدد بيان مجلس التعاون الخليجي العربي على الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت إلى مواقعها قبل أغسطس عام 1990 كما أعلن عن عدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي ، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف موحد . [1]

وعندما تبين لدول المجلس عجز جامعة الدول العربية عن التحرك بفاعلية والحسم لردع العراق أو تقديم المساعدة العسكرية الفاعلة لدولة الكويت ، باعتبارها دولة عضواً فيها وموقعة على ميثاقها ومشمولة بنظام ضمانها الجماعي ، باتت دول المجلس مقتنعة بان أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت كانت أكثر تعقيدا من أن تحل في إطار جامعة الدول العربية وحدها .

ومن هذا المنطلق أعلنت دول مجلس التعاون أنه من موقع الالتزام المسؤول بما جاء في ميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، فإن الامم المتحدة تعتبر الجهة الدولية المخولة قانونياً بمسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى ذلك فإن

---

[1] ثابت علي عيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 196-197.

قراراتها والتدابير الدولية الجماعية التي تقرها لم يكن لينطبق عليها مفهوم التدخل الأجنبي . [1]

كما أكدت دول مجلس التعاون الخليجي العربي في قمة الدوحة المنعقدة في ديسمبر 1991 مبدأ التضامن التام مع الكويت ضد الغزو وسياساته وآثارهُ ، وناشد العراق الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم 678 والخاص بالانسحاب طوعا تجنباً لمآسي المواجهة العسكرية مع التحالف الدولي ، مؤكدة حق الأعضاء في اللجوء إلى كل الوسائل لتأمين عودة السيادة والشرعية للكويت . [2]

"ويبدو أن الحفاظ على الوحدة يكتسب أهمية أيضا من الحاجة لتأكيد تماسك مجلس التعاون الخليجي العربي وبالفعل جاء البيان الختامي لاجتماع أبريل 1994 ليؤكد على موقف موحد لدول المجلس حيال العراق ، حيث اعتبر العراق ما زال يشكل تهديدا ، ورحب البيان بقرار مجلس الأمن باستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، لكن قمة المنامة في ديسمبر 1994 شهدت اختلافاً طفيفا بعد اعتراف العراق بدولة الكويت حيث أشار البيان الختامي للقمة الخليجية في ترحيبه بالاعتراف لجمهورية العراق وهذا يعتبرمختلفاً عما درجت عليه القمم الخليجية التي تلت الغزو العراقي للكويت". [3]

كما أن الغزو العراقي للكويت أدى إلى العديد من الآثار السلبية أهمها ظهور خلافات جديدة وتحالفات خارجية بين أعضاء المجلس ، مما أثر على دوره في تنسيق السياسات الخارجية وظهور مشكلة أمن الخليج من منظور مختلف على ضوء مصادر الخطر الفعلية فأصبحت العلاقات السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة من مضاعفات المفهوم الجديدة . [4]

ومن خلال متابعة السياسة الخارجية لدول المجلس يتضح أنه ثمة قضايا مشتركة تتم مناقشتها في نطاق المجلس ويتخذ بشأنها قرارات تمثل من الناحية النظرية إطاراً للسياسة الخارجية لهذه الدول ، والنموذج الواضح لمثل تلك القضايا يتمثل في القضايا

---

[1] إسماعيل صبري مقلد ، " دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن ، والبقاء : دراسة حالة " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 643.

[2] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 222.

[3] أشرف راضي ، "التفاعلات في إطار التجماعات العربية أزمة المجلس الخليجي والاتحاد المغاربي " ، التقرير الاستراتيجي العربي ، 1994 ، ص 206

[4] عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

الأمنية . وهناك موضوعات تترك لكل دولة حتى تتخذ ما تراه ملائماً من سياسات تتوافق ومصالحها . إلا أن الواقع العملي يبين أنه لا توجد آليات تلزم الدول الأعضاء في المجلس باتباع قواعد معينة في هذا الصدد ، كما أنه لا توجد قواعد ملزمة للدول الأعضاء بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في نطاق المجلس . وإذا أردنا تحديد وضعية السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون فسنجد أنها أقرب إلى وجود مستويين للسياسة الخارجية لكل منهما :

المستوى الأول : هو سياسات تتناول موضوعات يتم بحثها في إطار المجلس والتوصل إلى اتفاق بشأنها ولكن دون وجود ما يلزم هذه الدول باتباع سياسات محددة بصددها ، الامر الذي يؤدي إلى إمكانية حدوث نوع من أنواع الاختلاف في درجة الالتزام بين دولة وأخرى .

المستوى الثاني : هو سياسات تتناول موضوعات أو قضايا تركت لكل دولة بحيث تتخذ بشأنها ما تراه مناسبا لمصالحها ، ولكننا عند هذا المستوى أيضا نجد أن هذه السياسات قد لا تتقيد بالآثار الناتجة عنها . [1]

نستنتج بعد استعراضنا لاتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي أنها تحاول اتباع سياسة خارجية تتسم بالتنسيق والتوازن بين صياغة سياسات خارجية تعكس مصالحها الوطنية وقدراتها السياسية والاقتصادية والأمنية ، وإدراكها لمصالح التهديدات الخارجية وبين ضرورات السعي نحو توحيد السياسات الخارجية لدول المجلس بما يحقق أمن واستقرار المنطقة ، وبذلك نلاحظ بأن هناك علاقات وثيقة بين السياسة الخارجية والأمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي حيث تلعب هذه السياسة دوراً بالغ الأهمية في اختيار وتنفيذ أفضل السبل الكفيلة لتحقيق الأمن الخارجي وذلك نتيجة لقلة السكان في هذه الدول مقارنة بدول المنطقة الأخرى ، كذلك نتيجة تطلعات دول الجوار سواء كانت إيران أو العراق وبطبيعة المنطقة وأهميتها الجغرافية وثروتها النفطية ومكانتها الدينية . وهو ما يجعل منها مطمعاً للعديد من القوى الإقليمية والدولية ، كما نستنتج أن النفط باعتباره المصدر الأساسي للدخل في هذه الدول ، والموقع

---

[1] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، " دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

الجغرافي ، واختلال توازن القوى الإقليمي ، والخصائص السكانية ، وحدود التماسك بين المجتمع والدولة فكانت هذه العوامل والمحددات تفرض على دول المجلس اتباع سياسات خارجية محددة كما أن هذه العوامل تؤخذ في الاعتبار عند وضع أي سياسة خارجية ، وبذلك تؤثر على هذه السياسات ، كما نستنتج أيضاً بأن مجلس التعاون ليس جهازاً مركزياً لإدارة كافة العلاقات الخارجية كما هو الحال في الدول الاتحادية .

المبحث الثاني

السعي للتكامل السياسي

تمهيـــــد :

يتناول هذا المبحث دوافع التكامل السياسي بين دول مجلـس التعـاون الخليجـي العربي ، من حيث أنها تتصف بصفات وخصائص مشتركة وعميقـة ، وكـذلك تـوفر الانسجام بين الأنظمة السياسية والتقارب في الأسس المذهبية والفلسفية المتبعة في الـدول الأعضاء مما يخلق تقارباً يعزز من جهود التكامل ، كما يتناول أيضا معوقـات التكامـل السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، من حيث الخلافات الحدوديـة بـين دول المجلس ، وكذلك التمسك بالسيادة القطرية ، وبنية مجلس التعاون ، لذا سيتم تقـسيم هـذا المبحث إلى محورين اثنين :

أولاً : دوافع التكامل السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي :

قلما توجد مجموعة من الدول في العالم تتصف بـصفات وخـصائص مـشتركة وعميقة كما هي الحال بالنسبة إلى دول الخليج العربية الست ، دولة الإمـارات العربيـة المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولـة قطـر ودولـة الكويت ، من خلال تأسيس مجلس التعاون الخليجي العربي في مايو 1981. [1]

ولا شك أن توافر حد أدنى من التوافق الاجتماعي والسياسي بين مجموعـة مـن الدول الشركاء منذ البداية ، يزيد من إمكانيات نجاح جهود التكامـل ، بعكـس التجمـع الإقليمي الذي يضم عددا من الدول التي تتباين أو تختلف اختلافا جوهريا فـي أنظمتهـا السياسية وفلسفة الحكم فيها ، أو تتبع سياسات خارجية متعارضـة ، فـإن هـذا التبـاين والتمايز يعرقل مسار عملية التكامل .

---

[1] عبد الخالق عبد الله " مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبيعته ومسيرته " ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 609.

ويتوفر الانسجام بين الأنظمة السياسية والتقارب في الأسس المذهبيـة والفلـسفية المتبعة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، مما يخلق تقاربا يعزز من جهود التكامل فالاختلاف الجوهري في أنظمة الحكم لا يساعد في بعض الأحيان على تطـوير جهـود التكامل في بعض المراحل . [1]

إن دول مجلس التعاون تشترك فيما بينها في هياكل تنظيماتها السياسية الداخلية من حيث عملية انتقال وتولي السلطة ، ومن حيث شكل ودور البنية المؤسسية القائمـة فـي الدولة أو تلك التي شرع في بنائها ، باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق مبدئي الاسـتمرارية والتواصل في تنفيذ السياسات التنموية واستكمال التحول التدريجي نحـو دولـة انقـانون والمؤسسات ، لكن ذلك لا يعني إغفال بعض الاختلافات ذات الأصول التاريخية فيما بين دول الخليج الست . [2]

فنظم الحكم في الدول الست نظم ملكية أسرية ، كان للأسرة الحاكمة الـدور الأول في استقرار الدولة أو نشأتها . فالتاريخ يحدثنا عن ظروف الانتماءات الأسرية انـضاربة في القدم في الكويت والسعودية وقطر والبحرين ، والمساعدات المتبادلة التي قدمتها فروع هذه الأسر بعضها لبعض في الأوقات العصيبة ، آل صباح في الكويت ، وآل خليفة عنـد استردادهم للبحرين عام 1782 من الحكم الفارسي ، وآل ثاني في قطر ، رغم ما اكتنـف ظهور قطر وانفصالها عن البحرين في أواسط القرن الماضي ، مـن بعـض المـشاكل الأسرية والحدودية ، أما عمان فهي التي تكاد لا تشترك أسريا مـع بقيـة الإمـارات ، ويختلف تاريخها عنها إذ كانت مسقط من القوى الكبرى والإمبراطوريات المعـدودة فـي المنطقة ، وكانت على خلاف مع العتوب والقواسم على الشاطئ العربي للخلـيج ، وأمـا السعودية فعلاقة آل سعود الأسرية لا تحتاج إلى إيضاح ، سواء مع الكويت أو البحرين ، أو العلاقات الوثيقة والتعاطف الكبير بين حكام قطر وآل سعود منذ بداية الوهابية ، فضلا

---

[1] مصطفى عبد العزيز موسى ، مجلس التعاون الخليجي العربي الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 198-199.

[2] قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، " دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

عن أن آل سعود هم الذين أنشئوا الدول السعودية المتعاقبة ، وآخرها المملكة العربية السعودية . [1]

ويضاف إلى ذلك التجانس والروابط الوثيقة بين شعوب هذه المنطقة حيث يرتبطون بروابط الدم إذ يعتبر معظم سكان منطقة الخليج العربية امتداداً للقبائل العربية التي نزحت إلى المنطقة من جنوب الجزيرة العربية ومناطق الشمال ، كما تجمعها روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك ، وهذه الشعوب ما زال تجمع بينها التقاليد والعادات وأسلوب الحياة المشترك ، وانقسام منطقة الخليج العربية لظروف تاريخية ومرحلية إلى عدد من الوحدات السياسية ، لا يقوم على أسس من اختلافات عنصرية أو لغوية أو دينية أو من حتميات جغرافية [2] ، فثمة تماثل بنيوي في الخصائص المتعلقة بالنظام السياسي وأساسه الاجتماعي القبلي في غالبية الوحدات المكونة له ، والقوى السياسية المسيطرة داخل كل نظام ، ونشأة هذه النظم تاريخياً ، وعلاقاتها المختلفة ، بل وفي السمات البنيوية والمتعلقة بدرجة التطور الاجتماعي ، والقيمي ، والثقافي ، فضلا عن أنماط التفاعلات البنيوية والصراعات ، والتنافسات بين هذه الوحدات الخليجية ، تمثل ما يمكن تسميته بحالة قياسية لأنساق مماثلة لكل نسق مكوناته وخصائصه ، وتفاعلاته ، وصراعاته بالوحدات الأخرى الخارجية كنسق فرعي فضلا عن إدراك الصفوات السياسية الحاكمة في هذه الدول ، بأن الخليج يشكل شخصية إقليمية تختلف عن بقية الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي العام أو النظام الفرعي . [3]

فالتماثل الشديد في تركيبة النخب السياسية الحاكمة في دول الخليج العربية الست التي تكون منها مجلس التعاون الخليجي العربي ، وذلك بمعيار الخلفية القبلية ، والتوجهات السياسية التقليدية وتمازج الأهداف السياسية ، والاتفاق الواضح في مضمون

---

[1] عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي ، مجلس التعاون الخليجي العربي الخصوصية الخليجية والمداخل السياسية لتحقيق التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 199.

[3] نبيل عبد الفتاح " الحرب وقضايا الأمن في الخليج " ، السياسة الدولية ، العدد 63 ، (يناير : 1981) ، ص 97.

الرؤى والتصورات التي كانت تعكسها سياسات ومواقف الأنظمة الحاكمة إزاء العديد من القضايا على الصعيدين الإقليمي والدولي . [1]

ولقد مرت دول مجلس التعاون الخليجي العربي بظروف تاريخية متشابهة إلى حد كبير في جغرافيتها السياسية والاجتماعية خلال مراحل الاستعمار ، ويساهم الارتباط الجغرافي بين هذه الدول بدور مهم في تواصل العلاقات وتقارب العادات الاجتماعية وتجانس البيئة الثقافية لمواطني دول هذه المجموعة .

لقد كان لعدد من الأحداث والتطورات على المستويين الدولي والإقليمي أثر كبير على منطقة الخليج العربي ووضعها الأمني ، فقد أدى تدخل الاتحاد السوفيتي عسكرياً في أفغانستان ، وسقوط الشاه في إيران وقيام الثورة الإيرانية ومن ثم نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، إلى ظهور أخطار سياسية وعسكرية في المنطقة .

وكان لكل هذه العوامل وتطوراتها أثر في التعجيل بتشكيل مجموعة خليجية عربية أكبر اتساعا وأكثر قوة من كل دولة من دول هذه المنطقة على حدة ؛ بحيث تستطيع التشاور والتعاون فيما بينها والصمود في مواجهة التحديات والمخاطر المحتملة ، وخاصة وأن هذه المجموعة توفرت لها أرضية مشتركة من التشابه في القيم جعلت التوجه للتعاون والتكامل أمرا ممكناً . [2]

"وقد أشارت ديباجة النظام الأساسي إلى عوامل قيام المجلس وأهدافه بأنه يأتي إدراكاً من دول المجلس لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية ، وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ، ورغبة في تحقيق ا لتنسيق والتكامل في جميع الميادين وصولا إلى وحدة دولها" . [3]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد " دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن والبقاء : دراسة حالة " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 635.

[2] عبد اللطيف يوسف ا لحمد ، المداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي ، (الدار البيضاء : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، بدون سنة نشر) ص 6.

[3] نايف علي عبيد ، " الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

إلا أنه على الرغم من أهمية عناصر التجانس والتقارب التي يتمتع بها التجمع الإقليمي الخليجي بشكل ملحوظ فإنها لم تحقق النتائج المرجوة على صعيد التكامل السياسي على الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون ذات أنظمة سياسية متماثلة ومجتمعات ذات بنية واحدة وثقافة اجتماعية واحدة وتداخل اجتماعي وافر ، فهناك تباين في الرؤى السياسية لدول المجلس انعكس على إمكانية بلورة رؤية موحدة الأمر الذي أعاق عملية التكامل والاندماج . [1]

وأن النجاح النسبي الذي حققه العمل التعاوني الخليجي يعود في الأساس إلى المنطق الواقعي الذي استند وما زال يستند إليه مجلس التعاون ؛ ففي ظل استحالة تحقيق الوحدة السياسية الفورية وعدم القدرة على تحقيق الاندماج والتكامل ا لسياسي السريع فإن التعاون هو الخيار العملي والواقعي الوحيد الممكن ، هذا المنطق الواقعي بالإضافة إلى الأسلوب التدريجي المتأني والتقليدي هو الذي أدى إلى تأسيس المجلس ، ومن ثم تجاوزه لصعوبات المرحلة التأسيسية للعمل التعاوني الخليجي . [2]

إن مجلس التعاون يحاول أن يطور آليات عمله ويوسع من نطاق علاقاته وارتباطاته الخارجية وإحداث التوازن بين متطلبات التكامل السياسي بين دوله واعتباراته الخاصة التي تنطلق من ظروفها السياسية والاجتماعية ، وذلك استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية الكبيرة التي تحيط به وتؤثر في عملية وفاعلية آلياته القديمة . [3]

وتميزت تلك التجربة ، في أحد جوانبها ، بالواقعية والتدرج و مراعاة ظروف الدول الأعضاء ، تقليلا للانعكاسات السلبية والآثار غير المحمودة لأي خطوات أو قرارات متسرعة ويفسح التدرج المجال لتحقيق تطور طبيعي في اتجاه التنسيق والتكامل بما يسمح للعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية بالتفاعل وهو ما يضمن حداً مناسباً من النجاح يقرب المجموعة من تحقيق أهدافها . إن المميزات المشتركة التي تتوفر لهذا التجمع لعبت وتلعب دوراً في الحفاظ على هذه التجربة واستمرارها ، ومنها التواصل

---

[1] مصطفى عبد العزيز موسى ، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون الخليجي العربي ومتطلبات التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

[2] عبد الخالق عبد الله " مجلس التعاون الخليجي العربي طبيعته ومسيرته " ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 612.

[3] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

الجغرافي والخلفية الثقافية والاجتماعية لسكان المنطقة ، والظروف السياسية المتشابهة ووحدة الطموحات والمخاطر التي تهدد تحقيقها . [1]

إلا أنه برغم من أن المجلس قد حقق بالفعل بعض النجاحات في عدة مجالات نتيجة طبيعية التعاون التدريجي المرن ، إ لا أن هذا التدرج شكل أحد العوائق الأساسية التي حددت من انطلاق فاعلية هذا التجمع الاقليمي نحو تحقيق ما يرجى منه في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ العربي وقد انعكست سلبيات هذه الطبيعة على قرارات مؤتمرات القمة في فترة ما بعد أزمة الغزو العراقي للكويت ، وهي من أحرج المراحل حيث أعطيت كل دولة خليجية حرية اختيار الحلول الأمنية المناسبة لها في إطار اتفاقيات ثنائية ، وهكذا وبرغم انعقاد الآمال حول إمكانية قيام هذا المجلس بمواجهة أعتى التحديات، إلا أن طبيعته التنسيقية التشاورية لم ترقَ به إلى مستوى هذه المواجهة ، كما أن الأهداف التي أعلنها نظامه الأساسي بشأن التوصل إلى وحدة خليجية كنواة للتواصل إلى الوحدة العربية ، لم تأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ ، وقد لجأ المجلس إلى تكريس هذه الصيغة التشاورية بإرساء دعائم بنية هيكلية تكفل له الحفاظ على هذه الخصوصية التي سرعان ما شكلت عائقاً أساسياً أمام تدعيم فاعلية المجلس . [2]

فالتنسيق السياسي بين دول المجلس أخذ يتصدع في الآونة الأخيرة ، والتكامل السياسي لم يتقدم إلى الأمام ، أما الادعاء بأن المجلس هو المعني أساساً بأمن دوله فقد ثبت عدم واقعيته في ظل اهتمام دول المجلس الملموس بتوقيع معاهدات أمنية مع الدول الكبرى خلال عقد التسعينات إثر حرب الخليج الثانية ، بل أن دول المجلس أخذت فجأة تظهر رغبة مجددة في تأكيد كل مظاهر السيادة والحرص على إظهار الاستقلالية تجاه القضايا الخارجية بما في ذلك القضايا الخليجية التي لم تحظى بالقدر نفسه من الإجماع كما كان الحال في السابق. [3]

فمنذ قيام المجلس ظهر تيار قوي لديه حساسية مفرطة تجاه التكامل السياسي إذا كان فيه أي مساس باستقلال القرار الوطني لكل قطر .

---

[1] عبد اللطيف يوسف ا لحمد ، المداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص17.

[2] هدى ميتكيس ، "مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة الواقع والتحديات والآفاق ، المستقبل العربي، العدد 168 ، (فبراير : 1993) ، ص 97.

[3] عبد الخالق عبد الله ، "مجلس التعاون للخليجي العربي طبيعته ومسيرته " قمة أبو ظبي مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، إعداد مجموعة باحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص 611.

لقد كان شعار المجلس هو التمسك التام بمفهوم ممارسة السيادة الوطنية لكل قطر مواقفه السياسية تجاه القضايا الدولية والعربية والإقليمية ، فالمواقف السياسية ، على سبيل المثال ، تجاه الثورة الإسلامية في إيران ، أو الحرب العراقية – الإيرانية ، أو الحرب السوفيتية – الأفغانية ، أو الوجود الأجنبي في الخليج قبل حرب الخليج الثانية لم تكمن متماثلة قط ، وأحيانا لم تكن حتى متناسقة .

وحتى عملية اجتياح الكويت التي وحدت مواقف أقطار المجلس تجاهها ، فما أن انتهت بخروج العراق من الكويت حتى بدأت مواقف الأقطار الأعضاء تتباعد بعضها عن الأخر .

ثم جاء موضوع التطبيع مع العدو الصهيوني الذي تعاملت معه عمان وقطر علناً ليظهر عمق الخلافات حتى في النظر لأخطر وأهم قضية قومية عربية ، وليبرز هشاشة الإرادة السياسية المشتركة لأقطار المجلس كما أظهر فداحة سقوط بعض الأقطار الأعضاء تحت تأثير التوجيات السياسية الأمريكية حتى ولو كانت متعارضة مع رغبات ومشاعر شعوبها . [1]

ولم تتخلَ دول مجلس التعاون الخليجي العربي عن الصيغة التعاونية في محاولة لاستحداث منهج أكثر تكاملية ، بل عبرت عن اختلاف واضح في وجهات النظر وحرصت على التمسك بزيادة التنسيق السياسي بين دول المجلس في المجالات الداخلية والإقليمية والعربية والدولية ومن هذا المنطلق انفردت الكويت بصياغة اتفاقيات أمنية لم تعترض دول المجلس عليها استناداً إلى القاعدة الأساسية التي ترى في أن ا لمجلس مجرد جهاز تشاوري تنسيقي ليس له قوة إلزامية . [2] وذلك برغم صدور البيانات المشتركة على مستوى القمة أو المجلس الوزاري التي تتصف بالعموميات وعواطف التعاطف والأخوة . [3]

ولقد استندت مصداقية مجلس التعاون واستمراريته إلى اقتصارد على الدول الخليجية ا لست ، نتيجة تشابه نظم وأشكال الحكم وغيرها من عوامل التماثل الاقتصادي

---

[1] علي محمد فخرو ، " واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية " ، المستقبل العربي ، العدد 268 ، (يونيو : 2001) ، ص ص 130-131.

[2] هدى ميتكيس ، " مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة الواقع والتحديات والآفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

[3] علي محمد فخرو ، " واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

والثقافي إذ سمحت وما زالت تتيح قدرا أكبر من التفاهم والتعاون بين دوله ، إلا أن هـذا التماثل الشكلي لم يعنِ إمكانية الإذابة التامة لحواجز المصالح القطرية بين هذه الدول فقـد واجه منذ نشأته قدراً من التباين في مواقف دولـه علـى السـاحة الدوليـة والعربيـة والإقليميـة . [1]

فكما هو قائم اليوم فلم يعد المجلس يحقق أيا من تصورات الأعضاء ، ولا يجـسد أيا من هذه التوقعات فلم يتطور المجلس حتـى الآن كمـشروع للانـدماج الـسياسي أو الاقتصادي ولم يتحول إلى حلف أمني أو عسكري ، كما أنه نادرا ما يتـصرف كإطـار للتنسيق السياسي بين دوله ، وذلك في ظل حرص هذه الدول على التمسك بكـل مظـاهر السيادة والاستقلال في التعامل من الأحداث الخليجية والعالمية ، فمن جهة لا يمكن اعتبار مجلس التعاون الخليجي العربي في أي شكل من الأشكال مـشروع للانـدماج والتكامـل السياسي ، فالمجلس لم يتخذ حتى الآن خطوات عملية لتحقيق هدف التكامـل الـسياسي ، كما لا تبدو دولـه راغبة في الالتزام بمتطلبات مثل هذا التكامل حيث يتطلـب التكامـل السياسي خلق مؤسسات إقليمية قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء التي تبدأ في نقل جزء من السيادة السياسية إلى تلك المؤسسات التي تشكل نواة لدولة اتحادية جديدة ولم يتطور مجلس التعاون في اتجاه خلق مؤسسات سياسية قادرة علـى اتخـاذ قـرارات ملزمة للأعضاء ، ولا يتوقع بروز مثل هذه المؤسسات في المستقبل المنظور . [2]

ولا شك في أن المجلس قد حقق خلال السنوات الماضية نجاحات عديدة كما أنـه عايش عثرات كثيرة ، لكن مهما كانت النجاحات أو الإخفاقات فمن الواضح أن المجلـس يمر الآن بمرحلة دقيقة وحافلة بكل الاحتمالات ، بما في ذلك التعامل مع مخاطر القـرن الحادي والعشرين ، فالتماسك والانسجام الداخلي بين الأعضاء ، وليس التهديد الخارجي ، هو محور الاهتمام وأحد أهم الأولويات بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المجلـس خـلال السنوات القادمة ، لقد كان التهديد الخارجي المتمثل في سقوط الشاه وقيام الثورة الإيرانية ومن ثم اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية هو السبب الأساسي في قيام المجلس ، وكانت

---

[1] هدى ميتكيس ، " مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة الواقع والتحديات والآفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

[2] عبد الخالق عبد الله ، "مجلس التعاون الخليجي العربي طبيعته ومسيرته " قمة أبو ظبي مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد مجموعة باحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص 618.

التهديدات الخارجية هي الشغل الشاغل للدول الأعضاء على مدى السنوات الماضية ورغم أن الظروف الإقليمية غير المستقرة ما زالت على رأس أولويات المجلس ، فإن ما هو أهم الآن في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية الراهنة والمستقبلية – هو التركيز على الأولويات الداخلية ، وإيجاد حلول للمشكلات المتفاقمة ، كما أن الأولوية بالنسبة إلى دول المجلس في المرحلة الراهنة هي تحقيق أكبر قدر من الوفاق داخل المجلس ، والتغلب على الخلافات البينية ومنع تفاقمها وتحويلها إلى أزمات تفوق مسيرة التعاون الخليجي ، إن نجاح أو فشل المجلس يكمن الآن في التعامل مع الداخل وليس مع الخارج والتحديات المستقبلية هي تحديات داخلية وليست خارجية وخاصة في ظل التعثر المزمن في تحقيق الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية للمجلس . [1]

ثانياً : معوقات التكامل السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي :

1- بنية مجلس التعاون الخليجي العربي :

فبرغم تعدد الأجهزة التنظيمية وتنوعها في المجلس بدءًا من المجلس الأعلى فالمجلس الوزاري ثم الأمانة العامة ، فإن المجلس الأعلى هو الذي يهيمن عادة على بقية السلطات كما أنه صاحب القرار النهائي في الأمور الجوهرية كافة .

وقد يتبادر تساؤل في الأذهان حول مدى تأثير هذه البنية الهيكلية في تحجيم فاعلية المجلس ، ففي واقع الأمر لا تمثل ظاهرة تمركز السلطات في يد المجلس الأعلى وتفوق هذه الأخيرة على بقية الأجهزة في حد ذاتها عائقا موضوعياً إذا كان هذا المجلس يتمتع بسلطة مركزية فوق السلطات القطرية ، بيد أن سلطته اقتصرت على التشاور واتخاذ القرارات بإجماع الآراء دون إضفاء سمة إلزامية عليها . [2] إن هناك حاجة ملحة وماسة إذا أردنا للتكامل أ ن يتعمق ويتطور في أن يتم تعميق بنية التكامل ، وليس فقط مؤسسات التعاون بحيث تمثل بنية التكامل قطاعات أوسع مثل القطاعات الشعبية بحيث تمثل بنية التكامل قطاعات أوسع مثل القطاعات الشعبية بحيث تكون هذه القطاعات أوسع من القطاعات التي تدير وتهيمن على إرادة المجلس وأولوياته فهناك الآن النخبة السياسية

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 610.

[2] هدى ميتكيس ، " مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة الواقع والتحديات والآفاق " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 97-98.

الحاكمة والنخبة البيروقراطية وهي التي تحدد أولويات المجلس وخياراته وخطواته تقدماً أو تراجعاً ، فهناك فئات وشرائح مهمة فكرية وتعليمية لا تشارك ، ولم يسمح لهما لكي تشارك في تحديد معالم الطريق وبدون أن يحدث التعميق لبنية التعاون من غير المتوقع أن يزدهر مجلس التعاون الخليجي العربي ويتطور ، إن المجلس بشكله الراهن يشكل إطارا للتداول والتشاور بين الزعماء والحكام ، حيث يلتقون مرة في السنة ولهم دون غيرهم الحق المطلق في تحديد حجم وعمق التعاون وشكله ، وبمعنى آخر إن رغبة الحكام هي التي أسست المجلس في ا لمقام الأول ، وهذه الرغبة هي أيضا القادرة على إنهاء التعاون في أية لحظة من اللحظات .

إن تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي قد لا تختلف عن التجارب التعاونية والاندماجية العربية الأخرى ، لأن تجربة مجلس التعاون وبعد مرور هذه السنوات لا تتمتع حتى هذه اللحظة بالشرعية المجتمعية ولا تتمتع بالاحتضان الشعبي ، ذلك أن غياب الاحتضان الشعبي ومن ثم غياب القاعدة المؤسسية هما أهم مصدرين من مصادر ضعف مجلس التعاون ، وبالتالي فإذا حدثت خلافات بسيطة مثلما حدث بين دولة قطر ودولة البحرين ، فإن ذلك يجعل هناك تخوف دائم على مستقبل مجلس التعاون الخليجي العربي ، وكذلك فإن انسحاب دولة قطر من قمة مسقط عام 1995 قد أثار التساؤلات والشكوك حول جدوى مجلس التعاون ، كما أن تسجيل عدم حضور دولة البحرين هو أحد المظاهر البسيطة من هذا النوع التي تجعل دول المجلس في حالة شك دائمة ومستمرة في أن هذه التجربة من الممكن أن تنهار في أية لحظة مثلما انهارت التجارب العربية الأخرى.

ومن المؤسف أنه لا توجد معطيات تشير إلى أن المجلس بصدد بناء مثل هذه القاعدة الشعبية رغم إنشاء الهيئة الاستشارية ، إلا أن المجلس حتى هذه اللحظة لم يسعَ إلى بناء قاعدة مؤسسية حقيقية تستطيع أن تضمن تجاوز الخلافات التي سوف تنشأ في المستقبل . [1]

فالشخصية الدولية لأي تنظيم تضمن تحركه ككتلة واحدة ، فإذا ما أسقطت هذه الشخصية من الاعتبار ، فإننا لا نرى إلا دولاً فرادى تجتمع وتتشاور وتتسق دون منهج

---

[1] عبد الخالق عبد الله ، " التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي العربي " في مستقبل مجلس التعاون الخليجي العربي ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 72-73.

تكاملي واضح ، وبرغم تمتع المجلس بشخصية قانونية إلا أنه افتقر إلى الشخصية الدولية وهو ما اتضح من خلال غياب قدرته على إبرام اتفاقات دولية أو تمتعه بحصانات وامتيازات معينة ، وإن نسبت هذه القدرات إلى الدول الأعضاء منفردة تمارسها على المستوى الدولي برغم حرص المجلس في النطاق الاقتصادي على الظهور كوحدة واحدة.

وقد نالت النصوص القانونية للمجلس من شخصيته الدولية عندما نسبت هذه الصلاحية للدول الأعضاء دون التنظيم بذاته مما أوهن من فاعلية هذا التجمع الإقليمي إلى حساب دوله في فترة من أحرج الفترات خاصة في ما يتعلق بالحفاظ على أمن الخليج من منطلق البعد الدولي أوالعربي أو الإقليمي . [1]

2- التمسك بالسيادة القطرية :

يلحظ متتبع تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي أن طبيعة هذا المجلس وفقاً لميثاقه تؤكد أنه لا يشكل مؤسسة فوق القومية أو فوق الدول ، وإنما طبقاً للتقرير السنوي الذي أصدرته الأمانة العامة للمجلس سنة 1985 ، فإن المجلس يعكس إطارا تعاونيا يعتمد على التنسيق والتقارب السياسي بين دوله ، كما صرح الأمين العام للمجلس من جانبه بأن تجربة مجلس التعاون تستند إلى صيغة واقعية لا تعتمد على قوالب دستورية أو التزامات صارمة . [2]

.. وقد كرس النظام الأساسي للمجلس هذه السلبية من خلال تأكيده في آن واحد على ضرورة التوفيق بين رغبة كل دولة عضو في الاحتفاظ بسيادتها الوطنية الكاملة وبين الرغبة المشتركة في حد أدنى من صيغ العمل المشترك ، وسرعان ما اتضحت الآثار الضارة لهذا الوضع في العديد من المواقف إذ حالت دون تبلور اتجاه موحد في عدد من القضايا . [3]

كما أنه يلاحظ أن مجلس التعاون الخليجي العربي رغم مستوى الخصوصية المرتفع الذي يربط بين أعضائه ورغم انقضاء أكثر من عقدين على إقامته ، فإنه لم يطرأ

---

[1] هدى ميتكيس ، " مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة الواقع والتحديات والآفاق " ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

[2] المرجع السابق ذكره ، ص 97.

[3] المرجع السابق ذكره ، ص 100.

أي تطوير على مفهومه لصالح مؤسساته ، فما زال تجمعا تعاونيا مرناً لا ينتقص من الصلاحيات السيادية للدول الأعضاء فيه ، ولا يخول مؤسساته أي صلاحيات فوق وطنية ، وهو أمر لا يسهل مهمة هذا التجمع الإقليمي الخليجي في تحقيق مستوى الاندماج والتكامل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة . [1]

وهكذا يبدو التناقض الحاد بين متطلبات التكامل والاندماج من ناحية ، ومتطلبات السيادة الوطنية من ناحية ثانية حيث أنه يتطلب التكامل كشرط جوهري من شروطه التنازل عن بعض مظاهر السيادة للكيان الاقليمي الجديد في الوقت الذي تحرص كل دول مجلس التعاون الخليجي العربي على التمسك بكل مظاهر السيادة ، وعدم الرغبة في التفريط بأي منها . إن دول المجلس حريصة على التنسيق والتكامل فيما بينها ، بيد أنها أكثر احرصا على استقلاليتها وسيادتها المطلقة في الداخل والخارج وهذه الرغبات المتناقضة هي المسؤولة عن معظم فترات التقدم وكل حالات التراجع في تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي . [2]

وحتى هذه اللحظة ، وهذا التناقض بين متطلبات الاندماج والتعاون وضرورات السيادة الوطنية ، فقد ظل مجلس التعاون الخليجي العربي إلى الآن ، وما زال وربما سيظل مهتماً كثيرا بحل هذا التناقض ، إذ أن للتعاون متطلبات ، وذلك أن أي تجربة تعاونية أو اندماجية أو حدودية يجب أن تكون مخلصة وصادقة مع نفسها ، لأنها تتطلب تقديم تنازلات كشرط أساسي من أجل نجاحها وتقدمها خطوة إلى الأمام ، وهذا التنازل يكّن عن بعض مظاهر السيادة الوطنية وليس عن جميعها ، إذ بدون تقديم هذا التنازل لن يحدث أي تقدم على الإطلاق في مجال الاندماج السياسي مستقبلاً . [3]

ومن تجارب أخرى في العالم يمكن أن نستقي قاعدة هامة من قواعد التكامل أو الاندماج السياسي والاقتصادي بين أقطار عديدة يتطلب في البداية تنازل الأطراف الداخلة في هذا الاندماج عن جزء على الأقل من سيادتها إن لم نقل عنها كلها ، حيث إن مفهوم

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي ، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون الخليجي العربي ومتطلبات التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 94.

[2] عبد الخالق عبد الله " مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبيعته ومسيرته " ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 621.

[3] عبد الخالق عبد الله ، " التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي العربي " في مستقبل مجلس التعاون الخليجي العربي ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

السيادة المطلقة لا يتفق ومتطلبات عالم اليوم الذي تتجه فيه حتى الدول الكبرى ، إلى أنواع من الاندماج السياسي والاقتصادي ، إلا أن مفهوم السيادة الذي تتبناه الدول الحديثة بشكل مرن ، والذي بمقتضاه تقبل الأقطار التنازل طواعية عن جزء من سيادتها لمؤسسات الاندماج المشترك ، هذا المفهوم ما زال بعيدا عن التصور لدى أقطار المنطقة فهي بعد خروجها من عهد الاستعمار الطويل تفضل حتى الآن على الأقل ممارسة السيادة بمعناها التقليدي ، ويساعد على هذا الفهم الجامد للسيادة بعض الأطراف الخارجية والتي لا تريد لهذا الإقليم تعاونا واندماجا يحقق وحدته في النهاية ، كما أن أي تعاون أو عمل خليجي مشترك لا يضع نصب عينيه نوعاً من الوحدة فهو تنسيق قد يفرط في أي وقت ويتصف بالوقتية . [1] فمسألة السيادة تمثل عائقاً في سبيل تحقيق التكامل السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي وبالتالي لا يمكن ا لمساس بها أو تعديلها باعتبارها إحدى مظاهر السيادة . [2]

وبالتالي يجب تبني مفهوم مرن للسيادة تستطيع معه وبه الدول الشركاء في التجمع الإقليمي أن تفعّل هذه الخصوصية الوحدوية وأن تحسن توظيفها ، وأن تحول مكوناتها الساكنة إلى عناصر حركة ديناميكية تدفع عجلة التكامل إلى الأمام وتحميها من التطورات أو التداعيات السلبية . [3]

3- الخلافات الحدودية بين دول المجلس :

إن مشكلة الحدود بين دول الخليج تعد من أصعب ما يواجه مجلس التعاون الخليجي العربي نظراً لاشتراكهم جميعا في حدود مشتركة تجمع بين هذه الدول وبالتالي يمثل تحدياً خطيرا لدول مجلس التعاون الخليجي العربي . [4]

لقد أصبحت مشكلة الحدود من أصعب المشكلات الموجودة حاليا بين أعضاء المجلس ، والتي لم يتوصل الأعضاء إلى حل مباشر لها . [5]

---

[1] محمد هاشم الوجيهي ، الخليج ليس نفطا دراسة في إشكالية التنمية والوحدة ، (بيروت : دار الجديد ، الطبعة الثانية ، 1995) ص ص 163-164.

[2] سيد إبراهيم السوقي طه ، مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 400.

[3] مصطفى عبد العزيز موسى ، الأهمية السببية لخصوصية مجلس التعاون الخليجي العربي ومتطلبات التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[4] سيد إبراهيم السوقي ، مشكلة الحدود في القانون الدولي العام دراسة تطبيقية على حدود دول مجلس التعاون الخليجي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2004) ، ص 115.

[5] المرجع السابق ذكره ، ص 124.

وتعددت الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي وما زالت هذه النزاعات الحدودية تمثل تحدياً أمام تنامي فاعلية المجلس وعائقاً أساسياً أمام إقرار الترتيبات الأمنية في المنطقة وترسيخ قدرة المجلس في هذا الشأن . [1]

فمنذ استقلال الدول الخليجية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربي ونشأة هذه الدول ككيانات مستقلة ذات سيادة وتكوين مجلس التعاون الخليجي العربي ، فإنه لم يتمكن هذا المجلس من حل النزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء نظراً لطبيعة هذا المجلس رغم تشكيل هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس ، وبالتالي فإن هذه الخلافات الحدودية وقفت حجر عثرة وعقبة في سبيل ترسيخ التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي . [2]

ولا توجد دولة واحدة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلا ولها خلاف حدودي مع جاراتها ، وبعض هذه الدول لها خلافات حدودية مع أكثر من دولة ، فقطر لها خلافات حدودية مع كل من السعودية والبحرين ، والنزاع السعودي الكويتي ، وعلاوة على ذلك هناك مجموعة من النزاعات الحدودية الصغيرة الأخرى في داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها .

فالنزاع الحدودي بين قطر والبحرين مرتبط بحقيقة أن قطر كانت جزءاً من البحرين ثم انفصلت كإمارة مستقلة ، وقامت بريطانيا بتأكيد هذا الاستقلال الأمر الذي ترتب عليه بطبيعة الحال خلافات حول مجموعة من الجزر الصغيرة وغير المأهولة ، كذلك تعاني الإمارات العربية المتحدة من صعوبات حدودية مع عمان ، بالإضافة إلى سلسلة من النزاعات الحدودية الداخلية فيما بين الإمارات السبع المكونة لدول الاتحاد ، تدور معظم هذه النزاعات على أمتار قليلة من الأراضي المتداخلة ، وخطورة مشاكل الحدود هذه تنبع من كون بعضها لم يُحلّ بشكل جذري وأنها لا زالت كامنة وقابلة للتفجر

---

[1] هدى ميتكيس ، " مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة الواقع والتحديات والآفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

[2] عبد المالك سالمان ، " عشرون عاماً على مسيرة مجلس التعاون الخليجي الهاجس الأمني ما زال يؤرق سياسات الدول الخليجية " ، شؤون خليجية ، العدد 26 ، (الصيف : 2001) ، ص 129.

في أية لحظة ، وهو ما يعمل على بقاء إحساس الخوف لدى الدول الصغرى من جاراتها الكبرى . [1]

وفي هذا الصدد كان النزاع الحدودي الذي تفجر بين السعودية وقطر في أواخر ديسمبر 1992 هو الأخطر من حيث تأثيره على مسيرة المجلس الذي تعرض لأزمة بسبب تفجر النزاع حيث بادرت قطر بسحب قواتها العاملة في إطار قوة درع الجزيرة كما قامت بمقاطعة مختلف الاجتماعات الوزارية بما فيها الاجتماعات التي تولت الأعداد للقمة الخليجية الثالثة عشر التي عقدت في أبو ظبي في الفترة من 21-23 ديسمبر 1992 الأخطر من ذلك أن قطر هددت بمقاطعة أعمال القمة نفسها لولا الوساطة المصرية التي أقنعت حكومة قطر بالمشاركة . [2]

كما قد شهدت عثرة غير متوقعة خلال قمتي مسقط عام 1995 والدوحة عام 1996 ففي قمة مسقط قررت دولة قطر الانسحاب من الجلسة ، وأعلنت نيتها مقاطعة اجتماعات المجلس ، كذلك قررت دولة البحرين عدم حضور قمة الدوحة نتيجة لتفاقم الخلافات الحدودية والسياسية مع دولة قطر ورغم أن مجلس التعاون قد تمكن سريعاً من تجاوز هذه العثرات غير المألوفة على صعيد القمة ، وذلك من خلال الحرص والالتزام مجددا لإنجاح اجتماعات القمة السنوية ، وخاصة خلال قمة الكويت عام 1997 ، وإظهار كل التجاوب لإنجاح قمة أبو ظبي عام 1998 ، فإن هذه العثرات على مستوى القمة أثارت تساؤلات مشروعة لدى المشككين والمتحمسين لتجربة مجلس التعاون ، عن مدى جدية هذا المشروع التعاوني وحول طبيعة الخلافات بين الأعضاء وقدرتهم على حلها ، وحول مجمل مسيرة المجلس ، ما حققه وما لم يحققه حتى الآن . [3]

ولا بد من القول بأن من أ هم التحديات التي يواجهها العمل المشترك إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، تحصين البيت الخليجي داخلياً بإزالة كافة مسببات الاختلاف ، وفي مقدمتها حل قضايا الحدود العالقة ، حيث أثبتت الأحداث أن تركها لعامل الزمن وعدم

---

[1] صلاح ساير ، " رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق المصالحة العربية " في المصالحة العربية الرؤى – الآليات – احتمالات النجاح ، إعداد جمال سند السويدي ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1995) ، ص 290 .

[2] أشرف راضي ، "التفاعلات في إطار التجمعات العربية ، أزمة المجلس الخليجي والاتحاد المغاربي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

[3] عبد الخالق عبد الله ، "مجلس التعاون الخليجي العربي طبيعته ومسيرته " مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 609-610.

مواجهتها يزيدها تعقيداً وقد تعرّضت مسيرة العمل المشترك لضغوط كبيرة أثرت سلبياً فيها وفي العلاقات فيما بين الدول الأعضاء ولعل آخر إفرازات مسائل الحدود هو غياب دولة البحرين عن قمة مسقط 1995 ، الأمر الذي يؤكد أهمية تسريع الجهود ومضاعفتها وتوظيف الإمكانيات كافة للوصول إلى حل مُرضي لتلك المشكلة . (1)

فوظيفة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في أي تنظيم إقليمي أو دولي هي إحدى الوظائف المهمة التي تقع على كاهل المنظمة الإقليمية أو الدولية ، وتتناسب كفاءة أي تنظيم مع مدى قدرته على إ يجاد آلية من النظم والقواعد والسلوكيات المتفق عليها بين أعضائه لتسوية ما ينشأ بينهم من نزاعات بطرق سليمة .

إن المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي العربي قد نصت على ضرورة إنشاء هيئة لتسوية المنازعات تكون تابعة للمجلس الأعلى (مادة 1/10) أن المجلس الأعلى هو السلطة المخولة بتشكيل هيئة تسوية المنازعات بما يتلاءم وطبيعة نزاع القائم ؛ ووفقا لكل حالة بصورة منفصلة (مادة 2/10) ولقد تناول النظام الأساسي هيئة تسوية المنازعات الذي تتكون من ثلاث عشرة مادة ، واختصاصات الهيئة صلاحياتها ، وتشمل هذه الصلاحيات دراسة المسائل ا لتي تعرض من المجلس الأعلى. ن هيئة تسوية المنازعات ليس لها صلاحيات إصدار القرارات أو أحكام قضائية ، لكنها ختص بالنظر ، وليس الفصل ، فيما يحيله إليها المجلس الأعلى دون بقية الأجهزة من منازعات بين الدول الأعضاء بما في ذلك خلافاتها حول تفسير نظام المجلس أو لبيقه . (2)

ولم يكن للمجلس أي دور بالنسبة لمشكلات الحدود القائمة بين الدول الأعضاء أو تى غيرها من الدول المجاورة لدول المجلس ، وظهر ذلك واضحاً عندما حدث واشتد خلاف بين كل من قطر والبحرين ، فكل ما فعله ا لمجلس هو تكليف المملكة العربية سعودية للوصول إلى حل الخلاف بين الدولتين بالمجلس وعندما أرادت الدولتان طرح وضوع على محكمة العدل ا لدولية فإن ما فعله المجلس هو مباركة هذا الأمر ؛ ولقد

جميل إبراهيم الحبيلان ، " مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما : مقومات البقاء والعطاء " ، قمة أبو ظبي مجلس التعاون لدول الخليج ية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد مجموعة باحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص 639.

كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، العدد 33 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 69-70.

الفصل الثاني

المنطلقات الاقتصادية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي

الفصل الثاني

المنطلقات الاقتصادية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي

تقديـــم :

يعتبر العامل الاقتصادي أحد العوامل الأساسية في ظهور مجلس التعاون الخليجي العربي ككيان مؤسسي إقليمي إلى الوجود ، وذلك لسببين ، داخلي وخـارجي ، فعلـى الصعيد الداخلي فقد كانت دول مجلس التعاون تعاني تقريباً من نفس المشاكل الاقتـصادية والتحديات التي دفعتها إلى التنسيق في ما بينها وصولاً إلى التكامل الاقتصادي ، فمـشكلة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط وانعكاس ذلك على عمليـة التنميـة نتيجـة لتذبذبات أسعار النفط ، وكذلك مشكلة العمالة الوافدة وكذلك الرغبة فـي إيجـاد قاعـدة صناعية وزراعية تؤمن حاجات المنطقة وتغطي مخاطر التذبذبات في الثروة النفطية .

أما على الصعيد الخارجي فقد شهدت فترة السبعينات تغيرات جذرية في العلاقات العالمية سواء نتيجة إلى انتقال السيادة على النفط والشركات الوطنية من الدول المنتجـة إلى الدول المستهلكة أو نتيجة لزيادة أهمية منطقة الخليج باعتبارها من الـدول النفطيـة والحيوية للدول الصناعية الكبرى ، مما عرض هذه المنطقة لضغوط من الخارج كل هذه الظروف الداخلية والخارجية دفعت دول المجلس الخليجي العربي إلى الترابط العـضوي لأنها استشعرت أن معركتها واحدة في مواجهة من يحاولون فـرض رؤاهـم وحاجـاتهم ومصالحهم عليها دون اعتبار لمصالحها الذاتية ، كل ذلك فرض جماعية المواجهة وعزز بالتالي من قيام مجلس التعاون الخليجي العربي حيث نصت المادة الرابعـة مـن النظـام الأساسي لمجلس التعاون على التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء ووضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات . لذا سيتم تقسيم هـذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : تنسيق السياسات الاقتصادية .

المبحث الثاني : السعي للتكامل الاقتصادي .

المبحث الأول
تنسيق السياسات الاقتصادية

تمهيد :

يتناول هذا المبحث مستوى التنسيق والاندماج الاقتصادي وفق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، من حيث تطرق موادها المختلفة إلى معالجة عدد من القضايا الحيوية منها التبادل التجاري ، انتقال الاموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي ، التنسيق الإنمائي ، التعاون الفني ، التنسيق البترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة ، النقل والمواصلات ، التعاون المالي والنقدي ، الإسكان والشئون البلدية ، التعاون الجمركي ، التنسيق في مجال الاتصالات ، كما يتناول لجان تحقيق التعاون وتنسيق السياسات الاقتصادية ، وكذلك المؤسسات المشتركة ، مثل ذلك : لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري ، ولجنة التعاون الصناعي ، ولجنة التبادل التجاري ، ولجنة النقل والمواصلات ، ولجنة النفط ، ولجنة انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي، يضاف إلى ذلك المؤسسات المشتركة في المجال الاقتصادي مثل مؤسسة الخليج للاستثمار ، ولذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى محورين :

أولاً : مستوى التنسيق والاندماج الاقتصادي وفق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة :

لقد كانت كل الظروف مهيأة لقيام كيان يجمع دول المنطقة في إطار واحد من التعاون الخليجي العربي لاسيما وأن هناك بالفعل مؤسسات وأجهزة اقتصادية ومالية وثقافية تم تكوينها بين هذه الدول بشكل ثنائي أو ثلاثي وشكلت هذه المؤسسات الصيغ الأولية للعمل المشترك ، علما أن الأمانة العامة بذلت جهداً في العمل لتحقيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بتعاملها بكافة التفاصيل والنقاط الدقيقة وذلك من أجل دعم قيام هيكل اقتصادي خليجي موحد لتصل إلى قيام سوق خليجية مشتركة حيث قامت بإجراء مسح شامل لجميع الأنشطة الاقتصادية للدول الأعضاء وتحديد مجالات العمل الموحد من أجل

التنسيق والتلاحم بما يتفق مع ظروف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والظروف التنموية في الدول الأعضاء . [1]

لقد تجسد التنسيق في السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي في توقيع أعضاء المجلس على وثيقة " الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " في نوفمبر 1981 ، والتي تستهدف – كما جاء في مقدمة الاتفاقية – " تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها ، وتنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها " . ويتضح ذلك من نصوص الاتفاقية الاقتصادية ومن عمل اللجان التنفيذية لتطبيقها . [2]

وقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد المنهاج الاقتصادي لمجلس التعاون في مختلف تفصيلاته ، حيث تطرقت موادها المختلفة إلى معالجة القضايا التالية :

1- التبادل التجاري
2- انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.
3- التنسيق الإنمائي .
4- التعاون الفني.
5- التنسيق البترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة .
6- النقل والمواصلات .
7- التعاون المالي والنقدي .
8- الإسكان والشئون البلدية .
9- التعاون الجمركي .
10- التنسيق في مجال الاتصالات.

هذا التفصيل الواسع لجوانب العمل الاقتصادي المشترك يعطي صورة واضحة عن المكانة التي يحتلها التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، كوسيلة لدمج اقتصاداتها ، ويأتي الاهتمام بالتنسيق والتكامل من واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصادات دول

---

[1] عبد المهدي القريرة ، مجلس التعاون الخليجي العربي الواقع أهدافه ومكانة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، (القاهرة : مكتبة سعيد، الطبعة الأولى ، 1995) ، ص224.

[2] يوسف أحمد الإبراهيم ، " الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 381.

المجلس التي يعتمد معظمها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط الذي يشكل نسبة عالية من دخلها القومي ويتيح تكامل السوق بدول المجلس الفرصة لقيام العديد من المشاريع التي لم يكن بالإمكان قيامها في حالة السوق المجزأ . إن تعدد قيام المشروعات الانتاجية يحقق هدفاً أساسياً ، وهو تنويع القاعدة الإنتاجية والتقليل بالتالي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل ، مع ضمان استمرار المنافسة الشريفة وتكثيف الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح . [1]

وتحقيقاً لهذه الغايات ، فقد وقع المجلس الأعلى في دورته الثانية (الرياض – نوفمبر 1981) على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وفي دورته الثالثة (المنامة ، نوفمبر 1982) وافق المجلس على أن يبدأ تنفيذ بعض موادها اعتباراً من الأول من مارس 1983 كما وافق المجلس الأعلى في دورته السادسة والسابعة على برنامج لتنفيذ الاتفاقية الموحدة ، الأمر الذي يعكس تصميم قادة دول المجلس على توسيع آفاق ومجالات العمل المشترك ، ومنذ بدء تطبيق الاتفاقية توالت خطوات تنفيذها من قبل الدول الأعضاء بالمجلس . [2]

لقد أصدر المجلس عدة قرارات ذات أهمية بالغة لتنفيذ ما جاء بالاتفاقية حتى ييسر على أبناء الخليج ويسهل لهم الطريق إلى التكامل التام في المجال الاقتصادي لكي تصل إلى الاندماج التام بين الدول الأعضاء في المجلس ومحاولة التغلب على المعوقات التي تواجهها متمثلة في :

1- قلة عدد السكان الوطنيين .

2- حجم السوق المحلية .

3- التمسك بالسيادة القطرية .

4- مشكلات الموارد المائية والتنمية الزراعية نتيجة للطبيعة الصحراوية لمعظم أراضي هذه الدول . [3]

ولذلك سعت الاتفاقية إلى تحقيق التنسيق والتوحيد في القطاعات الرئيسية التالية :

---

[1] موجز إنجازات مجلس التعاون الخليجي العربي ، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي العربي ، 1997) ، ص ص 27-28.

[2] المرجع السابق ذكره ، ص 29.

[3] سيد إبراهيم السموني طه ، مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 263.

1- قطاع التبادل التجاري . [1]

يتميز التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون بضآلة حجمه مقارنة بإجمالي التبادل التجاري ويرجع سبب ذلك إلى أن اقتصاديات هذه الدول متشابهة ، وتنتج منتجات متماثلة مما جعل نسبة التجارة فيما بينها محدودة .

وقد اتخذت دول المجلس عدة خطوات عملية لتعزيز التبادل التجاري فيما بينها ، ومنها :

- وضع ضوابط لممارسة الأنشطة الاقتصادية ومنها تجارة التجزئة والجملة .
- المعارض المشتركة ، وذلك لإتاحة الفرصة لمختلف القطاعات الإنتاجية للتعريف بمنتجاتها وتسويقها في الدول الأعضاء .

ونصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي على تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء تدريجياً . [2]

لقد أتاح تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة إعطاء مزايا وتسهيلات للتبادل التجاري بين دول المجلس ، وتطورت نسبة التجارة البينية بين دول المجلس خلال الثمانينات ، فقد تم إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية ومنتجات الثروة الطبيعية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل ، كما منحت المؤسسات الوطنية الحق في تصدير منتجاتها إلى أسواق الدول الأعضاء دون الالتزام بتعيين وكلاء محليين لهذا الغرض ، وتم الاتفاق على حد أدنى وحد أعلى للرسوم الجمركية المطبقة على السلع المستوردة من الدول الأخرى . [3]

إن الاتفاقية الاقتصادية قد تناولت في المواد (1 - 7) التبادل التجاري ، [4] فأشارت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة إلى ما يلي :

" يتم تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية ، ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية للتحقيق .

---

[1] عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

[2] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 486.

[3] عبد اللطيف يوسف الحمد ، المداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[4] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 218.

وفي برنامج تنفيذ أحكام الاتفاقية الذي أقره المجلس الوزاري – بتفويض من المجلس الأعلى – في 26 أكتوبر 1986 نص على الإجراءات اللازمة لتوحيد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء ، وذلك في خطة زمنية محددة وفقا لما يلي :

1- اعتماد التعريفة الجمركية الموحدة على السلع المستوردة من خارج دول المجلس ضمن توصيات لجنة مدراء الجمارك ، وذلك على النحو التالي :

أ- الالتزام بقائمة السلع المعفاة ، بحيث يتم الامتناع الكامل عن إعفاء أي سلعة أخرى من خارج القائمة .

ب- إقرار الرسم الجمركي الموحد على قائمة السلع الكمالية المستوردة لدول المجلس .

2- إقرار النظام المقترح لإعادة الرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية المعاد تصديرها بين دول المجلس* . [1]

وبمقارنة الخطوات التي تنص عليها الاتفاقية وبنود تنفيذها بالمراحل التي حددها علماء الاقتصاد نلاحظ ما يلي : فيما يتعلق بالتبادل التجاري :

المرحلة الأولى : هي مرحلة إنشاء منطقة التجارة الحرة ، وقد وصلت دول المجلس إلى هذه المرحلة عندما ألغت الرسوم الجمركية في شهر مارس عام 1983 ، فقررت إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة إنشاء اتحاد جمركي ، ويشترط لتوافر الاتحاد الجمركي بين مجموعة من الدول عناصر عدة هي :

أ- وحدة الإقليم الجمركي والحدود الجمركية بالنسبة إلى بقية الدول الأخرى .

ب- حرية تداول المنتجات والسلع بين الدول الأعضاء .

ج- وحدة القانون الجمركي والتعرفة الجمركية تجاه الدول الأخرى .

د- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة يتفقون عليها في ما بينهم. [2]

---

[1] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 497-498.

[2] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 219.

وقد تم تحديد العمل بنظام القانون الموحد للجمارك بشكل استرشادي لمدة عام ، على أن تتم مراجعة النظام في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء عليه تمهيدا للعمل به بشكل إلزامي في جميع إدارات الجمارك في الدول الأعضاء بنهاية عام 2001 ، ويتكون النظام من 178 مادة تقع في 17 بابا ويعالج كثيرا من القضايا الجمركية كمبادئ تطبيق التعريفة الجمركية والاستيراد والتصدير ، والمنبع ، والتقييد والإعفاءات ، والمخلصين الجمركيين ، ومراحل التخليص الجمركي ، ومعاينة البضائع والأحكام الخاصة بالمسافرين، والإفراج عن البضائع ، وأحكام البضائع العابرة بالترانزيت وغيرها من القضايا .

واستهدف تحديد العمل استرشاديا بهذا النظام إعطاء الفرصة للدول الأعضاء لتطبيقه عملياً خلال العام المحدد ، وإبداء أية ملاحظات عليه قد تظهر في أثناء التطبيق العملي ليتم معالجتها قانونياً تمهيداً للعمل به بشكل إلزامي .

كما تم اعتماد التصنيف الذي صممته لجنة التعاون المالي والاقتصادي، والتي تضم بدورها وزراء المال والاقتصاد لدول مجلس التعاون الست لحوالي 1287 سلعة حيث قامت هذه اللجنة بتقسيم السلع إلى 3 قوائم ، تضم الأولى السلع المعفاة من الرسوم الجمركية وهي 53 سلعة تشكل 4,12% من قائمة التعريفة الجمركية ، وتشمل القائمة الثانية السلع الأساسية التي وصل مجموعها إلى 534 سلعة بنسبة 41,49 % من قائمة التعريفة الجمركية وهي التي فرض عليها حد أدنى من التعريفة الموحدة بواقع 5,5 % ، ثم القائمة الثالثة التي شملت 700سلعة بلغت نسبتها 4,39%من قائمة التعريفة الجمركية وهي التي فرض عليها حد أدنى من التعريفة الموحدة بواقع 5,5% ، واستكمالاً لتلك الخطوات تقرر من الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون المنامة 2000، تمديد العمل بالنظام الموحد للجمارك بدول مجلس التعاون بشكل استرشادي لمدة عام آخر على أن يطبق بشكل إلزامي في جميع دول المجلس ابتداءً من يناير 2002 وقد اتجه العزم بين دول المجلس على العمل بهدف تسريع قيام الاتحاد الجمركي قبل الموعد المحدد بمارس 2005 . [1]

---

[1] رباح قمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2005 ، ص ص 346 – 347.

2- انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي .

يتفق الأعضاء على القواعد التنفيذية لتوحيد معاملة مواطني أعضاء المجلس في مجالات حرية الانتقال ووسائل النقل والمواصلات والعمل والإقامة ، وحق التملك والإرث وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي ويشجع الأعضاء على إقامة المشاريع المشتركة التي يقيمها القطاع الخاص . [1]

فقد نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على ضرورة اتفاق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول المجلس بالمعاملة نفسها في مجالات حرية الانتقال والعمل والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال وطبقاً لهذه المادة ، فقد تم السماح لعدد من المهنيين والحرفيين بممارسة مهنهم وحرفهم في دول المجلس بعد الحصول على الترخيص والتسجيل اللازمين لمن يماثلونهم من مواطني الدول المضيفة ، وبالمثل تم السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية ، والصناعة والمقاولات والفندقة والمطاعم ، وكذلك في مجال صيانة هذه الأنشطة ، كما تمت معاملة وسائط النقل العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها معاملة وسائل النقل المملوكة لمواطنيها من حيث الإعفاء من الرسوم والضرائب وإلى جانب ذلك ، فقد تم الاتفاق على إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المشروعات الحكومية ومساواة العمال في القطاع الخاص وتنظيم تملك العقارات للاستعمال الشخصي . [2]

وفي الدورة السابعة للمجلس الأعلى التي عقدت في أبو ظبي ، تم السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة في أية دولة عضو اعتبارا من مارس 1987 ، كهدف من أهداف المجلس لتسهيل التبادل التجاري وتعميق المواطنة بين مواطني دول المجلس ، وذلك حسب ضوابط محددة وواضحة ، كما نص القرار نفسه الذي صدر بهذا الشأن على السماح أيضا للمواطنين بممارسة تجارة الجملة في أية دولة عضو اعتبارا من أول مارس 1990 بحسب ضوابط محددة أعدت لهذا الغرض إضافة إلى قرار آخر ينص

---

[1] عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

[2] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 221-222.

على إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية في الدول الأعضاء للمنتجات الوطنية ذات المنشأ الوطني .

وتنص المادة التاسعة من الاتفاقية على أن تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة ، بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات . [1]

3- التنسيق الإنمائي .

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين سياساتها وتشريعاتها ووسائلها في مجالات الصناعات النفطية وكافة مراحلها ، والمواقف النفطية والنشاطات الصناعية خاصة المشتركة برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التشابك الانتاجي والتنمية المشتركة . [2]

ولتنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية نصت الاتفاقية على اتخاذ إجراءات توحيد الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمارات ومعاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية على أن تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة لدول المجلس في كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية بما في ذلك تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون ، كما تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، كما تسعى الاتفاقية لتحقيق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعات البترولية . [3]

وقد اتخذت دول المجلس عدة تدابير إدارية وتنظيمية من شأنها تنسيق ا لنشاط الصناعي فيما بينها دول المجلس مثل توحيد فترات خطط التنمية الاقتصادية في دول

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 222.

[2] عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

[3] مدحت أيوب ، " الاتحاد الجمركي الخليجي نقلة نوعية في العمل المشترك " ، شؤون خليجية ، العدد 33 ، (ربيع : 2003) ، ص 27.

المجلس ، وتوحيد إجراءات التراخيص الصناعية ، وكذلك توحيد المواصفات والمقـاييس المعتمدة لمنتجات الصناعة الخليجية ، وتشجيع المنشآت الصناعية على اتباع نظم الجودة الشاملة ، وتوحيد سياسات تمويل التنمية الصناعية ، وتشجيع قيام الـشركات المـساهمة وشركات الاستثمار في مجالات الصناعة و يتطلب ذلك مراعاة ربـط سياسـات التعلـيم والتدريب باحتياجات الاقتصاد الوطني مع التركيز علـى تخـريج كـوادر بـشرية ذات تخصصات فنية ومهنية عالية. [1]

4- التعاون الفني والمالي والنقدي. [2]

تنص المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على قيـام الـدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية ، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية ، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود . ففي اجتماع 26 يناير 1987 في أبو ظبي ، وافق مدراء المصارف المركزيـة بشكل أساسي على إطار عمل مشترك لعملاتهم . [3] كما اختصت المادة الثالثة والعشرون بالتنسيق في مجال تقديم المعونات الخارجية.

وتعتبر العملة الموحدة من أهم الإنجازات التي تم التوصل إليها في هذا المجـال ، ففي دورته الحادية والعشرية (المنامة 2000) أقر المجلس الأعلـى اعتمـاد المثبـت المشترك لعملات الدول الأعضاء كجزء أساسي من خطته لتنفيذ المادة الثانية والعـشرين من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والخاصة بتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية ، كخطوة مبدئية نحو التوصل لعملة خليجية موحدة وقد اختير الـدولار الأمريكـي ليكـون المثبت المشترك للعملات الخليجية وبعد اعتماد الدولار كمثبـت مـشترك لعمـلات دول مجلس التعاون في المنامة 2000 ، كلف المجلـس وزراء الماليـة ومحـافظي البنـوك المركزية بإعداد برنامج وفق جدول زمني محدد لتنفيذ هذه الخطوة ، على أن يعرض ذلك على القمة الثانية والعشرين في سلطنة عمان 2001 ، كما وافقت لجنة التعـاون المـالي

---

[1] رياح نصر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 351.

[2] عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

[3] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون الى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 232 .

والاقتصادي على توصيات من لجنة المحافظين ، تنص على تحديد سعر صرف العملات وفقا للأسعار الرسمية المعلنة عند بدء اتخاذ الدولار كمثبت مشترك ، واتخاذ الإجـراءات المناسبة لزيادة تسهيل التعامل بعملات دول المجلس في أسواق الدول الأعضاء والاتفـاق على الآليات اللازمة . [1]

وسعياً إلى إقامة الاتحاد النقدي لدول المجلس وإطلاق العملة الموحدة وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي حيث وجه لجنة محافظي مؤسـسات النقـد والبنوك المركزية بتطبيق قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد الدولار مثبتاً مشتركا لعملات دول المجلس في موعد أقصاه نهاية عام 2002 كما وجه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بالاتفاق على معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحـاد النقـدي وذلك في موعد أقصاه نهاية 2005 تمهيدا لإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير 2010 . [2]

5- التعاون في مجال النقل والمواصلات .

تعامل الدول الاعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع المـارة بأراضـيها معاملـة نظيرتها الوطنية بالإضافة إلى التنسيق البيني فـي مجـال إقامـة مـشروعات النقـل والمواصلات ، وكذلك تيسير حركة البواخر والسفن والقوارب فيما بين الموانئ الخليجيـة الوطنية . [3]

وبذلك فإنه في مجال النقل والمواصلات فإن التعاون يشمل النقل البحري والبـري والجوي ، والتنسيق في إقامة المشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطـارات والطـرق ودعم وتطوير المؤسسات القائمة حاليا بهذه النشاطات بين الـدول الأعـضاء ، وتنـسيق سياسات الطيران والنقل الجوي وذلك على مختلف المـستويات ، وقـد اتفقـت الـدول الأعضاء على معاملة أساليب نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطنيها بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب ، كما قررت الدول الأعـضاء الـسماح للبـواخر والـسفن

---

[1] رباح لمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 349.

[2] البيان الختامي للقمة الثانية والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي ، شؤون خليجية ، العدد 28 ، (شتاء: 2002) ، ص 255.

[3] مجلس التعاون الخليجي العربي عشرون عاماً من الإنجازات ، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي العربي ، 2002) ، ص 111.

والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانيها البحرية ومنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية ، كما سمح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر في الدول الأعضاء دون وكيل عام أو كفيل محلي . [1]

6- تنسيق السياسة النفطية .

نصت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية الموحدة على أن تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياستها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة ، كما تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي ومن المنظمات الدولية والمتخصصة . [2]

ولقد جاءت ولادة مجلس التعاون الخليجي في فترة انحطاط وتغيير دراماتيكي في سوق النفط العالمي . وفي ظل هذه الظروف النفطية كان على أعضاء مجلس التعاون التغلب على مشاكل الانتاج والأسعار في قطاع النفط وقد احتلت هذه القضية الصدارة في اهتمام مجلس التعاون في العديد من الاجتماعات ومن الجدير بالاهتمام أن الاتفاقية الاقتصادية تدعو إلى سياسة نفطية مشتركة .

إن التخمة النفطية في أسواق النفط أضعفت النفوذ النفطي الذي كانت تتمتع به العربية السعودية وشركاؤها في منظمة الأوبك منذ عام 1973-1974 . وعلى الرغم من ذلك قدمت الاتفاقية الاقتصادية إطار عمل مفيد لتنسيق السياسات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي في لحظة حاسمة في تاريخ سوق النفط الدولية. [3]

وبهدف الوصول إلى سياسة بترولية متجانسة ومواقف مشتركة حول المستجدات المرتبطة بالطاقة أقر المجلس وثيقة الاستراتيجية البترولية لدول مجلس ا لتعاون ، كما تم إقرار خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية لدول ا لمجلس ا لتي تهدف إلى تحديد آليات التحرك الجماعي بين الدول الاعضاء للتعاون الأمثل مع حالات الطوارئ التي قد

---

[1] مدحت أيوب ، "الاتحاد الجمركي الخليجي نقلة نوعية في العمل المشترك ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

[2] عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون الخليجي العربي آلياته أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

[3] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 230.

تتعرض لها إحدى الدول الأعضاء نتيجة لنقص أو انقطاع كامل لإمداداتها المحلية من المنتجات البترولية . [1]

كما تبنى سياسة إنتاجية هدفها توفير الأمن النفطي لدول المجلس وتحقيق التضامن في حال تعرض إحدى دول ا لمجلس الست إلى ظروف طارئة تؤدي إلى انقطاع انتاجها ، ويشمل هذا التضامن إقراض الدولة المتضررة بقيمة كميات من النفط تنتج وتباع لحسابها في ظل ترتيبات يتفق عليها في حينه ، واتخاذ إجراءات نفطية مناسبة تجاه أية دولة معتدية على إحدى دول المجلس ، وكذلك العمل على بناء مخزون احتياطي من المنتجات المكررة في كل دولة من دول المجلس وترشيد الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات ، كذلك نادى الوزراء بضرورة اتخاذ موقف موحد داخل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) في القضايا الخاصة بهذه المنظمة ، وتشكلت لجنة دائمة لوزراء النفط ولجنتان أخريان لمتابعة التنسيق على صعيد المشروعات الصناعية النفطية وتسويق النفط .

وقد حرصت القمم المتتالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون على التأكيد على تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط تجاه العالم الخارجي وفي الأسواق ا لدولية ، فكانت مواقف هذه الدول تتسم بالانسجام داخل منظمة الاوبك التي تضم أربعة من دول المجلس هي السعودية وقطر والإمارات والكويت ، ويبرز هذا التنسيق جلياً حين متابعة الأزمات التي طرأت على سوق ا لنفط ، فأزمة انهيار الأسعار (إلى ما دون عشر دولارات للبرميل) خلال أعوام 1997 و 1998 والنصف الأول من 1999 ثم أزمة ارتفاع الأسعار (فوق سقف الثلاثين دولارا للبرميل) منذ ذلك الحين وحتى بداية عام 2001 سعت دول مجلس التعاون خلالها لإعادة التوازن إلى الأسواق . [2]

وإلى جانب سعي دول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق سياسة مشتركة حول أسعار النفط وإنتاجه ، حاولت هذه الدول تنسيق سياسة حول قضايا أخرى تتعلق بمصادر الهايدروكربون وإحدى هذه الأمثلة يتمثل في مدى الاستفادة من الغاز ، حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي غنية بمخزون الغاز الطبيعي والغاز المصاحب لإنتاج

---

[1] مدحت أيوب ، " الاتحاد الجمركي الخليجي نقلة نوعية في العمل المشترك " ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

[2] مجلس التعاون الخليجي العربي عشرون عاماً من الانجازات ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

النفط ولقد كانت الشركات الأجنبية التي كانت تسيطر على مصادر نفط الشرق الأوسط تقوم بإشعال الغاز المصاحب للإنتاج ، لكن بدءًا من مطلع السبعينيات ، وبعد زيادة سيطرة صناعة القرار في الأقطار المنتجة للنفط وتوطين تلك الشركات ، صاحب هذه التغييرات التقليل من إحراق الغاز ولتحقيق هذا الغرض الاستفادة من الغاز قامت اللجنة المتخصصة بشؤون الطاقة بدراسة إمكانية إقامة شبكة غاز طبيعي بين الدول الأعضاء وفي شهر أغسطس في عام 1983 ، وافق وزراء النفط على خطة لدمج قطر والكويت في شبكة غاز العربية السعودية كمرحلة أولى من الخطة على أن تشمل في النهاية جميع دول مجلس التعاون الخليجي . [1]

7- التنسيق الزراعي.

عقد وزراء الزراعة بدول المجلس الاجتماع الأول لهم في العاشر من يناير 1983 حيث سبقه اجتماع تحضيري لوكلاء وزارات الزراعة لهذه الدول تم خلال مناقشة ورقة العمل الرئيسية التي قدمتها الأمانة العامة والمشتملة على تصور لواقع الزراعة بدول المجلس والنظرة المستقبلية له .

وتبنى الوزراء العديد من التوصيات والتصورات التي من شأنها النهوض لهذا القطاع والوصول إلى نوع من الاكتفاء الذاتي وتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق استراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأفل للموارد المائية المتاحة وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية ومن أهم القرارات والتوصيات المتخذة في المجلس هو إعداد سياسة زراعية لدول المجلس والعديد من الدراسات الاقتصادية لإنشاء بعض المشروعات الحيوية مثل مشروع تربية وإنتاج العروق الأصيلة والدواجن وما تحتاجه الدول الأعضاء من هذه الدواجن ، ودراسة تختص بإنشاء شركة لإنتاج البذور الزراعية بالإضافة إلى تشكيل العديد من اللجان الفنية لتدرس الأوضاع الزراعية والحيوانية وأوضاع المياه والثروة السمكية وإعداد القوانين والأنظمة الخاصة بالحجر الزراعي والبيطري ، وغيرها من الأنظمة التي تم الاتفاق عليها ومناقشتها من قبل تلك اللجان . [2]

---

[1] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 230.

[2] عبد المهدي القريشة ، مجلس التعاون الخليجي العربي قبيل اعادة صياغة علاقاته بالمنظمات الاقليمية والدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 187-188.

وقد توصلت جهود التعاون الخليجي في مجال التعاون الزراعي ، فقد وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي على وثيقة مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون في دورته السادسة في مسقط التي عقدت في نوفمبر 1985. [1]

ثانياً : لجان تحقيق التعاون وتنسيق السياسات الاقتصادية وكذلك المؤسسات المشتركة.

فإذا نظرنا إلى إعلان أبو ظبي الصادر في الدورة الأولى للمجلس الأعلى (21-22 مايو 1981) نجد أنه قرر إنشاء اللجان التي تعمل بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة ، وتعمل على إتمام البناء الاقتصادي لدول المجلس . [2]

فقد بدأت اجتماعات اللجان الفنية لتحويل مبادئها إلى إجراءات عملية ، وقامت لجان التعاون المالي والاقتصادي ، وكذلك لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالجهد الأكبر في تهيئة الطريق لإنجاز ما كلفت به ، كما تجدر الإشارة إلى جهود اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي في العمل على توفير الأمن البترولي ، واتخاذ موقف موحدة في المنظمات الدولية ، وقد أدى عمل اللجان الفنية إلى إعلان يوم أول مارس 1983 مواعدا لبدء تنفيذ ا لاتفاقية الاقتصادية ، أولى ثمار تجربة المجلس في جميع أعضاء المجلس عدا عمان ، التي تقرر تأجيل تطبيق بعض أحكامها . [3]

وتتمثل هذه اللجان في :

1- لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري .

تقوم هذه اللجنة بدارسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي والاقتصادي المشترك والتي تتمثل فيما يلي .

أ- التعاون المالي والنقدي .

ب- السعي إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار داخل دول مجلس التعاون.

---

[1] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 233.

[2] سيد إبراهيم السواني طه ، مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 264.

[3] عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

ج- تنسيق السياسات المصرفية والنقدية وزيادة التنسيق بين المؤسسات النقدية والبنوك المركزية لدول المنطقة لخلق عملة خليجية موحدة تكون متممة للتكامل الاقتصادي .

د- تنسيق السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية . [1]

2- لجنة التعاون الصناعي.

تتولى هذه اللجنة ما يلي :

أ- تنسيق النشاط الصناعي فيما بين الدول الأعضاء بوضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي للدول الأعضاء على أساس تكاملي يحقق أقصى المنافع لكل دولة يوفر الرخاء والطمأنينة لكافة شعوبها

ب- دراسة توحيد التشريعات والأنظمة الصناعية في الدول الأعضاء .

ج- العمل على زيادة أجهزة الانتاج المحلية لسد احتياجات الدول الأعضاء .

د- إعداد أنظمة وترتيبات لاستيراد التكنولوجيا والخبرات واختيار الأنسب منها في ظل أهداف ومتطلبات التنمية في الدول الأعضاء .

و- توزيع الصناعة على رقعة الدول الأعضاء بتشجيع إقامة الصناعات المكملة للمشروعات الأساسية موزعة في الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية .

هـ - وضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة بين الدول الأعضاء للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي على كافة المستويات والمراحل . [2]

3- لجنة التبادل التجاري .

وتعمل هذه اللجنة على :

---

(1) سيد إبراهيم الدسوقي طه ، مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 264-265.

(2) علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1985) ، ص 145.

أ- إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في هذا المجلس فيما يخص منتجاتها والسعي من أجل تعريفة جمركية موحدة بين هذه الدول والعالم الخارجي.

ب- تطبيق مبدأ الإعفاء الشامل من الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات المحلية للدول الأعضاء ، ومعاملة منتجاتها معاملة السلع الوطنية .

ج- تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والمخزون الغذائي .

د- خلق قوة تفاوضية جماعية في مجال التصدير والاستيراد .

4- لجنة النقل والمواصلات :

وتعمل هذه اللجنة على :

أ- التعاون في مجال النقل البحري والبري والجوي والاتصالات ، والتنسيق لإقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات الماء والكهرباء والطرق ، ودعم وتطوير المؤسسات القائمة حالياً بهذه النشاطات بين الدول الأعضاء .

ب- العمل من أجل تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس وذلك على مختلف المستويات . [1]

5- لجنة النفط .

تتكون هذه اللجنة من وزراء الخارجية والبترول والمالية وتقوم بالعمل على تنسيق سياسات دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير ونقل واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة ، ووضع سياسة نفطية موحدة ومواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات المتخصصة والمنظمات الأخرى . [2]

---

[1] سيد إبراهيم الدسوقي ، الدور التنموي والأمني لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية إقليمية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004) ، ص30.

[2] علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 145.

6- لجنة انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي .

وتختص هذه اللجنة بما يلي :

أ- وضع الأسس الكفيلة بمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أية دولة من هذه الدول وهي تعني معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز وفقا لما يتفق عليه في المجالات التالية :

1- حرية الانتقال والعمل والإقامة .

2- حرية التملك والإرث والإبقاء .

3- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

ب- العمل على إزالة العوائق التي تحول دون حركة الموارد ورؤوس الأموال ومعاملة مواطني الدول معاملة مماثلة في كافة الدول الأخرى .

يضاف إلى ذلك ، أن المجلس قد أنشأ عددا من المؤسسات المشتركة في المجال الاقتصادي ، فمنذ قيام المجلس تم إنشاء الأجهزة التالية .

- مؤسسة الخليج للاستثمار ومقرها دولة الكويت وقد أنشأت هذه المؤسسة ومن أهم أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، وتطوير عوائدها المالية ، والعمل على تنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد الطبيعية بها ، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص للمساهمة في الاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية وتنمية نشاط سوق رأس المال والتعامل في مختلف الأوراق المالية . [1] وقد ساهمت في التنمية الصناعية بدول المجلس ، حيث شاركت في تمويل عشرين مشروعاً إنتاجيا في مختلف دول المجلس وبلغت استثماراتها في هذه المشروعات 2.7 مليار دولار. [2] وتقوم كذلك بدراسة فرص المساهمة في خمسة وثلاثين مشروعا وتعمل المؤسسة على زيادة مساهمتها في رءوس أموال المشاريع الخليجية مع توزيع الأنشطة على الدول الأعضاء قدر الإمكان ، ولهذا الغرض تنسق المؤسسة مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وخاصة في تحديد الفرص الاستثمارية.

---

[1] عبد اللطيف يوسف الحمد ، المداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص18.

[2] جميل إبراهيم الحجيلان ، " مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما مقومات البقاء والعطاء " ، قمة أبو ظبي مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد مجموعة باحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص 637.

وتقوم المؤسسة بالنشاط المالي في مجالات بيع وشراء الأوراق المالية وتقديم التسهيلات الائتمانية التجارية للأعمال متوسطة وطويلة الأجل الخاصة بدول المجلس وخاصة للأنشطة الزراعية والصناعية . [1]

- هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون ومقرها في السعودية حيث تم تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس لتصبح هيئة خليجية تم التوقيع على النظام الأساسي لها في 23 ديسمبر 1985 . وقد تم اعتماد العديد من المواصفات الخليجية منذ إنشاء الهيئة ، كما تقوم الهيئة بعقد العديد من الدورات التدريبية لمنسوبي الجهات المختصة بالدول الأعضاء . [2]

- المكتب الفني للاتصالات الذي تم توسيع عضويته وضمه للأمانة العامة ومقره دولة البحرين .

- إنشاء مكتب مشترك لدى منظمة الطيران المدني .

- فتح مكتب للبعثة الدائمة لمجلس التعاون لدى الجماعة الأوروبية ببروكسل .

- إنشاء برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

- تم تكوين اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكيربائية لدول مجلس التعاون .

- أقر المجلس الأعلى في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في أبوظبي ، خلال الفترة من 21-23 ديسمبر 1992 ، إنشاء مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي العربي ، كما أقر النظام الأساسي لهذا المكتب . [3]

مما سبق تناوله نستنتج بأن التنسيق في السياسات الاقتصادية تجسد في التوقيع على "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" في نوفمبر 1981 والتي جاء في مقدمتها تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها ، وتنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها ، ومن خلال عمل اللجان التنفيذية لتطبيقها ، ويأتي التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء كوسيلة لدمج اقتصاداتها نتيجة واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصادات دول المجلس التي تعتمد

---

[1] عبد اللطيف يوسف الحمد ، المداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[2] رياح فهر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 344.

[3] موجز إنجازات مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

معظمها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط ، ومحدودية القاعدة الإنتاجيـة إلـى جانـب ارتفاع معدلات النمو السكاني وما يفرضه من ضغوطات شديدة على الخدمات الاجتماعية وسوق العمالة واتساع الفجوة الغذائية والعجز المائي ، يضاف إلـى ذلـك مـا تواجهـه الاقتصاديات الخليجية من تحديات خارجية تتعلق بمدى قدرتها على الاندماج في المحـيط الاقتصادي العالمي والمنافسة بقوة على الساحة الدولية في ظل تسارع مسيرة العولمة وما يصاحبها من تحرير للتجارة العالمية وتعاظم دور الشركات الدولية متعـددة الجنـسيات ، فصحيح أن الاتفاقية الاقتصادية تطرقت موادها المختلفة إلى معالجـة مجموعـة قـضايا تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وصولاً إلى مرحلة التكامل ، وكمـا تـم تـشكيل العديد من اللجان والمؤسسات التي تعمل على تحقيق ذلك التنسيق إلا أن هناك بـطء فـي تنفيذ بنود هذه الاتفاقية كما أن هناك بعض المعوقات مما يجعل هذه العملية تـسير بـبطء شديد .

المبحث الثاني

السعي للتكامل الاقتصادي

تمهيـــــد :

يتناول هذا المبحث دوافع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، سواء من حيث طبيعة هذه الاقتصاديات باعتبارها تعتمد على عنصر واحد وهو النفط ، أو من حيث كيفية تحقيق هذا التكامل ، هل يمكن تحقيق هذا التكامل بالاقتصار على دائرة المبادلات التجارية ، أو يمكن التكامل بإزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بينها وإقامة جدار جمركي بينها وبين دول العالم الخارجي ، أو يمكن تحقيق التكامل عن طريق ضمان حرية حركة عناصر الإنتاج بين هذه الدول ، أو يمكن تحقيق التكامل عن طريق تنسيق خطط التنمية ، كذلك سلط هذا المبحث الضوء على معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون ، مثل ذلك أنها اقتصاديات أحادية الدخل والإنتاج ، كذلك محدودية الاستثمارات الأجنبية وتسرب رؤوس الأموال الوطنية للخارج والازدواجية في المشروعات الاقتصادية ، كذلك انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي والسمكي في الدخل القومي ، وصغر حجم السوق ، ونقص القوى العاملة مقابل ضخامة عدد الوافدين ، وأخيراً معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية .

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى محورين :

أولاً : دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي

التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي هو مطلب أساسي من متطلبات الحياة الطبيعية لسكان هذه الدول من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع ورفع قدراته الذاتية من أجل الصمود أمام التحديات الدولية في الوقت الحاضر والمستقبل وهو الدعامة الأساسية للاستقلال السياسي والتحرر الاجتماعي . [1]

---

[1] حاتم بن محمد القاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته وتحدياته ، مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

فالعصر الحالي يتميز بالتكتلات الاقتصادية فبعد الحرب العالمية الثانية العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية على المستوى الإقليمي ، والسبب في ظهور تلك التكتلات يعود إلى مزايا التكتل أو التكامل الاقليمي الذي يتيح لهذه الدول الداخلة فيه التمتع بقوة التفاوض الجماعية مع العالم الخارجي ، كما تنمي وتطور صناعاتها الوطنية وتنسق خططها الاقتصادية وتقلل حدوث ازدواجية في قطاعاتها الاقتصادية .

ودول مجلس التعاون الخليجي العربي تضم دولا ذات طبيعة متشابهة في جميع المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية أو المشاكل التي تواجهها هذه الدول . [1]

فدول مجلس التعاون تضم شعوبا متجانسة لم تعرف من قبل الحدود الفاصلة بينها بمفهومها التقليدي ، وتجمعها وحدة الأصل والتاريخ والآمال المشتركة ، كما تتبع أسلوبا للحياة متشابها فرضته عوامل تاريخية واجتماعية ومناخية ، كما يتوافر لدول هذه المنطقة مقومات الارتباط المكاني والتلاصق الجغرافي ، بهذا تشكل نواة متجانسة التكوين ومهيئة بشكل أفضل للتكامل مما يدعم من إمكانيات التكامل .

يضاف إلى ذلك أن هذه الدول تمر بمرحلة متماثلة من مراحل النمو الاقتصادي ، كما أن اقتصادياتها متشابهة في التركيب فهي في أغلبها اقتصاديات أحادية الإنتاج ، حيث النفط ما زال يشكل المصدر الرئيسي لاقتصادياتها ، وتعمل هذه الدول على توليد مصادر للثروة الدائمة بدلا من الاعتماد على مصادر ثروة سريعة النضوب ، وذلك بوضع خطط التنمية الصناعية والزراعية ؛ لاستثمار دخولها النفطية ، بشكل يمكنها من تنويع هياكلها الاقتصادية والوصول إلى مرحلة من التنمية الاقتصادية تصبح معها قادرة على استبدال درجة تبعيتها الاقتصادية الخارجية بدرجة معقولة من الاعتماد على النفس قبل أن ينضب النفط . [2]

كما أن هناك عاملين أساسيين داخلي وخارجي تعتبر من العوامل الأساسية فعلى الصعيد الخارجي ، شهدت مرحلة السبعينات تغيرات جذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 149 .

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي ، مجلس التعاون الخليجي العربي (الخصوصية الخارجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

المنتجين ، وقد برزت منطقة الخليج في هذا الإطار كمحطة رئيسية للمطالب العالمية المتزايدة على الثروة النفطية الحيوية ، مما عرض المنطقة لضغوط شديدة من الخارج ، وقد دفعت هذه الضغوط إلى بلورة ترابط عضوي فيما بين دول الخليج العربية التي استشعرت أن معركتها واحدة في مواجهة من يحاولون فرض رؤاهم وحاجاتهم ومصالحهم عليها دون اعتبار لمصلحتها الذاتية – هذا عن الظرف العالمي ، أما على الصعيد الداخلي فقد كان التحرك نحو التكامل يدفعها بالمثل الاشتراك في المشاكل والتحديات الاقتصادية الداخلية ذاتيا ، من ذلك قضايا التنمية والعمالة الوافدة والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية تؤمن حاجات المنطقة وتغطي مخاطر التذبذب في الثروة النفطية ، كل ذلك فرض جماعية المواجهة وعزز بالتالي من قيام مجلس التعاون الخليجي العربي . وعلى هذا نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء ووضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات . [1]

ولعل السمات والخصائص الاقتصادية المشتركة بين دول المجلس تعتبر من أهم مبررات التكامل الاقتصادي فيما بينها ، إذ مع جدية المحاولة لوضع صيغة تكامل اقتصادي خليجي ، ومع توفر الإرادة السياسية لتحقيق ذلك فلن تحتاج دول المنطقة إلى تغيير هياكلها الاقتصادية لأنها متماثلة ، أو إلى تعديل أنظمتها وتشريعاتها الاقتصادية بشكل جذري لأنها متقاربة ، أو إلى وجود بعض الحساسيات لاختلاف بينها في المستوى الاقتصادي لأن هذه الدول على نفس المستوى تقريبا ، فضلا على أنها جميعا في عداد الدول النامية . [2]

وبما أن أهم السمات الرئيسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون تبين لنا أن هذه الاقتصاديات تمثل – إلى حد كبير – في مجموعها اقتصادا واحدا وذلك لشدة التجانس فيما بينها ، والمتمثل في وجود قاعدة متشابهة من الموارد الطبيعية المحدودة ، كذلك ووجود تشابه في البنية الاقتصادية وفي النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول ، يمكن

---

[1] رياح قمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 341 ، 342.

[2] صلاح الدين حسين ، أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 42-43.

من ناحية ، اعتباره عاملاً مشجعاً لتحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ، ويمكن من ناحية أخرى ، اعتباره بمثابة عقبة في سبيل تحقيق هذا الهدف .

فمن ناحية اعتبار هذا التجانس عاملا مشجعا لتحقيق التكامل فيما بين دول مجلس التعاون فيرجع إلى أن التشابه في الأنظمة السياسية والاجتماعية يقلل بدون شك من كثير من المشكلات التي قد تعرقل قيام التكامل الاقتصادي .

أما من حيث اعتبار هذا التجانس يمثل عقبة أمام تحقيق هدف التكامل فيرجع إلى أن التشابه في البنية الاقتصادية لدول المجلس إنما يكمن في اعتمادها على مصدر وحيد للدخل على عكس ذلك التشابه مثلاً بين دول السوق الأوروبية تعتمد على قاعدة إنتاجية متنوعة . مما يطرح تساؤلا حول أي نوع من التكامل يكون قادرا على التغلب على مشاكل التجانس والتشابه بين اقتصاديات هذه الدول من ناحية ، وضيق السوق الداخلي من ناحية أخرى ، ومن ثم يعمل على دفع عجلة التنمية بها بحيث يؤدي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي لهذه الدول وتتولد قوى داخلية تدفع باقتصادياتها نحو النمو الذاتي التلقائي ، ويمكن الإجابة عن هذا السؤال في الإجابة على التساؤلات المترابطة التالية : [1]

1- هل يمكن تحقيق التكامل بالاقتصار على دائرة المبادلات التجارية ؟

2- هل يمكن التكامل بإزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بينها وإقامة جدار جمركي موحد فيما بينها وبين دول العالم الخارجي ؟

3- هل يمكن تحقيق التكامل عن طريق ضمان حرية حركة عناصر الانتاج بين هذه الدول ؟

4- هل يمكن تحقيق التكامل عن طريق تنسيق خطط التنمية ؟

أما من حيث التساؤلات الأول والثاني والخاص بتحقيق التكامل بالاقتصار على دائرة المبادلات التجارية وإزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بينها وإقامة جدار جمركي فيما بينها وبين العالم الخارجي ، فإن التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون يمثل نسبة صغيرة جدا مقارنة بالتبادل التجاري بينها وبين دول العالم الخارجي إضافة إلى كبر حجم الصادرات إلى إجمالي الناتج القومي لهذه الدول يتضح لنا مدى ضآلة التبادل التجاري بين هذه الدول بعضها البعض وعليه فإن التكامل الاقتصادي بين هذه

---

(1) فايز إبراهيم الحبيب ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، (الرياض : عمارة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ، 1986) ، ص 271.

الدول الذي يقتصر على دائرة المبادلات التجارية أو إزالة الحواجز الجمركية لن يفيد كثيراً .

أما التكامل عن طريق ضمان حرية عناصر الإنتاج فلن يكفي في حد ذاته لتحقيق المستهدفات التنموية العامة لدول المجلس إضافة إلى أن حركة رأس المال لن تكون ذات أهمية نظرا لأن هذه الدول تتمتع بوفرة في رأس المال . [1]

إن الأهداف الخاصة بالتنمية طويلة الأجل تكمن في تغيير الهيكل الاقتصادي لدول المجلس ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق إقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة المختلفة التي تعمل على تنويع مصادر الدخل وتساعد في بقاء حركة التنمية مستمرة في دول مجلس التعاون في ما بعد النفط .

إذن التكامل الاقتصادي المجدي لدول مجلس التعاون هو الذي لا يقتصر على التبادل التجاري أو على مجرد ضمان حرية حركة عناصر الإنتاج فحسب بل لا بد أن يمتد ليشتمل على عمليات الإنتاج التي لا تتسم بالتكرار والتشابه ولن يتم ذلك تلقائيا من خلال قوى السوق حيث لن يشجع جهاز السوق على إقامة صناعة في أية دولة منفردة لضيق السوق بها ، لهذا لا بد من أن يتم التنسيق بين المشروعات الإنتاجية ضمن استراتيجية رئيسية تعمل على تحقيق التكامل بين هذه المشروعات على أساس تقسيم العمل والتخصص والاستفادة من الميزات النسبية المتوفرة في كل دولة لصالح جميع الدول .

بعبارة أخرى فإن التكامل الاقتصادي الذي يتمشى مع وضع دول مجلس التعاون كدول نامية هو ذلك الذي يتم باعتباره جزءً من استراتيجية التنمية في هذه الدول . وهذا النوع من التكامل الاقتصادي يختلف عن الوضع الذي يقوم الآن بين الدول الأوروبية والذي يتم على أساس التبادل التجاري هذا التكامل لا يتناسب مع وضع دول مجلس التعاون ، إنما الذي يصلح لهذا الوضع هو أسلوب التكامل التنموي Development Integration الذي يبرز أهمية التنسيق في خطط التنمية بحيث تتمخض هذه الخطط على اتجاهات ذات

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 272.

تأثيرات إيجابية تعمل على تعزيز التكامل الاقتصادي في مجالات التكامل الإنتاجي والتسويقي . [1]

ولذلك يمثل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي الخيار الأمثل لمواجهة المستجدات المحلية والخارجية . فقد أثبتت تجربة التنمية في دول المجلس في العقود الماضية عدم قدرة الاقتصادات المحلية منفردة على النجاح في هذا النهج لصغر حجم الموارد غير النفطية من جهة وضيق نطاق السوق المحلية من جهة أخرى ، خصوصا في ظل عصر التكتلات الاقتصادية .

لأي دولة أن تنسج رؤيتها التنموية على أساس المزج بين التنمية المحلية واعتبارات التكامل على المستوى الخليجي ، وأن تسعى إلى تنسيق سياساتها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التكامل الإنمائي وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المادية المتاحة لدول المجلس على النحو الذي يعظم أداءها التنموي ويعزز قدرتها التفاوضية في الأسواق العالمية ، وإن هذه الرؤية التكاملية تساعد على توسيع نطاق الأسواق المتاحة للأنشطة الإنتاجية الوطنية بالشكل الذي يشجع على إقامة وتنفيذ تلك المشروعات ويزيد من قدراتها التنافسية محليا ودوليا . [2]

فدول مجلس التعاون الخليجي العربي تؤمن بأن الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها يتطلب منها أن تعمل على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية ، ولذلك فهي تسعى إلى تنسيق سياساتها في مجالات الصناعات النفطية في كافة مراحلها التي تمر بها ، ووضع سياسات نفطية واحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي، وتنسيق النشاطات الصناعية فيما بينها ، بوضع السياسات المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية على أساس تكاملي ، وتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية ، وتوزيع الصناعات فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية ، وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكاملية فيما بينها ، وإنشاء ودعم المشروعات المشتركة في

---

(1) المرجع السابق ذكره ، ص 273.

(2) يوسف حمد الإبراهيم ، "الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية" ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 394.

مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة وخاصة أو مختلطة . [1] وعلى دول المجلس أن توفر الإرادة السياسية والغطاء المؤسسي والتشريعي لهذه الرؤية من خلال تفعيل مظلة التشريعات والقوانين المدرجة في اتفاقية المجلس بالشكل الذي يعزز من آلية السوق ويتيح للقطاع الخاص دورا أكبر في النشاط الاقتصادي ، ويشجع المنافسة داخل دول المجلس دون تمييز ، وكذلك ينظم العلاقة مع العالم الخارجي .

ويتطلب الأمر من دول المجلس زيادة درجة مشاركة القطاع الخاص كحليف استراتيجي في خطوات تنفيذ استرتيجية التكامل الإنمائي بدلا من أن تقتصر على القطاع العام ، كما لا بد من تعزيز ما تم إنجازه حتى الآن من هيئات ومؤسسات ، فعلى سبيل المثال لا بد من تفعيل دور مؤسسة الخليج للاستثمار في تنفيذ التكا مل الإنمائي ، وذلك بتوجيه ا ستثماراتها لمشروعات مشتركة في بناء البنية التحتية ومجالات الاتصالات والتقنية في دول المجلس ، كما يمكن إشراك القطاع الخاص مع هذه المؤسسة من خلال مساهمته في تسديد ما تبقى من رأس المال المصرح به للمؤسسة والبالغ 1.35 مليار دولار .

كما يجب أن تسعى دول ا لمجلس إلى خلق المناخ الملائم لإعادة توطين الأموال الخليجية المستثمرة في الخارج إلى المنطقة وتشجيع التحالفات مع مؤسسات عالمية رائدة في الأنشطة الإنتاجية الملائمة لاقتصاديات المجلس . [2]

ثانيا : معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون .

على الرغم من الإنجازات والنجاحات التي حققها المجلس على الصعيد الاقتصادي بين دوله فإنها تواجه كثيراً من الإخفاقات والتعثر ، ويكفي هنا الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تبلغ فيه قيمة التبادل التجاري بين دول المجلس والعالم الخارجي (عام 2000) نحو 150 مليار دولار فإن حجم التبادل التجاري البيني لم يتجاوز 11 مليار دولار لهذه الدول، ناهيك عن التحديات الاقتصادية التي تفرضها التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية

---

[1] نواف مساعد عبد العزيز آل سعود ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي والإقليمي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1988 ، ص ص 218 ، 219.

[2] يوسف حمد الإبراهيم ، " الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 395.

المختلفة ، إذ تستأثر الجماعة الأوربية واليابان بأغلب معاملات التبادل التجاري لدول المجلس ، حيث يقدر حجم التبادل ا لتجاري بينهم بنسبة 50% من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول المجلس مع العالم الخارجي ، في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 15% من إجمالي تجارة دول الخليج مع العالم الخارجي ، أما الدول العربية والإسلامية فهي لا تزيد عن 6.5% ، والباقي لدول العالم الأخرى ، أما بالنسبة للتجارة البينية فلم تتجاوز 6% من إجمالي الصادرات مع العالم الخارجي . [1]

ومن بين هذه المعوقات التي تحد من عملية التكامل هي :

1- أنها اقتصاديات أحادية الدخل والإنتاج ، بمعنى أنها تعتمد على سلعة واحدة في تكوين الناتج المحلي وتغذية النشاط الإنتاجي ، ألا وهي النفط . فعلى سبيل المثال ، مثلت الصادرات النفطية السعودية ما نسبته نحو 90% من إجمالي الصادرات السعودية خلال عام 2000 ، كما مثلت العائدات النفطية لدول المجلس حوالي 151 مليار دولار النسبة العالمية من الناتج المحلي الإجمالي .

وتكمن خطورة هذا الأمر في أن أسعار النفط العالمية تشهد تذبذبا نتيجة للتفاعل المستمر بين عوامل الطلب والعرض ، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد على عوامل خارج نطاق سيطرتها إلى حد بعيد وهو ما يلقي بظلاله على مستقبل النمو والتنمية بها . [2]

وبما أن هذه الاقتصاديات أحادية الإنتاج حيث تعتمد اقتصاديات دول مجلس التعاون بصفة رئيسية على سلعة واحدة هي النفط ، وبالتالي فإنها تعتمد على مصدر أساسي شبه وحيد للدخل يرتبط بهذا الواقع الاقتصادي ملاحظتين .

أ- أن النفط المنتج ما زال يصدر معظمه في شكله الخام أي دون الاستفادة من القيمة المضافة الناتجة عن تصنيعه ، وتسعى دول المجلس حاليا – في إطار تنويع مجالات الانتاج والاستثمار – إلى زيادة النسبة المصنعة من هذا النفط .

---

[1] رباح قمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 363.

[2] فتوح هيكل ، " على مشارف 2001 دول الخليج ومتطلبات الحفاظ على الأداء الاقتصادي المرتفع " شؤون خليجية ، العدد 24 ، (شتاء ، 2001) ص 81.

ب- نتيجة لضعف القطاعات الانتاجية الأخرى في دول المجلس ، أصبح النفط يقوم بدور رئيسي في حياتها الاقتصادية سواء بالنسبة لتكوين الناتج المحلي أو تكوين حصيلة الصادرات أو في تغذية ميزانيات هذه الدول . [1]

فارتباط التنمية الاقتصادية لهذه الدول بمداخيل النفط كان سببا لتعثر مشاريع مشتركة غاية في الأهمية لعملية التكامل بين هذه الدول ، مثل مشروع شبكة الخط الحديدي مشتركة ، مشروع شبكة الغاز مشتركة ، بناء مصفاة للنفط عملاقة في عمان مشتركة ، خط أنابيب النفط بطول 1700 م مشترك ، بناء خزان احتياطي استراتيجي نفطي مشترك وغيرها من المشاريع التي تعثرت نتيجة لانخفاض عائدات النفط التي تشكل الدخل الأساسي لدول المجلس لذلك لا بد من تنمية اقتصادية شاملة تحل تدريجياً محل الاعتماد الكامل على النفط. [2]

وتبين ذلك في ظل إدراك دول المجلس منذ سنوات عديدة لخطورة الاعتماد على العائدات النفطية المتذبذبة والتي تتغير مع تقلب أسعار النفط في السوق ا لعالمية والتي تقف بدورها حائلا أمام التخطيط الاقتصادي طويل الأجل وتترك تأثيراتها المتباينة على مختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما برز بوضوح خلال أزمتي انهيار أسعار النفط في أعقاب الأزمة الآسيوية عامي 1997 و 1998 ، وكنتيجة للركود الاقتصادي العالمي ما بعد أحداث ا لحادي عشر من سبتمبر ، وتأثيراتها على أوضاع الميزانية العامة والميزان التجاري لدول المجلس . [3]

2- محدودية الاستثمارات الأجنبية وتسرب رؤوس الأموال الوطنية للخارج :

بين أكثر التحديات خطورة على التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية التي لم يتجاوز إجماليها حوالي 40 مليار دولار خلال الـ 25 عاما الماضية (1975 – 2000) أي أقل من 1% من تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم خلال تلك الفترة ، وفي العام 2000 بلغ نصيب دول المجلس في هذه الاستثمارات أقل من ملياري دولار أي ما لا يتجاوز 0.15% من مجموع

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته ، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي العربي ، 1987) ، ص 125.

[2] علي محمد علي ، لعم الخليج دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى ، 1997) ص 259.

[3] وحدة البحوث ، " الاقتصاد الخليجي عام 2003 الفرص والتحديات " ، شؤون خليجية ، العدد 33 ، (ربيع : 2003) ، ص 135.

التدفقات الاستثمارية العالمية البالغة 1300 مليار دولار في العام ذاته ، مقارنة بـ 5.45 مليار دولار عام 1999 بنسبة0.63% عالميا وتستحوذ السعودية بمفردها على 88% من هذه الاستثمارات الموجهة إلى دول المجلس وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة ، وهي أرقام لا تتناسب مع مستوى وحجم الاقتصادات الخليجية ولا مع الفرص الاستثمارية الضخمة التي تزخر بها في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات .

ومن ناحية أخرى تعاني دول المجلس من تسرب رؤوس الاموال الوطنية إلى الخارج وتتوزع هذه الاموال على شكل استثمارات خاصة في مجال العقارات ، وسيولة على شكل سندات وتتواجد هذه الأموال في بنوك الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا ، الأمر الذي يضع الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل التنمية والنمو في دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، وفي هذا الصدد فإن الدول الخليجية إذا ما أرادت اجتذاب هذه الأموال مطالبة بتحرير اقتصادها بشكل أكبر بحيث تعمل على تخصيص عدد من القطاعات الاقتصادية وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في تمويل مشاريع البنى التحتية . [1]

3- الازدواجية في المشروعات الاقتصادية .

يلاحظ أن خطط التنمية الاقتصادية لدول المجلس منفردة تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة للنفط ، ولكن دون وجود تنسيق بين هذه الخطط الأمر الذي ينجم عنه ازدواجية في المشروعات الاقتصادية والإنتاجية ، مما يؤدي إلى التنافس بين هذه الدول ويبعدها عن التكامل الذي تسعى إلى تحقيقه . وبالمثل يلاحظ عدم وجود تنسيق في المجمعات الصناعية المختلفة مثل الحديد والصلب والأسمنت وشركات الأسماك ، كما أن القطاع الصناعي الذي بدأت دول مجلس التعاون الاهتمام به وذلك بقصد تنويع مصادر الدخل وإنتاج السلع الاستهلاكية تحل محل السلع التي تستوردها ، فضلا عن انتاج سلع تصديرية تستفيد من المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الدول مثل توافر النفط والغاز والتمويل والموقع الجغرافي ، غير أن التصنيع لا زال في مراحله الأولى ، ومساهمته في الناتج المحلي لا زالت محدودة ، إضافة إلى أنه لا يسد إلا جزءًا ضئيلا من الاحتياجات المحلية.

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره . ص ص 68 – 69.

ومن ناحية أخرى فقد بدأت هذه الدول في إقامة عدد من الصناعات الهامة غير أنه تبين بالتجربة أن حجم السوق الداخلي لكل دولة منفردة يعتبر صغيرا نسبيا مقارنة بإمكانياتها الاقتصادية والمالية ، الأمر الذي يفرض ضرورة زيادة رقعته لتوسيع قاعدة الإنتاج والتوزيع وتحقيق وفرات الإنتاج الممكنة في بعض الحالات مما يتطلب جهدا مشتركا بين هذه الدول في إطار المجلس والمنظمات الخليجية العربية المتخصصة كمنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية لتنسيق إقامة المشاريع الصناعية المتماثلة لتجنب مضار التنافس غير المبرر . [1]

4- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي والسمكي في الدخل القومي .

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي العربي بندرة في مواردها المائية العذبة وذلك لأن معظم أراضيها صحراوية وينخفض بها معدل سقوط الأمطار بشكل عام في المنطقة حيث يسجل في المتوسط 60 مم في السنة وقد يرتفع ويصل إلى 200 مم لذلك ، فإن المناخ الصحراوي يكاد يهيمن على جميع أجزاء المنطقة وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكلية للمساحات المزروعة والإمكانيات المتاحة للتوسع فيها . [2]

كما أدى اعتماد الدول الخليجية على الخارج في توفير المدخلات الزراعية كالآلات والماكينات والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية ، إلى صعوبة الانتاج الزراعي على المستوى القطري لارتفاع تكلفته الاقتصادية ، والذي لا تزيد قيمته عن 10.69 مليارات دولار عام 1995 مقارنة بـ 4.67 مليار دولار عام 1985 حسب الدراسة الصادرة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتي أوضحت أن العجز في الميزان التجاري الزراعي ا لخليجي ارتفع من 6.1 مليار دولار عام 1990 إلى 7.2 مليار دولار في عام 1995 ، ولا تزيد نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عن 2.6 % في العام ذاته وتتفاوت ما بين 6.8% في السعودية و 0.4% في الكويت حيث تعاني جميع دول المجلس باستثناء السعودية انخفاضا في نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء وخصوصا في مجال الحبوب . [3]

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 128 – 129.

[2] جاسم محمد القاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

[3] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

يضاف إلى ذلك تناقص الدور الذي كانت تلعبه حرفة صيد الأسماك في معظم هذه الدول وتناقص عدد المشتغلين فيها بسبب نزوح عدد كبير منهم للعمل في المدن ومراكز النفط حيث يجدون حياة أفضل .

إن الإعتقاد السائد هو أن مساحة الأراضي الزراعية وحجم موارد المياه العذبة هما المحوران الرئيسيان للتنمية الزراعية لما يتسم به هذان الموردان من قلة مرونة العرض يضاف إلى ذلك أن التوسع الأفقي في الزراعة في دول مجلس التعاون أمر صعب التنفيذ وباهظ التكاليف مما يدعو إلى القول بأن التوسع الملموس في الإنتاج الزراعي ا لمحلي أمر محفوف بكثير من المحاذير . [1]

5- صغر حجم السوق .

وتعني ضعف الطاقة الاستيعابية بسبب محدودية عدد سكان المنطقة ومن ثم تدني معدل الاستهلاك الكلي العام و الخاص وتتجه النواتج القومية إلى البحث عن أسواق بديلة للاستثمار في الخارج ، وهو ما يؤدي إلى مشكلة هروب رأس المال الوطني للخارج الأمر الذي يبرر سعي دول المجلس الدائم وحرصها على إقامة مناطق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا .[2]

6- نقص القوى العاملة مقابل ضخامة عدد الوافدين .

استمرار اعتماد اقتصاديات دول المجلس على العمالة الأجنبية ، في عملية النمو الاقتصادي والتنمية في الوقت الذي تشهد فيه معدلات البطالة بين مواطني دول المجلس ارتفاعا مستمرا ، نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل حيث أثبتت جميع برامج الإحلال فشلها حتى الآن ، وذلك في ضوء عدم اقتناع القطاع الخاص بتقليص اعتماده على هذه العمالة الوافدة ، خاصة وأنه المستوعب الأول لها . [3]

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

[2] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

[3] فتوح هيكل ، " على مشارف 2001 دول الخليج ومتطلبات الحفاظ على الأداء الاقتصادي المرتفع " ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

حيث قفزت من 1.1 مليون عامل وافد عام 1975 يمثلون 38.1% من إجمالي العمالة إلى 7.3 ملايين عامل وافد عام 1997 تصل نسبتهم إلى 70% من مجموع الأيدي العاملة ونحو 34% من عدد السكان في دول المجلس البالغ نحو 28 مليون نسمة وهو ما يترتب عليه العديد من الآثار الأمنية والسياسية والاقتصادية الخطيرة بالنسبة لهذه الدول من أهمها تفاقم مشكلة البطالة والتي وصلت نسبتها إلى 20% في بعض الدول كما يقدر حجم التحويلات المالية للعمالة الوافدة في دول المجلس الست إلى بلادهم الأصلية بأكثر من 26 مليار دولار سنويا وهو ما يشكل ضغطا مستمرا على موازين المدفوعات ويمثل استنزافا مستمرا للمواد الاقتصادية الخليجية ، حيث تقدر هذه النسبة بحوالي ربع الإيرادات النفطية الخليجية ، وتقدر في السعودية وحدها بنحو 17 مليار دولار أي ما يعادل 41% من إجمالي إيرادات الدولة . وإدراكا منها لخطورة ا لعمالة الأجنبية على كافة المستويات ، فقد واصلت الدول الخليجية تحركاتها خلال العام 2001 على المستويين الجماعي والفردي بهدف الحد من استقدام تلك العمالة وإحلال وتوطين العمالة الوطنية تدريجيا بدلا منها . [1]

وأخيرا معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية :

هناك بعض العقبات الإدارية التي تقف أمام تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس . لذلك لا بد من تخطيها ووضع الحلول المناسبة لها تتمثل هذه العقبات في أن هناك بعض الدول الأعضاء في المجلس تقوم بإحالة البضائع المتنقلة بين دول المجلس إلى المراكز الجمركية المتواجدة داخل البلاد التي تبعد عن المراكز الحدودية بمسافات طويلة وذلك بقصد إتمام إجراءات ترسيميا . لذلك تقضي هذه البضاعة وقتا طويلا في نقاط الجمارك والعبور كما أن كل دولة من دول المجلس تختلف عن الأخرى من ناحية تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بالنشاط الصناعي والنشاط التنموي .

وهناك أيضا بعض النصوص الغامضة في الاتفاقية مثلا في الفقرة (أ)من المادة الثالثة تشترط الاتفاقية لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لا تقل القيمة

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

المضافة الناشئة عن ا نتاجها في هذه الدولة عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام انتاجها وأن لا تقل نسبة مساهمة مواطني المجلس عن 51% ، فالقيمة المضافة قد يكون لها أكثر من مفهوم فهل المقصود بالقيمة المضافة الإجمالية أو الصافية وهل يتم احتسابها بسعر السوق أم بتكلفة عوامل الإنتاج وهل تدخل الصناعات التجميعية ذات المرحلة الأخيرة ضمن الصناعات ذات المنشأ الخليجي إذا توفرت النسبة ، علما بأن هذه الصناعات في حقيقتها صناعات تحويلية أجنبية تم تجميعها وتعبئتها في إحدى دول المجلس ، كذلك ما المقصود بالقيمة النهائية للمنتج عند إتمام إنتاجه ، هل هي تكلفة الصنع أم الكلفة الإجمالية أم هي سعر البيع عند أي مرحلة من مراحل التوزيع ؟ وهل أن معاملة المنتجات ذات المنشأ الخليجي نفس معاملة المنتجات الوطنية بحيث تشمل أيضا قواعد التفضيل المعمول بها في بعض الدول الأعضاء ؟ أي يتساوى المنتج الخليجي مع المنتج الوطني سواء بسواء .[1]

كما أن عدم الالتزام ببنود الاتفاقية الاقتصادية يمثل أيضا تحديا أمام تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية التي تجمع دول المجلس والتي مضى على توقيعها أكثر من عشرين عاما ، وفيما يلي نستعرض الأطر والصيغ التي وضعتها الاتفاقية الاقتصادية :

- لم ينجح المجلس في خلق منطقة تجارة حرة والتي تتضمن إزالة المعوقات أمام انتقال السلع ذات المنشأ الوطني فيما بين الدول الأعضاء . إذ لم تتجاوز التجارة البينية نسبة 5.8 / من حجم التجارة الخارجية لدول المجلس عام 1995 مقارنة بـ 8.8% عام 1988 ، وتشكل هذه النسبة حوالي 6.3% و 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي للعامين المذكورين على التوالي .

ويشير هذا إلى أن هذه النسب متواضعة مقارنة بنسب التجارة البينية في التكتلات الاقتصادية الأخرى . كما تجدر ا لإشارة إلى أن جزء من التجارة البينية فيما بين دول المجلس يتمثل في إعادة تصدير سلع أجنبية.

وفيما يتعلق بحرية انتقال السلع ذات المنشأ الوطني ، فقد تمت إزالة الرسوم على المنتجات الزراعية والحيوانية فقط منذ عام 1983 ؛ وهي في الغالب لا تمثل نسبة كبيرة وما زالت هناك خلافات حدودية على عبور السلع الأخرى لأن هناك خلافات حول

---

[1] جاسم بن محمد القاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته ، مرجع سبق ذكره ، ص122.

شهادات المنشأ الوطني والقيمة المضافة المتحققة محليا ، وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بـــأن منطقة التجارة الحرة قد لا تصلح إطارا للتعاون الاقتصادي فيما بين دول المجلس ، وهذا راجع إلى انخفاض نسبة التجارة البينية . [1]

2- الصيغة التي اقترحتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة هي الاتحاد الجمركي ، والذي يلـــزم الأعضاء بتبني تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ورغم موافقـــة دول المجلـــس على تبني تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي تتراوح بـــين 4% و 20% ، فـــإن الالتزام بهذه الحدود لم يتم ، وما زالت بعض الدول تقل تعرفتهـــا الجمركيـــة عـــن 4% وبعضها تزيد على 20% . لم تسع دول المجلس إلى خلق قـــوة تفاوضـــية مـــع العـــالم الخارجي ، ورغم أن التكتل الاقتصادي يعطي قوة تفاوضية كبيرة ، فإن ذلك لـــم يتحقـــق بالنسبة إلى دول المجلس ، فمفاوضتها مع الاتحاد الأوروبي حول ضريبة البتروكيماويات الـــ 13.5 % منذ عام 1984 لم تنجح ثم ظهرت بعد ذلك ضريبة الألمونيوم ، رغـــم أن الدول الخليجية مجتمعة يمكنها استخدام قوتها الشرائية فيما يتعلق بوارداتها مـــن الـــدول الأوروبية كوسيلة لتحقيق تجاوب أفضل في التفاوض .

3- أما فيما يتعلق بتنسيق السياسات المالية والنقدية والتشريعات التجاريـــة والـــصناعية بهدف الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي ، فإن ما تحقق منها لا يتعدى مؤشرات لمحـــاور العمل الاقتصادي المشترك ، وقد يبدو أن تنسيق مثل هذه السياسات أمر هين نتيجة تشابه الأنظمة الاقتصادية وتماثل مستويات النمو للدول الأعضاء إلى حد ما ، وتشابه السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، ولكن في واقع الحال لم يتحقق في هذا المجال شيء يذكر ، إذ ما زال موضوع تنسيق السياسات النقدية من خلال المثبـــت المـــشترك لعمـــلات دول المجلس تحت الدراسة ، كما أن الموضوعات الخاصة بالسماح لمواطني دول ا لمجلـــس بممارسة نشاط التأمين وتداول أسهم جميع الشركات وممارسة جميع الأنشطة الاقتـــصادية والمهن ما زالت في مرحلة الدراسة تمهيدا لوضعها موضع التنفيذ ، أما فيما يتعلق بتوحيد السياسات الصناعية بهدف بناء قاعدة إنتاجية عملاقة تكون قادرة على بناء قاعـــدة فنيـــة

---

[1] فاطمة سعيد الشامي ، " التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي العربي " ، في مستقبل مجلس التعاون الخليجي العربي ، إعداد مجموعة باحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

وإدارية محلية وقادرة على استيعاب وتطوير التقنية واختراق الأسواق العالمية ، فلم يتحقق منها إلا الجزء اليسير . [1]

نستنتج من خلال استعراضنا لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العربي بأنها اقتصاديات تمثل إلى حد كبير في مجموعها اقتصاد واحد وذلك لشدة التجانس فيما بينها ن وهذا التجانس المتمثل في وجود قاعدة متشابهة من الموارد الطبيعية المحدودة ؛ وكذلك وجود تشابه في البنية الاقتصادية في النظم الاقتصادية السائدة في هذه الدول ؛ يمكن من ناحية ، اعتباره عاملا مشجعا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ؛ ويمكن من ناحية أخرى اعتباره بمثابة عقبة في سبيل تحقيق هذا الهدف ، فمن ناحية اعتبار هذا التجانس عاملا مشجعا لتحقيق التكامل فيما بين دول مجلس التعاون فيرجع إلى أن التشابه في الأنظمة الاقتصادية يقلل بدون شك من كثير من المشكلات التي قد تعرقل قيام التكامل الاقتصادي ، أما من حيث اعتبار هذا التجانس يمثل عقبة أمام تحقيق هذا التكامل فيرجع إلى أن التشابه في البنية الاقتصادية لدول المجلس إنما يكمن في اعتمادها على مصدر وحيد للدخل ، وعلى كل حال فإن التكامل بين هذه الدول يمكن أن يتحقق من تنسيق خطط التنمية من خلال التنسيق بين المشروعات الإنتاجية ضمن استراتيجية رئيسية.

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص ص 77 ، 78.

الفصل الثالث

المنطلقات الأمنية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي

الفصل الثالث

المنطلقات الأمنية لنشأة مجلس التعاون الخليجي العربي

تقديـــــم :

لقد قام مجلس التعاون الخليجي العربي لتحقيق الضمان الجماعي لدوله ضد مخاطر الأمن في الداخل أو العدوان من الخارج ، حيث تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة على المستوى العالمي ، إضافة إلى أهميتها الجيوبوليتيكية ، مما جعلها محط للعديد من الأطماع والتهديدات ، بشكل دفع دول المنطقة إلى التفكير في إيجاد السبل الكفيلة لتحقيق أمنها القومي ، وحماية وتأمين سيادة واستقلال دولها وأراضيها ضد التهديدات الداخلية والخارجية بجميع أشكالها ، والعمل على حماية قيمها وثرواتها بما يحقق التوازن الاستراتيجي في مواجهة هذه التهديدات ، وكانت الخطوة الأولى في هذا الصدد هي إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981 كتجمع يسعى في الأساس لتحقيق الأمن لأعضائه ، حيث أن هذه الدول كانت في عقد السبعينات حديثة الاستقلال فالانسحاب البريطاني 1971 ترك فراغاً أمنياً وسياسياً في المنطقة ، ونظراً لأهمية منطقة الخليج الحيوية وتنافس القوى الكبرى ، الاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة على من يملأ هذا الفراغ في هذه المنطقة ، وقيام الاتحاد السوفيتي سابقاً باحتلال أفغانستان ، وكذلك قيام الثورة الإيرانية الإسلامية وسقوط نظام الشاه 1979 ودعوتها بنشر الثورة الإيرانية ، وقيام الحرب العراقية الإيرانية والانقسام العربي تجاه حل القضية الفلسطينية ، كل هذه الأحداث المتتالية دفعت دول الخليج الست إلى وضع ترتيبات أمنية للحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي نظراً لاشتراكها في نفس المخاطر والتحديات الإقليمية والدولية.

لذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

الأول : مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية .

الثاني : تنسيق السياسات الأمنية الداخلية .

المبحث الأول
مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية

تمهيـــــــد :

يتناول هذا المبحث أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربـــي وتهديـــدات القـــوى الإقلمية متمثلة في إيران والعراق وإسرائيل ، كذلك يتناول هذا المبحث أمن دول مجلس التعاون وتهديدات القوى الدولية متمثلة في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ، والولايات المتحـــدة الأميركية ، حيث كان الاتحاد السوفيتي يشكل تهديداً للخليج باحتلاله لأفغانـــستان ومـــدى مطامعه الخاصة في الخليج قبل انهياره ، أما الولايات المتحدة الأمريكيـــة ، فقـــد كانـــت المنافس للاتحاد السوفيتي سابقاً ولكن بعد انهياره أصبحت هي القوة المسيطرة في منطقة الخليج نظراً لأهميتها الحيوية ، كما يتناول هذا المبحث مسارات التعـــاون فـــي المجـــال الدفاعي والأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، وكذلك محددات بنـــاء القـــوة العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى أربعة محاور هي :

أولاً: أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي وتهديدات القوى الإقليمية: (إيران، والعراق، وإسرائيل).

عند الحديث عن أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي لا يمكن تجاهل القـــوى الإقليمية في المنطقة ، وما يمكن أن تمثله من تأثيرات قائمة أو محتملة ، وهـــذه القـــوى تتكون بالأساس من كل من إيران والعراق وإسرائيل وسوف نلقي الضوء على سياســـات هذه القوى فيما يتعلق بأطروحة الأمن في منطقة الخليج العربي . [1]

فمنذ البيان الأول لقادة دول مجلس التعاون الخليجي العربـــي تـــم التأكيـــد علـــى ضرورة تعزيز التعاون في المجال الأمني بين دول المجلس ، فالبيان الختـــامي الـــصادر عن مؤتمر القمة الأول لقادة مجلس التعاون الخليجي العربي الذي عقد في أبو ظبي فـــي

---

[1] كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 103.

يومي : 25-26 مايو / 1981 . نص على " أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها ، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها ، كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره ، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكلها عن الصراعات الدولية، وخاصة تمركز الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية ، لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم " . [1]

كما أقر مجلس التعاون الخليجي العربي منذ قمته الأولى في مايو 1981 مبدأين أساسيين لتحقيق الأمن الجماعي لأعضائه :

المبدأ الأول : على أن العدوان على أية دولة عضو في المجلس يعتبر عدواناً عليها جميعاً ، ويلتزم جميع الأعضاء بالتضامن مع الدولة المعتدى عليها ، .

المبدأ الثاني : يقوم على تحقيق الأمن الذاتي الجماعي ، ويعني ذلك أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في الخليج تقع على عاتق الدول الأعضاء دون غيرها ، وما يترتب على ذلك من رفض للتعاون العسكري مع الدول الأجنبية الكبرى ، وعدم منحها قواعد أو تسهيلات عسكرية في دول المجلس .

وقد أكدت ذلك بيانات القمة الخليجية العشرة التي سبقت الغزو العراقي للكويت ، حيث ارتكزت على أسس تتمثل في مسؤولية دول المنطقة عن تحقيق الأمن بها ، وعدم التورط في الصراعات الدولية واتباع سياسة حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى [2]

إلا أن شعار الأمن الذاتي الجماعي قد انهار بفعل الغزو العراقي للكويت ، ولم تتردد دول مجلس التعاون الخليجي العربي في طلب أو قبول الحماية الأجنبية بشكل مباشر ، وتحول نظام الأمن الجماعي الخليجي إلى تحالف استراتيجي مع الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . [3]

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 76.

[2] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 273.

[3] المرجع السابق ذكره ، ص 203.

فإذا كانت الهواجس الأمنية تشكل ركناً أساسياً ضمن بواعث إقامة مجلس التعاون لهذه الدول ، فما طبيعة المهددات التي كانت هذه الدول تأخذها في الاعتبار ؟
وأين تكمن مصادرها على المستوى الإقليمي ؟ هذا ما ستجيب عليه الدراسة في الموضوعات الآتية :

1- التهديدات الإيرانية :

لقد مثلت العلاقة بين دول المجلس ودول الجوار الجغرافي حالات غلب عليها جانب الصراع في إدارة علاقاتها ، ولعل إيران والعراق وهما أكبر دولتين تطلان على الخليج قد مارستا خلال فترات مختلفة أنواعا من التهديدات ضد دول المجلس أو بعضها.

فإيران بنزعتها العقائدية الدينية ، وتوجهاتها النووية ، وتشجيعها للحركات الإسلامية المتشددة ، وتأليبها للجماعات الشيعية بتلك الدول ضد حكوماتها تمثل تهديدا حقيقيا للمنطقة ، خاصة وأن النظام يسعى لتوجيه التفاعلات الدولية في المنطقة بما يخدم مصالحه . وهذه المطامع ليست وليدة هذا الظرف التاريخي ، ولكنها بدأت في أعقاب إعلان بريطانيا الانسحاب من المنطقة ، وقد تمثل ذلك في المطالبة بالبحرين ، ناهيك عن السيطرة عقب استقلال الإمارات العربية على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبي موسى . [1]

فكانت إيران دائما وأبداً مصدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج العربي ، فالأنظمة السياسية الإيرانية التي تعاقبت على إيران كان هدفها تهديد الأمن القومي في المنطقة ، ولعل من دلائل وشواهد العداء الإيراني لدول الخليج ما قام به شاه إيران السابق " محمد رضا البهلوي " فقد جند نفسه طوال فترة حكمه ليكون أداة طبيعية في يد الولايات المتحدة الأمريكية ، فقام على احتلال الجزر الإماراتية إبان الانسحاب البريطاني ثم تلا ذلك الغزو الإيراني المسلح لسلطنة عمان 1973 إبان قيام الثورة بها لتعزيز الوجود والنفوذ الإيراني الأمريكي في منطقة الخليج . [2]

---

[1] محمد سالم عبد العزروعي ، التطور السياسي في دول المجلس الخليجي منذ مطلع التسعينيات دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية ، (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2003) ، ص 56.

[2] كمال صلاح عواد الحارسي الحربي ، تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

كما أن اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية وسقوط الشاه في عام 1979 ذلك النظـام الملكي الموالي للغرب قد أحدث اضطرابا . لقد كان ينظر إلى سقوط نظام ملكي كحـدث سياسي خطير في الخليج ، وأكثر أهمية من ذلك ، بأنه يبشر بنظام ثوري يدافع عن إسلام مسلح وراديكالي .

والواقع أن انبثاق دولة أيديولوجية في إيران ، والتي عبرت عن عـداواتها لفكـرة الحدود السياسية ولمفهوم الدولة القومية في العالم الإسلامي ، لم يؤدِ إلى علاقات وثيقـة بين الثورة الإيرانية والأنظمة المحافظة في الخليج . علاوة على ذلك ، تعتقـد إيـران أن الأنظمة المحافظة الحاكمة في الخليج كانت أنظمة غير إسلامية وطاغية وفاسدة وأنظمـة تابعة للولايات المتحدة .

وانطلاقا من قناعة الخميني برسالته الدينية وسلطته الروحية العليا ، بـدأ يرسـل مبعوثين شخصيين له إلى دول الخليج لكي ينشر تعاليمه الدينية والسياسية . [1]

وبذلك فإن الثورة الإيرانية التي أطاحت بحكم الشاه ، لم تكن أحـسن حـالاً مـن موقف الشاه تجاه أمن الخليج العربي ، حيث ظل مفهوم الهيمنة الإيرانيـة علـى منطقـة الخليج أحد ثوابت مفهوم الأمن الإيراني وعنصراً أساسياً حاكماً لتصور إيـران الثـورة لمفهوم الأمن الخليجي ، فلقد ورثته إيران الثورة من إيران الشاه ، ولم يطرأ عليه جديـد إلا إضافتها مبرراً عقائدياً يسند دعاوى الهيمنة الإيرانية التقليدية على المنطقـة بعـد أن أصبح البعد العقائدي عنصراً أساسيا في تشكيل السياسة الإيرانية بوجه عام .

فرفسنجاني أعلن بوضوح كمسؤول بارز في الجمهورية الأولى أن الخلـيج هـو مسؤولية البحرية الإيرانية بالأساس ، لأن أمن المنطقة يهم إيران أكثر مما يهم أي طرف آخر ، فإذا كانت إيران الثورة قد تخلت عن القيام بدور شرطي الخليج لـصالح أمريكـا كوسيلة لتحقيق هيمنتها على المنطقة لأن إيماناتها العقائدية كانت تصف أمريكا بالـشيطان الأكبر القائد لمعسكر المستكبرين فإنها ما زالت تعبر عن اعتزامها القيام بـنفس الـدور ، ولكن هذه المرة لحساب مصالحها القومية بالأساس . ومن هذا المنطلق كان إصرار إيران الثورة على أن تنتهز كل فرصة لتعبر عن إيمانها بأن منطقة الخليج تنقصها أسباب الأمن والاستقرار ، لأنها في عرفها تعتقد عناصر ثلاثة أساسية أولها وأهمها انعدام تفرد إيـران

---

[1] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

بالهيمنة على المنطقة وثانيها غياب نظم الحكم الإسلامية الحقيقية في المنطقة وثالثها غياب الاستقلالية لدول المنطقة عن القوى الأجنبية ، وهذا يعني أن إيران الثورة استمرت تؤمن بدور إيران المحوري والقائد في حفظ أمن الخليج . [1]

وبذلك أثارت سياسات إيران شكوك لدى دول الخليج من خلال عزم إيران على تصدير ثورتها إلى دور الخليج ، وبداية الجدل بين الشيعة والسنة في المنطقة ، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية مما خلق جواً من التوتر والريبة على ضفتي الخليج ، وأصبح من المشكوك فيه الارتياح إلى الترتيبات الأمنية عقب قيام الثورة الإيرانية . [2]

إضافة إلى ذلك تتفرد إيران بعدة سمات تجعلها أحد التحديات الدائمة والمباشرة لأمن الخليج العربي ، حيث تسعى إلى امتلاك برامج تسلح استراتيجية تضم الصواريخ البالستية (أرض – أرض) ذات الأمداء المختلفة (القصيرة – المتوسطة – البعيدة – العابرة للقارات) ، وأسلحة الدمار الشامل بالاضافة إلى امتلاكها قوات انتحارية تابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني ، لكي تستطيع فرض نفسها كقوة إقليمية مهيمنة عسكريا. وبعد سقوط الشاه بدأت سياسة إيران العدائية تجاه دول الخليج العربية تأخذ شكلا آخر يختلف عما كانت عليه فترة الشاه ، في كونها أصبحت تسعى إلى الجمع بين الأيديولوجيا والقوة العسكرية ، بعد أن كان الشاه يركز على القوة العسكرية فقط . [3]

كما أن وجود أعداد كبيرة من الشيعة في دول الخليج العربية 6% من سكان قطر، 40% في كل من البحرين والإمارات ، وبذلك اعتبرت إيران نفسها مسؤولة عنهم . فموقع إيران الهام على خطوط التماس الخارجية للوطن العربي وتميزها الثقافي والعرقي والقومي مع تواجد عرب يدينون بمذهب الدولة الإيرانية الرسمي جعلها تطمح وتطمع في مد نفوذها دائما إليهم وإلى الأرض التي يقفون عليها . وكذلك فإن التفوق السكاني لإيران على كل دول الخليج مجتمعة ، وتنوع هياكلها الانتاجية إضافة إلى عامل النفط ، جميعاً عوامل دعمت إيران في التوسع بعامل الاقتدار السياسي. [4]

---

[1] كمال صلاح عواد الحالزمي ، تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 46-47.

[2] عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

[3] جمال سند السويدي ، " قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[4] السيد عبد المنعم المراكبي ، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

وإلى جانب الثورة الإيرانية كان هناك دافع أمني آخر ارتبط بتأسيس مجلس التعاون الخليجي العربي .

2- الحرب الإيرانية – العراقية .

لقد كان تأثير الحرب في دول الخليج العربية واضحا بشكل مباشر ، فكان شعور جميع دول الخليج العربية بالقلق من أن تمتد هذه الحرب لتشمل هذه الدول غير المشتركة في القتال . وقد تزايدت الشكوك عندما قامت إيران بقصف مراكز حدودية كويتية بتاريخ 16 ديسمبر 1980 .

لقد كان من شأن خطر اتساع رقعة الحرب واستمرارها وانعكاساتها الاقتصادية والنفسية في الخليج أن تزيد حدة الحرب الباردة بين القوتين العظميين في المنطقة ، حيث كان يحرص كل منهما (أمريكا والاتحاد السوفيتي سابقا) على أن تنتهي هذه الحرب بنتائج تخدم مصالحه . [1]

كما أن إيران وجهت تحذيراً مفاده أن أية دولة خليجية تسمح باستخدام مطاراتها أو موانئها لشن هجمات ضد الأراضي الإيرانية ستكون عرضة لهجوم إيراني مضاد .

ولكن ما لم تحسبه الدول الخليجية تماماً هو تفجر حرب الناقلات في مايو 1984 في مياه الخليج ، الأمر الذي جعلها أكثر تورطاً في تلك الحرب ، التي كانت تدور أحداثها قريبة منها . [2]

وقد أثار مخاوف دول الخليج العربية من احتمالات تعرضها للمخاطر ، إما بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية ، أو خوفا من امتداد الحرب إلى أراضيها ومياهها الإقليمية ، وبالتالي كان لا بد من التنسيق فيما بينها تحسبا من انتصار أي من الطرفين ، لأن ذلك كان سينعكس بالطبع على أوضاعها الأمنية وكان الواضح أن تجمع دول الخليج العربية يعطيها القدرة على التعامل مع القوة المنتصرة من موقع الندية ، ولا يتيح الفرصة لأي قوة أن تقوم بدور الهيمنة العسكرية أو السياسية لاسيما أن إيران كانت تطرح

---

[1] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

[2] كمال صلاح عواد الحازمي العربي ، تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

الأيدولوجيا الإسلامية الثورية ، بينما كان العراق يتخذ من النظام البعثي العلماني أيدولوجيا مناقضة ، وكلا الأمرين كانا يهددان الأنظمة السياسية في الخليج .

وفي السنوات الأولى من الحرب العراقية الإيرانية حاولت دول الخليج العربية من خلال مجلس التعاون الحفاظ على التوازن العسكري بين الطرفين المتحاربين ، إذ أن التوازن كان من مصلحتها ومن ثم اتجهت دول المجلس ، على إثر الانتصارات الإيرانية عام 1982 ، إلى دعم العراق ، مما يثبت أن الاتجاه العربي القومي – أو على الأحرى المصالح الأمنية أو الذاتية – كانت أكثر وضوحا من الاتجاهات الإسلامية المساندة للنظام الثيوقراطي في إيران .

وترتب على الحرب العراقية – الإيرانية تعرض أمن الخليج لعدد من الأضرار ، كان من أبرازها التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز ، وما تعرضت له الكويت بصفة خاصة من اعتداءات على ناقلاتها البترولية ، مما دفعها في عام 1987 إلى الاستعانة بإعلام الدول الكبرى . (1)

ومن الدورة الثامنة للمجلس الأعلى التي عقدت في الرياض في 29 / ديسمبر 1987 أقر المجلس الأعلى توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري ، وأكد المجلس على أهمية البناء الذاتي للدول الأعضاء لدعم القدرات الدفاعية في إطار التنسيق والتكامل بما يحقق متطلبات الأمن والاستقرار .

وبعد حرب ناقلات النفط ، أقر مجلس التعاون مبدأ مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية الملاحة في المياه الدولية في الخليج بما في ذلك مضيق هرمز ، بينما تقوم دول مجلس التعاون بالدفاع عن مياهها الإقليمية ، ونتيجة لذلك زاد التواجد البحري الأجنبي في منطقة الخليج طوال سنوات الحرب ، ورأت دول المجلس ضرورة الارتباط بدول كبرى لها مصالح حيوية في منطقة الخليج وتتمتع بالقدرة العسكرية على التدخل السريع حماية تلك المصالح ، فكان التعاون العسكري غير المباشر بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التسليح ونظام الإنذار المبكر ، ومواجهة حرب الناقلات بين العراق وإيران ، وتعاون سلطنة عمان عسكريا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ووضعت الكويت أسطولها التجاري والبحري تحت الحماية الأمريكية

---

(1) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 14-16.

والسوفيتية بإعادة تسجيل السفن الكويتية في الولايات المتحدة ، واستئجار ناقلات نفط سوفيتية ترفع العلام السوفيتي . [1]

فالحرب العراقية – الإيرانية والمخاطر المستمرة لانتشارها على أقطار مجلس التعاون الخليجي ظلت قائمة ، الأمر الذي فرض على المخططين العسكريين في دول المجلس تحديات أمنية ودفاعية أساسية فالحرب التي اعتبرت أطول حرب منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تجرِ في منطقة ملاصقة لمناطق النزاع ؛ بل امتدت هذه الحرب أيضا لتمثل هجمات مباشرة على سفن تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي في المياه الإقليمية للدولتين المتنازعتين ، إضافة إلى الهجمات المباشرة على الكويت والمحاولات غير المباشرة لأعمال العنف والتخريب داخل بعض دول مجلس التعاون الخليجي . [2]

وبذلك تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي العربي بشكل مباشر وغير مباشر لذلك إنشاء مجلس التعاون الخليجي العربي بعد نشوب الحرب بعدة أشهر (25-5-1981) ، كإجراء دفاعي وقائي في حالة امتداد رقعة المعارك إلى خارج الدولتين المتحاربتين أما التأثير غير المباشر الثاني ، فهو تحويل جزء من تكاليف الحرب ، على هيئة قروض للعراق ، وصلت إلى أكثر من عشرة مليارات دولار ، معظمها من دولة الكويت أقرب الجارات الخليجيات وكان النظام العراقي في طلبه للدعم المادي من دول مجلس التعاون الخليجي يبررها بأنه يحمي البوابة الشرقية للعالم العربي من المد الفارسي عموماً ومن خطر الثورة الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي العربي خصوصا . [3]

كما أن العراق باعتباره أحد القوى التي تعطي لنفسها الحق في الدفاع عن أمن الخليج وتتخلى عن تهديداتها لجيرانها والتنازل مؤقتاً عن أطماعه التوسعية فيها ، وقام بالتحالف مع دول الخليج ضد الخطر الإيراني ، وظهر ذلك بشكل أساسي من خلال الدعم والتأييد الذي قامت به دول الخليج للعراق في الحرب العراقية الإيرانية والحق أن النظام العراقي منذ قيام ثورة / يوليو لا يتردد من وقت لآخر في دعم دول مجلس التعاون ، ويشهد على ذلك موقفه تجاه مطالبة إيران بالبحرين . وكان موقف العراق في ذلك ينبع

---

[1] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 275.

[2] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون الى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 285.

[3] سعد الدين إبراهيم ، " المجتمع المدني في دول الخليج العربية " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 278.

من اعتباره أكثر دول الخليج قوة عسكرية وسكانا ، وغالبا ما كان الدافع وراء تلك المواقف هو مواجهة قوة إيران العسكرية وإبعاد نفوذها وخطرها عن المنطقة . وعلى الجانب الآخر فقد نظرت الثورة الإيرانية إلى العراق بالندية باعتبار أن كسر شوكة العراق وتحطيم قواه يعني بلا شك سقوط الأنظمة الخليجية الأخرى تباعاً ، ومن ثم لجأت إيران إلى استعمال كافة أساليب التهديد التي اتبعتها مع كل دول الخليج . [1]

3- التهديدات العراقية :

لم تكد دول مجلس التعاون الخليجي تلقط أنفاسها بعد من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية التي كانت تدور بجوارها ، والتي دامت ثماني سنوات حتى أواخر 1988 ، إذ حاولت هذه الدول خلال تلك الفترة احتواء هذه الحرب محاولة إبعاد الشر عنها ، طورا بالطرق الدبلوماسية وطورا بالمساعدات المالية ، وعاشت هذه الدول تلك الفترة في توجس وقلق ومراقبة جعلتها تولي أهمية أكبر للنواحي الأمنية على حساب النواحي الاقتصادية والاجتماعية حتى جاء غزو النظام العراقي للكويت في 12 أغسطس / 1990 ، وهي الدولة العضو في مجلس التعاون الخليجي ، بعد أقل من عامين من نهاية حربه مع إيران ، ليمثل تحديا خطيرا لهذه الدول أمنيا وسياسيا غير مسبوق ، ومفاجأة ، في الواقع ، ليس لهذه الدول فحسب ، بل والوطن العربي أيضا ولتحدث تلك الأزمة شرخا في النظام العربي كادت تجهز عليه ، وحرب شبه عالمية شاركت فيها قرابة ثمانية وعشرون دولة ضد العراق .

ولقد تفاجأت دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الغزو حيث لم يتصور أحد قادة دول المجلس بقيام العراق باحتلال دولة الكويت ،على الرغم من التوترات والتصريحات التي سبقت الغزو ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يعود ذلك إلى محددات القدرات البشرية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي . [2]

لقد فجر الغزو العراقي لدولة الكويت معضلة أمن الخليج ، وأعطاها بعداً جديدا ، فيما يتعلق بأمن دول الخليج العربية ، حيث أن التهديد الفعلي لهذا الأمن جاء من قبل دولة

---

[1] كمال صلاح عواد الحازمي الحربي ، تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 48- 49.

[2] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون دول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 196.

عربية كبيرة كان مفترضا أن تعتمد عليها هذه الدول في موازنة التهديد من جانب الدول غير العربية .

وبصفة خاصة التهديد الإيراني ، لذلك أدى الغزو العراقي للكويت إلى اهتزاز شديد لمجمل الاستراتيجية الأمنية التي اعتمدت عليها دول الخليج العربية طوال عقد السبعينات والثمانينات . [1]

فجاء هذا الغزو على سبيل المفاجأة التامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، إذ لم يكن ليخطر على بال أحد أن يقدم العراق على احتلال دولة الكويت وضمها إليها وإلغاء كيانها كدولة مستقلة ذات سيادة بعد ثماني سنوات من حربه ضد إيران التي استنزفته اقتصاديا وأنهكته بشرياً ، وكذلك بالرغم من المساعدات الضخمة والتسهيلات المستمرة التي زودته بها دولة الكويت طوال مراحل الحرب ، مما عرضها لمخاطر أمنية تفوق بكثير ما تعرضت له أية دولة أخرى في مجلس التعاون الخليجي العربي وكانت هذه هي المفارقة التي لا تزال غير مفهومة حتى الآن .

وكان واضحا من البداية أن دول مجلس التعاون تفتقر إلى الإمكانية العسكرية التي تستطيع بها أن توقف امتداد هذا الخطر الداهم الذي بدأ بدولة الكويت وبات ينذر بمواصلة زحفه باتجاه غيرها من دول المجلس النفطية ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ومن هنا ، وفي غياب رد الفعل العسكري الملائم لم يكن بوسع دول مجلس التعاون إلا أن تتحرك بفاعلية على مختلف المحاور الدبلوماسية والإعلامية من أجل حشد أكبر مساندة دولية ممكنة لدولة الكويت في المحنة التي ألمت بها ، ولاحتواء الخطر العسكري العراقي في مواقعه التي وصل إليها والحيلولة دون انتشاره إلى ما هو أبعد منها . [2]

وبادرت إلى الاستعانة بالقوات الأمريكية وسخرت كل إمكانياتها لمواجهة الموقف الجديد والتصدي للقوة العراقية ، مما نتج منه تدفق الحشود الأجنبية على منطقة الخليج بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل ، وارتبط ذلك بإدراك عموم دول الخليج العربي أن

---

[1] إشراف راضي ، "التفاعلات في إطار التجمعات العربية لزمة الخليج والاتحاد المغاربي" التقرير الاستراتيجي العربي 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص 203.

[2] إسماعيل صبري مقلد ، "دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن والبقاء دراسة حالة" ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 642.

مجلس التعاون الخليجي والترتيبات التي وضعتها لحماية أمنها لم تستطع أن توقف أي عدوان خارجي ، وبالتالي أصبحت الحماية الأجنبية هي الملاذ لحماية نظمها ، وغدت الولايات المتحدة هي الحامية لأمن الخليج . [1]

وبذلك قادت حرب الخليج الثانية إلى زيادة النفوذ الدولي في منطقة الخليج العربي، وإقدام معظم دول مجلس التعاون على عقد اتفاقات دفاعية مع الدول الكبرى وغيرها من دول ، مما يزيد في التأكيد على أمن منطقة الخليج العربي قد أصبح جزءً لا يتجزأ من الأمن الدولي بشكل عام ، والأمن القومي الأمريكي بشكل خاص .

ففي 19 / سبتمبر 1991 وقعت دولة الكويت اتفاق دفاع وتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية مدته عشر سنوات ويتضمن الاتفاق الكويتي – الأمريكي إجراء مناورات عسكرية مشتركة ، وتمركز قوات ومعدات أمريكية في دولة الكويت . [2]

كذلك وقعت الكويت اتفاقيات مع كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وقد جاءت هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى التي عقدتها الولايات المتحدة مع دول المجلس نتيجة لإصرار الولايات المتحدة على إرساء ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي ، فقد تم التوقيع على إطار اتفاقية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي في أواخر يونيو / 1991 ، تنص على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة ، وبيع معدات عسكرية لدول المجلس ، والسماح للولايات المتحدة وبريطانيا باستعمال عدد من التسهيلات في القواعد الجوية والبحرية في دول المجلس .

وإن كانت الكويت هي المبادرة لعقد هذه الاتفاقيات إلا أن ذلك لم يكن حكرا عليها حيث تم الإعلان على أن دولة البحرين سوف تبني قاعدة إمداد عسكرية أمريكية إقليمية وذلك تمشيا مع اتفاقية التعاون الدفاعي بينها وبين الولايات المتحدة والتي وقعت في أكتوبر / 1991 ، وفي عام 1996 تم الإعلان عن اتفاقية دفاع مشترك بين الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا . أما قطر فقد وقعت في مارس 1995 على معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة تتضمن السماح بمرابطة قوات عسكرية وتخزين معدات

---

[1] محمود ناصر مهدي القدمي ، " الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 -2003 " ، المستقبل العربي ، العدد 296 ، (أكتوبر : 2003) ص 182.

[2] كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص115.

عسكرية أمريكية على أراضيها . وفي نوفمبر / 1996 وقعت قطر اتفاقية أمنية مع بريطانيا .

أما التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية فإنه ظل مستمرا بارتكازه على معاهدة التعاون الاستراتيجي التي عقدت بين الدولتين عام 1977 .

أما سلطنة عمان فقد جددت في عام 1993 اتفاقية الدفاع المشركة والتي كانت سارية منذ 1980 وهكذا أفرزت كارثة الخليج الثانية ظاهرة جديدة هي الدفاع أو الأمن المستورد ، فلقد وجدت دول المجلس نفسها مضطرة للاعتماد على دول أجنبية في مجال الأمن والحماية نظرا لضعف قدرتها العسكرية الذاتية بصفة عامة من ناحية وضعف الترتيبات الأمنية فيما بينها من ناحية أخرى . [1]

وبعد احتلال العراق للكويت إذا أصبحت الأمور أكثر جدية لدى دول مجلس التعاون ، وأصبح التهديد بالخطر أكثر وضوحا ، فبالإضافة إلى لجوء هذه الدول إلى عقد معاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع فرنسا أو إنجلترا مع صرف الاهتمام كليا عن دول إعلان دمشق [2] ، والذي تم توقيعه في 6/ مارس 1991 من جانب دول مجلس التعاون الخليجي العربي الست ، بالإضافة إلى أن كل من مصر وسوريا. وقد أوضحت في الوثيقة أن الباب مفتوح لانضمام أطراف عربية أخرى إلى هذا الإعلان بوصفه الإطار الجديد لإعادة بناء العلاقات العربية – العربية بعد حرب الخليج الثانية وقد صرح أكثر من مسؤول عربي أن دول إعلان دمشق تمثل أحد مستويات تحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية .

لقد تضمن بيان إعلان دمشق خطة لإنشاء قوة عربية لحفظ السلام في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بمشاركة قوات مصرية وسورية وقوات من دول مجلس التعاون الخليجي العربي .

---

[1] محمد سالم عبيد المزروعي ، "التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع الثمينات دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 62-63.

[2] ياسين سويد ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004) ص ص 164-165.

وفي 19/ مارس 1991 تم تعديل وثيقة إعلان دمشق بحيث تتيح لأطرافها هامشا أوسع من المرونة وحرية الحركة والتخفيف من الالتزام الجماعي . [1]

بالرغم مما أشاعه إعلان دمشق من تفاؤل مشوب بالحذر ، فإن هذا الوضع لم يدم طويلا ، إذ أنه بعد بضعة أشهر قليلة من صدور إعلان دمشق ، تم اتخاذ القرار الخاص بسحب القوات المصرية والسورية من مواقعها التي رابطت فيها في منطقة الخليج العربي . [2] فقد كان أمن غير مضمون لتكاليفه وبصرف النظر عن كفاءته التي لا تقارن بالكفاءة الأمريكية . ولذا تعثر الإعلان – إعلان دمشق . ولم يرَ النور في التطبيق وهو ما اتضح مع مشكلة الحشود العراقية في عام 1994. [3]

كما أنه قد أسست الأحداث الزلزالية خلال عام 2003 لمرحلة تاريخية جديدة في التاريخ المعاصر للنظام الإقليمي الخليجي ، فالحرب الظالمة التي شنتها الولايات المتحدة في مارس / 2003 والانهيار التام لنظام صدام حسين وسقوط بغداد السريع واحتلال العراق ووجود حوالي ربع مليون جندي أمريكي وبريطاني على أرض العراق وفي مياه الخليج العربي .... هذه التطورات جميعها زادت من حدة التوترات وضاعفت من تعقيد الوضع الأمني المعقد في هذا الجزء الحيوي والاستراتيجي من الوطن العربي .

لقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق ، وأكدت بذلك أنها الخطر الأكبر على أمن النظام الإقليمي الخليجي ، والمصدر الأهم الذي يعبث باستقراره ويؤثر في حاضره ومستقبل دوله.

إن أسباب عدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي عديدة ، وتتراوح بين الأسباب الأمنية والبنيوية والتاريخية والطارئة ، بيد أن السبب الأهم هو التدخل الأمريكي الذي يفتعل الخلافات ويؤجج الأزمات ويحولها إلى صراعات وحروب دامية . [4]

إلا أن ذلك لم يمنع واشنطن من المضي قدما في تنفيذ خططها بغزو العراق واحتلاله ، الأمر الذي أدى إلى انتشار حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني جعلته يمثل

---

[1] كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 92-93.

[2] إسماعيل صبري مقلد ، دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربي في مواجهة تحديات الأمن والبقاء دراسة حالة " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، إعداد حمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 650.

[3] عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون الخليجي العربي الواقع ، أهدافه المعلنة ، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[4] عبد الخالق عبد الله ، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي " ، المستقبل العربي ، العدد 299 ، (يناير : 2004) ، ص 11.

بيئة مناسبة لنمو أنشطة التهريب وتجارة المخدرات والسلاح وإحدى البؤر الإرهابية ، وهو ما مثل تهديداً مباشراً لدول الجوار الخليجي التي عانت وما تزال تعاني من تداعيات هذه الحرب على أمنها واستقرارها . حيث أدت إلى ظهور موجة جديدة من العنف والإرهاب عكستها سلسلة التفجيرات التي شهدتها السعودية والتوتر الذي خيم على الحدود بين العراق وباقي دول الجوار .

و في هذا الإطار طالبت دول المجلس بالعمل على إعادة الأوضاع الطبيعية إلى العراق والحفاظ على وحدته وتمكين شعبه من اختيار النظام الذي يحكمه دون وصاية أو تدخل من أحد ، وإنهاء الاحتلال في أسرع وقت ممكن وتوسيع دور الأمم المتحدة في إدارة عملية الانتقال السياسي في هذا البلد ، وقد رحبت دول المجلس بالخطوات التي تمت حتى الآن على طريق عملية التحول السياسي في العراق واستعادة سلطته ، أولها قرار تعيين مجلس الحكم الانتقالي ثم قرار تعيين الحكومة العراقية الانتقالية التي تولت مقاليد السلطة يوم 2004/6/28 ولحين تشكيل الحكومة المنتخبة مطلع عام 2005 .

والأمر الذي لا شك فيه هو أن استمرار التواجد العسكري الأمريكي في العراق والسيطرة عليه يحمل العديد من المخاطر والتهديدات لدول الخليج ، فمن ناحية يمثل هذا التواجد العسكري في حد ذاته عاملا ضاغطا على موقف دول المجلس وسياساتها ، ومن ناحية ثانية سهل التغلغل الإسرائيلي أمنيا وسياسيا هناك ، ومن ناحية ثالثة زاد من حدة الغضب الشعبي خاصة في ظل الممارسات القمعية واللاإنسانية لهذه القوات ضد الشعب العراقي المفترض أنها جاءت لتحريره . الأمر الذي من شأنها أن يزيد من حالة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة ككل ومن ثم العمليات الإرهابية التي تستهدف الوجود الأجنبي في المنطقة على النحو الذي نراه الآن . [1]

وبذلك تفرض الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق تحديات إضافية على دول مجلس التعاون الخليجي فحالة الانفلات الأمني والفوضى الشاملة التي يعانيها العراق فضلا عن إعادة تشكيل الخريطة السياسية والتوجهات المستقبلية للبلاد تمثل مخاطر بالغة على دول المجلس التي ترتبط الأوضاع بها ارتباطا وثيقا بأي تطورات على الملف

---

[1] فتوح أبو ذهب هيكل ، " العلاقات السياسية الخليجية – الأمريكية " ، شؤون خليجية ، العدد 38 ، (صيف : 2004) ، ص ص 71-72.

العراقي مثل قضية السنة والشيعة ووحدة العراق وسياساته الخارجية وعلاقاته بجيرانه ، وخطط الاحتلال الأمريكي تجاه كل هذه القضايا. [1]

فالملف العراقي معقد ، بيد أن الملف الإيراني أكثر تعقيدا وربما أكثر تأثيرا في حاضر الأمن في النظام الإقليمية الخليجي ، فأمن الخليج سيعتمد كثيرا على الشكل النهائي للمواجهة السياسية الساخنة والمتصاعدة والتي يمكن أن تتحول إلى مواجهة دامية ومسلحة بين واشنطن وطهران – الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة وإيران قديمة ومتجددة ومتداخلة ، بيد أن أهم بند فيها يتعلق بملف التسلح الإيراني الذي يتضمن برنامجا نشطا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة القنبلة النووية . فالدرس الذي خرجت به إيران من الحرب على العراق هو الإسراع في برنامجها النووي ، والعمل على إنتاج القنبلة النووية خلال السنتين القادمتين هو احتمال ممكن ، لكنه مخيف ، ولا يمكن أن تتحمله واشنطن فإيران ذات القدرات النووية والمعادية للولايات المتحدة والقريبة كل القرب من أضخم الاحتياطات النفطية العالمية تشكل خطرا استراتيجيا على المصالح الأمريكية وعلى الاقتصاد العالمي . لن تسمح الولايات المتحدة بمثل هذا السيناريو المخيف أن يتحقق على أرض الواقع بأي ثمن وتحت أي ظرف . [2]

وعلى الرغم من التقارب الحادث بين إيران ودول منظومة مجلس التعاون الخليجي في أعقاب أزمة الخليج الثانية نتيجة للموقف الإيراني الرافض للغزو ، ما زالت هناك شكوك خليجية تجاه النوايا التوسعية الإيرانية ، ومخاوف من استمرار إيران كمصدر لتهديد الأمن الخليجي ، خاصة مع التعنت الإيراني تجاه مسألة الجزء الإماراتية المحتلة والإصرار الإيراني على التمسك بتلك الجزر ورفض التفاوض بشأنها أو إحالتها إلى التحكيم الدولي كما ترى دولة الإمارات وتؤيدها في ذلك باقي دول المجلس .

كما أن السعي الإيراني المتزايد لبناء قوتها العسكرية غير التقليدية من خلال بناء نظام متكامل للطاقة النووية يبعث على التخوف الخليجي ويقلل من مجالات التعاون بين الجانبين على الرغم من مؤشرات التقارب التي أبدتها إيران منذ انتخاب خاتمي رئيسا

---

[1] محمد فتوح مصطفى ، " مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الأوروبي ظروف النشأة الإنجازات ، التحديات والدروس المستفادة " ، شؤون خليجية ، العدد 36 ، (شتاء : 2004) ص 61.

[2] عبد الخالق عبد الله ، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي " ، مرجع سبق ذكره ، من ص 22-23.

للجمهورية ، إلا أن هذه المؤشرات لم ترقَ إلى الحد الذي تنفي فيه مصادر التهديدات الإيرانية . [1]

4- التهديدات الإسرائيلية :

قد ينظر إلى إسرائيل من خلال البعد الجغرافي عن منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي ، وقد يتساءل البعض عن علاقة إسرائيل بأمن الخليج ؟ ، للرد على هذا التساؤل يكفي القول أن لإسرائيل حرية الحركة في خليج العقبة والبحر الأحمر ، كما أن إسرائيل قامت أكثر من مرة بالاعتراض على صفقات السلاح التي عقدتها المملكة العربية السعودية ، واعتبرت الجيش السعودي من قوى المواجهة العربية ، وضغطت حتى لا يسمح باستخدام طائرات الفانتوم الأمريكية المبيعة للمملكة العربية السعودية في قاعدة تبوك في شمال المملكة العربية السعودية ، والتي تقع على بعد 80 كيلو مترا من إسرائيل ، كذلك قامت إسرائيل بالاعتراض على صفقة طائرات الأواكس التي اشترتها المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرضت عدم تجهيز تلك الطائرات بأجهزة قادرة على منع إسرائيل من استخدام أجهزة التشويش الإلكترونية كما قامت الطائرات الإسرائيلية باختراق المجال الجوي السعودي أكثر من مرة ، وخاصة في عملية قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981 . [2]

كما أن تل أبيب تهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي بما تتبعه من سياسة عنصرية استيطانية تهدد مباشرة أمن دول المنطقة ككل ، وما يزيد من هذا التهديد انفرادها بامتلاك السلاح النووي والصواريخ التي يمكن أن تصل إلى كافة عواصم دول الخليج .

كما تضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية والصين وروسيا من أجل فرض القيود على التسليح المتطور لكافة الدول العربية ومنها دول الخليج . [3]

---

[1] منصور حسن عبيد حاش ، " السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000" ، شؤون خليجية ، العدد 41 ، (ربيع : 2005) ، ص ص 192-193.

[2] كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

[3] قسم البحوث بالمركز ، " معضلة الدفاع الخليجي وترتيبات الأمن في المنطقة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

كذلك الأطماع الإسرائيلية في منطقة الخليج ، خاصة الاقتصادية ، حيث تحتل دول المجلس موقع متقدم في استراتيجية تل أبيب في المنطقة وذلك لسببين : الأول ، تمويل مشروع الشرق أوسطية التي سعت إلى بنائه عقب الإعلان عن اتفاقيات أوسلو ، والثاني، أن دول المجلس تمثل سوقا استهلاكية كبيرة للسلع الإسرائيلية ، وقد سعت دول المجلس إلى مواجهة تلك الأطماع من خلال التأكيد على الربط بين عملية التطبيع مع إسرائيل وبين إحراز تقدم نسبي في عملية السلام في الشرق الأوسط ، والعمل على مكافحة المساعي الإسرائيلية غير المشروعة الرامية إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية والأمنية بدول المجلس . [1]

وبذلك يمكن القول أن إسرائيل يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا على أمن دول مجلس التعاون إذا أخذنا في الاعتبار المعطيات الآتية :

1- الجوار الجغرافي بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل مع التمركز الإسرائيلي المكثف في منطقة البحر الأحمر .

2- سعي إسرائيل إلى إيجاد منظومة من المصالح المشتركة مع بعض دول مجلس التعاون ، وقد تشكل هذه العلاقات نواة لتوسيع النفوذ الإسرائيلي والهيمنة الإسرائيلية على المنطقة ، بحجة مساعدة دول الخليج العربية في مواجهة إيران والعراق .

3- التوسع الإسرائيلي الاقتصادي يشكل نوعاً من التطوير في الاستراتيجية الصهيونية التي صاغها شيمون بيريز سابقاً ، والتي تم بموجبها تعزيز التوسع الجغرافي بالتوسع الاقتصادي والسياسي ، وتوظيف أساليب متنوعة للتوسع تصب كلها في صالح الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية .

4- التعاون بين إسرائيل والقوى الجاذبة الفرعية وبالأخص تركيا في الشمال ، حيث تم عقد اتفاقات للتعاون بين تركيا وإسرائيل منذ منتصف التسعينيات وحتى الآن ، كما توجد اتفاقات للتعاون العسكري مع كل من أثيوبيا وأريتريا في الجنوب .

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

5- إن عدم التوصل إلى سلام عادل وشامل في قضية الصراع العربي – الصهيوني ينذر بعودة التوتر من جديد إلى أجواء المنطقة ، مما سيؤثر في أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي . [1]

ثانياً : أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي وتهديدات القوى الدولية : (الاتحاد السوفياتي سابقا – الولايات المتحدة الأمريكية)

إذا كان ما سبق يفسر المهددات الأمنية الإقليمية التي كانت تشكل تحدياً لدول المجلس فأين تكمن مهددات القوى الدولية ؟ وما طبيعتها ؟

1- تهديدات الإتحاد السوفياتي سابقاً :

في ديسمبر عام 1979 حدث الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان فتمثلت أهمية هذا الحدث ، كأحد العوامل المساعدة التي عجلت بإنشاء مجلس التعاون ، فيما يعنيه من اقتراب سوفيتي من منطقة الخليج العربي ومنابع النفط ، بمسافة لا تتعدى ستمائة كيلومتراً ، وما يعنيه بالتالي ذلك من بروز عامل جديد وخطير ، يهدد هو الآخر أمن واستقرار المنطقة خاصة إذا عرفنا ما يلي :

– أن الغزو السوفيتي لأفغانستان الذي يعد الأول من نوعه ، خارج نطاق حلف وارسو ضد دولة إسلامية دل على أن موسكو لا تتردد في إرسال قوات عسكرية خارج حدودها إذا رأت أن مصلحتها في ذلك ، على الرغم من ترديدها لنغمة مبادئ السلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

– إن الاتحاد السوفيتي استطاع أن ينقل وبسرعة ، وفي غضون أيام قليلة ، خمسين ألف جندي إلى أفغانستان عن طريق الجو ، مما يدل على أنه لديه القدرة وبسرعة مذهلة على نقل قطعه الحربية إلى أية منطقة من مناطق الصراع الدولي ، والتي تعتبر منطقة الخليج العربي واحدة منها إن لم تكن أهمها . [2]

ولقد اشتد تهديد الاتحاد السوفيتي لمنطقة الخليج العربي في السنوات الأخيرة عقب الثورة الإيرانية والتدخل السوفيتي في أفغانستان والحرب العراقية الإيرانية – وتمثل هذا

---

[1] كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 109-110.

[2] نواف مساعد عبد العزيز آل سعود ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 107.

التهديد في الوجود البحري السوفيتي في المياه القريبة من الخليج ظهور قطع بحرية سوفيتية متقدمة قادرة على تهديد الوجود الأمريكي في الخليج العربي ، وقد بدأ الاتحاد السوفيتي "سابقا" لأول مرة يأخذ مواقف المواجهة المباشرة مع المصالح الأمريكية في الخليج وما يكشف سلوك الاتحاد السوفيتي السابق في منطقة الخليج نفسها وفيما يحيط بها بمنطقة القرن الأفريقي وسياساته في أفغانستان ، هي المبادئ التي أعلنها الرئيس السوفيتي بريجينيف في العاشر من ديسمبر / 1980 رداً على الرئيس الأمريكي كارتر والتي تضمنت ما يلي :

1- عدم إقامة قاعدة عسكرية أجنبية في منطقة الخليج .

2- عدم وضع أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الخليج .

3- عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد بلدان المنطقة .

4- عدم التدخل في شئون المنطقة الداخلية .

5- احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول الخليج .

6- احترام حقوق سيادة المنطقة على مواردها الطبيعية وعدم إقامة أية عراقيل .

إن مقترحات بريجينيف هذه جاءت لتؤكد ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتي "سابقا" في أمن الخليج ، ورغبته في القيام بدور فيها بالشكل الذي ينسجم مع مكانته الدولية ، وبما يخدم أهدافه في العمل على عدم السماح ببسط نفوذ الغرب المطلق في المنطقة . [1]

كما أبدت موسكو اهتماما بأمن الخليج وعزمها على المشاركة في شئونه ، وقد أدى هذا الموقف إلى دخول الخليج لأول مرة دائرة الحرب الباردة عندما رد بريجينيف على نظرية كارتر حول أمن الخليج . [2]

وبغض النظر عن الأهداف الحقيقية للاتحاد السوفيتي "سابقا" من وراء غزوه لأفغانستان ، إلا أن ما ذكر سابقا ، مضافا إليه حقيقة تزايد نشاط الاتحاد السوفيتي "سابقاً" ونفوذه في أثيوبيا واليمن الجنوبي وتحالفه مع الأخيرة ، بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون معها في أكتوبر 1978 ، أدى ذلك إلى إثارة ريبة وشكوك بعض دول منطقة

---

[1] عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون الخليجي العربي آليته ، أهدافه المعلنة ، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 63-64.

[2] عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

الخليج ، كما قد يكون الاحتلال العسكري لأفغانستان هو حلقة من حلقات الاستراتيجية السوفيتية ، التي ستترابط مع بعضها على المدى البعيد ويكون من بينها حلقة غزو عسكري سوفيتي مباشر لدول المنطقة ، وذلك بإحاطتها أولا ثم محاولة التحكم فيها ثانيا.

كذلك ، ذلك دفع بالدول الخليجية الست نحو العمل المشترك ، بالتنسيق والتعاون بينها لمواجهة مثل هذه التحديات والاحتمالات ، وذلك بإنشاء مجلس للتعاون بينها . [1]

فقد كانت تحفظات دول مجلس التعاون الخليجي العربي على السياسات السوفيتية خشية دول المجلس من ثلاثة توابع لهذه السياسات وهي دخول الخليج حلبة الصراع العالمي بين موسكو وواشنطن ، أو اقتحام آثار الصراع في أفغانستان لدوائر الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي العربي وربما تمخض عن عدوان سوفيتي مباشر مماثل على الأقل في دوافعه للعدوان السوفيتي على أفغانستان ، خاصة وأن دول المجلس كانت في صدارة الجهد الدولي المساند للمجاهدين والذي كان دافعه الأساسي التضامن مع إخوانهم المسلمين ضد الغزو السوفيتي ضد بلد مسلم مسالم ، ثم كان توافقه مع الدعم الأمريكي للجهاد الأفغاني بمثابة اتحاد في الخندق نفسه ضد الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي فسر في أوساط عديدة على أن دول الخليج قد دخلت رغما عنها بسبب أفغانستان في دوامات الحرب الباردة .

على أن اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى أيديولوجية وإن أزال التحفظات الخليجية السابقة عليه ، وسهل تطبيع العلاقات الروسية الخليجية ، فإن ذلك الحدث الكبير قد أحدث آثارا أخرى للخليج واسعة النطاق ، أهمها دخول موسكو الروسية في سباق التسلح المحموم في الخليج بعد أن كان حكراً على دول غربية بذاتها (باريس – لندن – واشنطن – بون) وانتهاء الحرج الخليجي بين موسكو وواشنطن ، ثم انفتاح آفاق للتعاون بين الخليج وخلفاء الاتحاد السوفيتي ، ولكن دول الخليج تعاني من أثار التعاون العسكري الإيراني الروسي خاصة في المجال النووي. [2]

---

[1] نواف مساعد عبد العزيز سعود ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

[2] عبد الله الاشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

أما بالنسبة إلي حرب الخليج الثانية ، فلم نجد له دوراً يذكر في المنطقة وحتى لم نسمع أن دول الكومنولث تطالب بشيء قبل حل أو تسوية هذه المشكلة . وانقطعت بذلك كل أخبار الاتحاد السوفيتي عن المبادئ السالفة الذكر ، ولم يطالب بتطبيقها مثلما فعل عندما كان يمثل المكانة الأولي في العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية . فلقد وجدنا أن أمريكا قد ظهر لها دور أثناء الحرب وبعد الحرب باعتبار أنها العملاق الوحيد الذي ظهر بعد انتهاء دور الاتحاد السوفيتي "سابقا" . [1]

2- أطماع الولايات المتحدة الأمريكية :

بعد أن أكملت بريطانيا انسحابها العسكري من الخليج عام 1971 بدأ التساؤل يتردد حول القوة التي ستتولى مسؤولية ضمان الأمن الجماعي في هذه المنطقة المهمة استراتيجيا للغرب بسبب نفطها وموقعها . هل ستتولى ذلك دول المنطقة فرادى أو مجتمعة أو تضطلع به الولايات المتحدة التي باتت تحتل الريادة على دول العالم أجمع ولا يضارعها في هذه الريادة سوى الاتحاد السوفيتي ، ولذلك كانت عين أمريكا دائما على الاتحاد السوفيتي ، حيث كان التحرك السوفيتي النشط في المحيط الهندي يقلق الإدارة الأمريكية . لذلك انتهجت الحكومة الأمريكية سياسة تقوية دفاعات بعض الدول الخليجية . [2]

فحاولت الولايات المتحدة تحقيق الأمن في النظام الإقليمي الخليجي في عقد السبعينات عبر سياسة العمودين المتوازيين التي قامت على فكرة اعتماد إيران والمملكة العربية السعودية كحليفين استراتيجيين يقومان بالنيابة والوكالة بالحفاظ على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها ، لقد انهارت هذه السياسة مع سقوط نظام الشاه في إيران 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية التي أخذت بسياسة خارجية راديكالية ومعادية لواشنطن، ففشل سياسة العمودين المتوازيين دفع واشنطن إلى زيادة حضورها العسكري المباشر في المنطقة والأخذ بمبدأ قوات التدخل السريع لحماية مصالحه النفطية وردع التهديد الاستراتيجي السوفيتي الذي اعتبر الخطر الأكبر والأهم خلال عقدي السبعينات

---

[1] سيد إبراهيم الدسوقي طه ، مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 362.

[2] أمين ساعاتي ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 1997) ص 278.

والثمانينات من القرن العشرين ، وقامت واشنطن خلال هذه الفترة ببناء شبكة من القواعد العسكرية المؤقتة والمتحركة ، وساندت صدام حسين في حربه ضد إيران ، بهدف احتواء ، وربما القضاء على الثورة الإيرانية ، لقد نجحت هذه السياسة في إضعاف إيران ، بيد أنها أدت إلى تقوية العراق سياسيا وعسكريا ، الأمر الذي شجع صدام حسين على غزو الكويت في أغسطس / 1990 . [1] ومن الملفت للنظر أنه أثناء أزمة الخليج الثانية وفي أعقاب قمة هلسنكي صرح وزير الخارجية الأمريكية جميس بيكر في شهر سبتمبر / 1990 بأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تبحث عن طريقة لإيجاد بنية جديدة للأمن في المنطقة واعتقد أن ذلك سيكون ضروريا حتى في حال انسحاب العراق من الكويت .

كما أن الولايات المتحدة سيكون عليها بالتأكيد أن تضطلع بدور بمشاركة غربية كبيرة ، حتى يكون الوجود الأمريكي هناك وجودا دائما . [2]

فمع أزمة الخليج الثانية التي خلقت تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية والغربية وانتهائها إلى ما أسفرت عنه ، عدلت الولايات المتحدة من استراتيجيتها إلى التشدد في أحكام الخناق على دول مجلس التعاون وأوجبت عليها بعد هذه التجربة أن تزداد التصاقا تحت قيادة المملكة العربية السعودية ، وتصفية بعض الخلافات بينها ، وأقنعتها على ضوء الأزمة أن ليس لها من عاصم أو ضامن لأمنها سوى القوة العسكرية الأمريكية وعليها أن تقبل بوجود هذه القوة بغير الحساسيات التي أدخلتها في مرحلة سابقة . [3]

فخلال عقد التسعينات ازداد الحضور الأمريكي في الخليج العربي ، كما أصبح الوجود الأمريكي ، بشقيه السياسي والعسكري ، أكثر وضوحا من أي وقت آخر .

وتحولت الولايات المتحدة إلى قوة من القوى الرئيسية في المنطقة ، والتي تتولى مباشرة حماية مصالحها الحيوية المرتبطة أشد الارتباط بالنفط وبتصديره وبسلامة وصوله بالكميات والأسعار المقبولة لدى الأسواق العالمية ، في مقابل هذا الحضور الأمريكي الواضح ازداد اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي العربي على الحماية الأمريكية المباشرة من أجل مواجهة المخاطر الإقليمية والتصدي للتهديدات الصادرة من كل من

---

[1] عبد الخالق عبد الله ، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[2] عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون الخليجي العربي أبعاده ، أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، مرجع سبق ذكره ص 262.

[3] السيد عبد المنعم المراكبي ، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

إيران والعراق ، أكبر القوى الإقليمية في الخليج العربي ، فإيران ما زالت مصرة على تطوير قدراتها العسكرية ، وبخاصة الصاروخية منها والنووية ، كما أنها مازالت تحتل الجزر الثلاث ، وتغالي في انتهاكاتها للاتفاقية الخاصة بجزيرة أبو موسى . [1]

ونظرا لما تمثله الدولتان من تهديد للمصالح الأمريكية ، فإن الولايات المتحدة عملت منذ التسعينات على تحييد خطرهما تارة باستخدام سياسة الاحتواء وذلك لعزلهما ، وتارة ثانية باستخدام سياسة العقوبات الاقتصادية ، فبالنسبة للعراق نجحت واشنطن في استصدار عدة قرارات من مجلس الأمن لغرض الحصار والعقوبات على النظام العراقي كما أقرت بالنسبة لإيران قانون (داماتو) الذي يحضر على أية شركة الاستثمار في قطاع النفط الإيراني بأكثر من 40 مليون دولار ، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وضعت الولايات المتحدة الدولتين ضمن محور الشر الذي يهدد الأمن الأمريكي ، وذلك في محاولة لغرض العزلة السياسية عليها من خلال اتهامهما بدعم الإرهاب والسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وأخيرا باستخدام القوة العسكرية وغزو العراق في مارس/ 2003 والإطاحة بنظام صدام حسين ، والتهديد باستخدام القوة ضد إيران في إطار استراتيجية الهجمات الوقائية . [2]

فبعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله ، وربط ذلك بوجود أسلحة دمار شامل ، وكذلك وجود علاقة بينه وبين الإرهاب ، ثم تبين بعد ذلك عدم صحتها ، كل ذلك الواقع من شأنه أن يلقي بتبعاته وتأثيره المباشر على العلاقة الخليجية – الأمريكية ، حيث أصبحت الولايات المتحدة ولأول مرة في تاريخ المنطقة بسبب تواجدها العسكري في العراق طرفا مباشرا في تفاعلاتها البينية ، وستظل طرفا مباشراً له ثقله وتأثيره الواضحين في معادلة الأمن والتفاعل الإقليمي في منطقة الخليج العربي بكل ما يحمله ذلك من ضغوط ومخاطر على كل دول المنطقة حتى تقوم بسحب قواتها من هناك . [3]

"وأصبحت منطقة الخليج ، وفي القلب منها دول مجلس التعاون ، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تمثل أهمية في المنظور الأمريكي للحرب ضد "الإرهاب"

---

[1] عبد الخالق عبد الله ، ورقة الحوار " ، المستقبل العربي ، العدد 247 ، (سبتمبر : 1999) ، ص 97

[2] أشرف سعد العيسوي ، " الأبعاد الأمنية والدفاعية في علاقات الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون " ، مرجع سبق ذكره ، ص83.

[3] نتوح أبو ذهب هيكل ، " العلاقات السياسية الخليجية – الامريكية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

وتحول النظام الإقليمي الخليجي في التفكير الاستراتيجي الأمريكي من نظام يصدر النفط الخام إلى نظام يصدر الإرهاب العابر للقارات ، على أساس أن معظم القائمين بتفجيرات سبتمبر يحملون الجنسيات الخليجية كما جاء في اللوائح التي نشرها مكتب التحقيقات الفيدرالي ، كما أن الجزء الأهم من التمويل – طبقا لهذا المنطق – جاء من مصادر أهلية وخيرية خليجية ، ولذا لم يعد أمن الخليج يعني فقط الحفاظ على تدفق النفط بل أيضا يتضمن تجفيف منابع العنف والإرهاب الذي أصبح يمثل الخطر الاستراتيجي الجديد على أمن الولايات المتحدة وأمن الخليج معاً". (1)

وتعامل الولايات المتحدة مع الملف العراقي سيحدد مستقبل الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي العربي . إن الوضع السياسي والأمن غير المستقر والمعقد والغامض في العراق يجعل الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي العربي غامضا كل الغموض ، ومعقدا كل التعقيد وغير مستقر ،وقابلا لكل الاحتمالات بما في ذلك الاحتمالات المعقولة وغير المعقولة . الملف العراقي متقلب وسيظل كذلك لفترة طويلة قادمة وسيطرح السؤال حول شكل العراق الجديد ودوره وموقعه ، وإلى متى سيستمر الاحتلال .

إن استمرار احتلال العراق هو أكبر معضلة تواجه أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي . فاحتلاله لا يساهم بأي شكل من الأشكال في الاستقرار ، ويضاعف الشكوك حول النيات الأمريكية ،وما الذي تريده واشنطن وتخطط له بالنسبة إلى العراق والنظام الإقليمي الخليجي ، إن العراق المحتل والفاقد لاستقلاله وسيادته ، والمجرد من جيشه والضعيف عسكريا يعني إيران القوية عسكريا ، هذه المعادلة الأمنية المختلة لا تحقق الأمن والاستقرار العميقين لدول مجلس التعاون الخليجي ، ولا يمكن تصور الأمن بعراق من دون جيش وطني إلى جانب إيران تملك جيشا قوامه أكثر من 500 ألف جندي يملكون خبرات قتالية واسعة ومجهزين بأسلحة تقليدية وغير تقليدية بما في ذلك صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية ويصل مداها إلى 1500 كيلو مترا ، هذا الاختلال الفج في موازين القوى العسكرية والحيوية لا يشكل أرضية صالحة للأمن في النظام الإقليمي الخليج العربي ولكن إذا كان الاختلال الأمني فجاً وصعباً فإن معالجته أكثر صعوبة . (2)

---

(1) أشرف سعد العيسوي ، " الأبعاد الأمنية والدفاعية في علاقات الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون " ، مرجع سبق ذكره ، ص83.

(2) عبد الخالق عبد الله ، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي " ، مرجع سبق ذكره ، ص21.

ثالثا : مسارات التعاون في المجال الدفاعي والأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي .

الواقع أن التعاون في المجال الأمني بين دول مجلس التعاون كان قد سار في اتجاهين رئيسيين : **الأول** توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال الأمن ، **والثاني** هو التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون واتخاذ عدد من الخطوات من أجل تنسيق السياسات الدفاعية وبناء قوة عسكرية خليجية .

وقد حظي التعاون العسكري والدفاعي منذ قيام المجلس باهتمام القيادات السياسية ، وذلك بهدف تعزيز قوة دول المجلس انطلاقاً مما قرره المجلس الأعلى في دورته الأولى من أن أمن المنطقة هو مسؤولية شعوبها ودولها ، وأن المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن نفسها . كما قرر المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري ،تكون رئاستها دورية سنوياً بين وزراء الدفاع ، وتضم في عضويتها رؤساء الأركان والأمين العام المساعد للشؤون العسكرية . [1]

وبذلك لقي التعاون العسكري اهتماماً كبيراً من قبل قادة الدول الأعضاء ،حيث تم تحقيق كثير من الخطوات البناءة في مجال التعاون والتنسيق لتعزيز قوة دول المجلس والتي تبلورت في وضع الخطوط العريضة للتعاون العسكري متمثلة في إقرار كثير من الوثائق والدراسات المتعلقة بالسياسة الدفاعية والتصور الاستراتيجي ومجالات التعاون العسكري المختلفة.

وقد مثلت الشؤون الدفاعية والأمنية أحد الحوافز الأساسية التي أدت إنشاء المجلس ، حيث جمعت الدول الست توجهات متماثلة لتحكم إلى حد بعيد سياستها الدفاعية سواء من حيث القدرات الدفاعية أو التهديدات من الأقطار المجاورة ، وهو ما دفع هذه الدول إلى تكوين المجلس وذلك للتعاون في كافة المجالات وفي مقدمتها شئون الأمن والدفاع ، حيث يعتبر البعض أن مجلس التعاون الخليجي هو الوحيد الذي تدارك مسألة التعاون العسكري بين أعضائه ، خاصة وأن إنشائه جاء لمعالجة القصور الشديد من قبل الدول الأعضاء في حماية أراضيها وثرواتها أمام تهديد عسكري موجه من قبل القوي الخارجية .

---

[1] كمال محمد الاسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

وقد عملت دول مجلس التعاون علي بناء قوتها الدفاعية الذاتية ضمن تصور مشترك ، وفي إطار هذا التوجه ، وحدت كثيراً من إجراءات العمل والتدريب والمناهج العسكرية ، وسعت لتحقيق التوافق بين الأنظمة العسكرية والتسلحية المختلفة . [1]

وقرر المجلس المشترك لوزراء الخارجية والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي في 1984/10/10 إنشاء قيادة بحرية مشتركة تتخذ منطقة الجبيل في السعودية مقراً لها ، وتزويدها بفرقة عمليات مشتركة ، كذلك تم البدء في تنفيذ خطة في مجال الدفاع الجوي عن دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن الربط بين القادة وبين غرف عمليات جيوش دول المجلس بخطوط هاتفية مباشرة . [2]

كما تم الاتفاق علي إنشاء صناعة سلاح خليجية مشتركة : حيث تم الاتفاق علي هذه الصناعة في الدورة الرابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي عقدت في(الدوحة) 7-9 / نوفمبر 1983 ، وهذه الصناعة الخليجية المقترحة تهدف إلى :

- تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوش المجلس .
- العمل علي إيجاد سلاح خليجي موحد لجيوش المجلس يساعد علي تكامل التدريب والتنسيق والتعاون .
- القضاء علي التبعية لمصادر السلاح .

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها دول المجلس في المجال العسكري ، حيث تم في الدورة الخامسة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في الكويت 27 /29/ نوفمبر 1984 علي تكوين قوة موحدة للتدخل السريع سميت (درع الجزيرة) ، وتقوم هذه القوة بإجراء تدريبات ومناورات مشتركة في أماكن مختلفة من أراضي دول المجلس ، وتقوم دول المجلس بتطوير هذه القوة عدداً وعتاداً لزيادة فاعليتها .[3]

---

[1] رياح قمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعة ومستقبلة في ظل الاوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ،ص322.

[2] مجدي علي عطية ، " الفاعلية العسكرية لدول الخليج والتهديدات الإيرانية" ، السياسة الدولية ، العدد 85 ، (يوليو : 1986) ، ص 118.

[3] مجلس التعاون الخليجي العربي عشرون عاماً من الإنجازات ، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

وتتألف هذه القوة من لواءين ، وتتخذ من منطقة شعيب البطن ،33 كم شمال جدة بالسعودية قاعدة لها . وتشارك كل دولة بكتيبة متكاملة بها عناصر الإسناد .[1]

وفي قمة مسقط 1995 تم إقرار خطة تطوير قوات درع الجزيرة وفي قمة الكويت 1997 تم إقرار مشروع حزام التعاون الذي يهدف إلى ربط دول المجلس بشبكة إنذار مبكر موحدة ومشروع الاتصالات المؤمنة ، حيث وافقت القمة على:

1- الموافقة على وجود خطة تكاملية للقيادة والتحكم في الأنظمة الدفاعية التي تقوم على ربط الأنظمة القائمة للقيادة والتحكم والاتصالات والمخابرات .

2- إنشاء هيئات ارتباط عسكرية في كل دولة من دول المجلس بحيث تتولى هذه الهيئات التدريب المشترك .

3- إنشاء شبكات للإنذار المبكر تتكون من وحدات رادار ثابتة ومتحركة تغطي جميع دول المنطقة والمياه الإقليمية للدول الأعضاء ، وإنشاء الحزام الأمني الذي يتمثل في وجود تغطية رادارية موحدة للدول الأعضاء .

4- إنشاء نظم الاتصالات المؤمنة لتبادل البيانات بين غرف العمليات في دول المجلس .

5- رفع كفاءة القدرة الدفاعية لدول المجلس .

كما أقرت قمة الرياض في 1999، إنشاء نظام اتصالات سلكية ولاسلكية يربط بين المقرات العامة للجيوش ، وفي قمة المنامة 2000 تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس ، حيث جرى الاتفاق بموجب هذه الاتفاقية على تعزيز القوات المسلحة الخليجية ومواصلة العمل على تعزيز التعاون العسكري في كافة المجالات ، وفي مقدمتها مشروع الاتصالات المؤمنة والربط الراداري ، كما تم الاتفاق على زيادة أفراد قوات درع الجزيرة إلى 25 ألف مقاتل بدلاً من 10الآف . وفي قمة مسقط 2001 تم إنشاء مجلس الدفاع المشترك .[2]

كما قرر وزراء الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي العربي في نهاية شهر أكتوبر 2002 إنشاء لجنة عسكرية عليا تفعيلاً لما نص عليه اتفاق الدفاع المشترك في قمة

---

[1] مجدي علي عطية ، الفاعلية العسكرية لدول الخليج والتهديدات الايرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

[2] رياح قمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعة ومستقبلة في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 326-327.

المنامة 2000، التي رأي فيها البعض إنجازاً كبيراً علي أساس أن المجلس قد نشأ بالأساس لأسباب أمنية ، فضلاً عن أن التعاون العسكري كان ضمن ميادين التعاون التي أشار إليها ميثاق مجلس التعاون في مادته الرابعة ، ولذلك أنشئت ضمن هيكلية المجلس أمانة عسكرية لتنسيق الشؤون الدفاعية بين الدول الأعضاء ، كما تم تشكيل لجنة عليا لمتابعة بتنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري . [1]

ولكن رغم أهمية ما حققه المجلس لدوله خلال هذه السنوات ، ولاسيما علي صعيد التنسيق الأمني لمواجهة الأعداء في الداخل والخارج ، فان هذه الدول لا تعطي أهمية لهذا الإنجاز ولا تظهر ثقة كبيرة في الدور الأمني للمجلس كما أنها لا تعتمد علي القدرات الدفاعية للمجلس لحمايتها ضد التهديدات الخارجية . لقد اتضح عدم الثقة في قدرات المجلس بشكل واضح خلال أزمة الخليج الثانية ، فدول المجلس بدت ضعيفة كل الضعف وعاجزة كل العجز تجاه رد احتلال العراق لدولة الكويت بمفردها ، وتطلب الامر الاستعانة بالقوات الامريكية والحليفة لإنجاز ميمة تحرير دولة الكويت التي تمت بنجاح على يد تلك القوات لقد كشفت أزمة الخليج الثانية عن الضعف البنيوي في القدرات العسكرية لدول المجلس وحاجتها الماسة إلى الحماية الدولية من أجل البقاء والاستمرار كدولة مستقلة وسط منطقة هي من أكثر المناطق توتراً في العالم . [2]

رابعاً : محددات بناء القوة العسكرية في الخليج

إن هناك مجموعة محددات عميقة التأثير في تكوين القوة المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي ، يمكن رصدها فيما يلي :

1- القوة البشرية : فتكوين القوى البشرية في دول الخليج له طبيعته الخاصة فهي تضم أعدادا كبيرة من الوافدين من خارج دول المجلس بهدف إنجاز وتسيير متطلبات الحياة اليومية ، ومن البديهي أن كل من هؤلاء الوافدين سافر إلى الخليج بغية اكتساب المال ليعود به إلى دولته ولم يضع في اعتباره أنه سيقاتل يوما ما للدفاع عن دولة من دول مجلس التعاون الخليجي .

---

[1] فاروق أبو المعاطي ، "أمن دول مجلس التعاون بين جهود الداخل وتحديات الخارج" ، شؤون خليجية ، العدد 39، (خريف:2004)ص153

[2] عبد الخالق عبد الله ، " مجلس التعاون الخليجي العربي طبيعته ومسيرته " ، مجلس التعاون الخليجي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين . إعداد جمال سند السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 623.

فإذا كانت نسبة هؤلاء الوافدين تصل في ثلاثة من دول المجلس إلى ما بين 76% إلى 60% ، فإن هذا يؤثر سلبا على الوعاء التجنيدي لدول الخليج ، نضيف إلى ذلك أن المستوى الثقافي للنسبة المتبقية من المواطنين يجب أن يكون على درجة تؤهلهم للتعامل مع الأسلحة والمعدات المتطورة بالكفاءة المطلوبة ، وهذه الدرجة متوافرة في دول الخليج إذ أن التعليم بمعظمه يرقى إلى هذا المستوى وأكثر على أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان أن الشباب ما بين سن 18-22 سنة والذين تشملهم هذه النسب لا يشكلون الوعاء التجنيدي بصفة مطلقة إذ أن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب بالضرورة أعدادا كبيرة منهم وبالتالي فإن نظرة إلى حجم القوى البشرية في القوات المسلحة لدول مجلس التعاون تؤكد لنا أنه ليس بالإمكان أفضل مما هو قائم في معظم هذه الدول . [1]

2- **غياب الإرادة السياسية لدى قادة الدول الست** : ويعود ذلك إلى اختلاف الرؤى والاتجاهات فيما يتعلق بمصادر التهديد ، فعلى سبيل المثال بعد الحرب نظرت السعودية إلى إيران كمصدر للتهديد الرئيسي بالنسبة لها بالإضافة إلى العراق ، وقد تفاوتت مواقف الدول الست حتى وصلت إلى النقيض تماما ، فعلى الجانب الآخر أظهرت قطر ميلا للتعاون مع إيران وفتحت قنوات الاتصال الرسمي مع العراق ، كما أن خشية دول الخليج من سيطرة السعودية على مجالات التعاون العسكري جعلها تتردد في إقامة تعاون عسكري فعال ، خاصة الدول الصغيرة مثل البحرين وقطر وعمان ، كما لعبت الخلافات الحدودية بين البلدان دورا في إبقاء هذا التعاون على ما هو عليه إلى الآن .

ومن أبرز التحديات التي تواجه دول المجلس على الصعيد الأمني والعسكري اختلاف أسس بناء القوات العسكرية ، سواء من حيث مصادر العلوم العسكرية أو من حيث مصادر التسليح ، فقد ارتكزت السياسات الدفاعية للدول الست في مرحلة ما بعد حرب الخليج على معادلة ثلاثية لحماية أمنها الوطني تجمع ما بين تمرين أنظمتها العسكرية وترتيبات الأمن الجماعي في إطار تعزيز التعاون الخليجي المشترك والاعتماد على المظلة الخليجية في تحقيق الأمن والحماية لاسيما المظلة الأمريكية . [2]

---

[1] حازم عثمان ، " اتجاهات تطوير نظام الدفاع الخليجي " ، السياسة الدولية ، العدد 34 ، (أبريل : 1998) ، ص 296.

[2] رياض قدر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل المتغيرات الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 355-356.

3- **نظم التسليح** : أما المحدد الثالث في تكوين القوة المسلحة لـدول مجلـس التعـاون الخليجي ، فهو تعدد وتنوع مصادر التسليح في كل دولة من دول المجلس عن باقي دولـه ، وبالتالي أوجد ذلك حالة من عدم التوحيد في المعدات والأسلحة . ومن ثم الاختلاف في الاستخدامات القتالية لها ولم تنجح الأمانة العسكرية للمجلس في مجال توحيـد الأسـلحة الرئيسية على الأقل ، أو إحداث نوع من التكامل بينها ، ويرجع ذلك إلى غياب التحديـد الواضح للاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون علاوة على ارتباط هذا الموضوع بمصالح تجارية داخل كل من هذه الدول . [1]

من خلال استعراضنا لما سبق ذكره نستنتج بأن التهديدات الأمنية الأقليمية والدولية كانت الدافع الرئيسي لإنشاء مجلس التعاون الخليجي العربي ، سواء كان ذلـك التـنفس الأمريكي السوفيتي على منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطـاني 1971 ، أو الاحـتلال السوفيتي لأفغانستان ، كذلك التهديدات الإقليمية المتمثلة في سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية الإسلامية 1979 ، والحرب العراقية الإيرانية 1980 ، كل هذه الأحداث كـان الدافع الذي عجل بقيام المجلس ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن الجانـب الأمنـي لـم تـتم الإشارة إليه في النظام الأساسي للمجلس ، إلا أنه كان أول اهتمامات دول مجلس التعاون الخليجي وقد تبين ذلك من خلال القمة الأولى لمجلس التعاون 1981 ، إذا نـص البيـان على أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها ، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها ، كما أكدوا علـى رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره ، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية ، خاصة تمركز الأساطيل والقواعـد الأجنبيـة ، وفي إطار الاعتماد على الذات وتكوين قوات مشتركة بين دول المجلس فقد تـم تـشكيل قوات (درع الجزيرة) في نوفمبر 1984 ، إلا أن مبدأ الاعتماد على الذات ، وإن أمن المنطقة واستقرارها هي مسئولية دولها ، وعدم السماح بأي تـدخل أجنبـي ، أو وجـود قواعد أجنبية في المنطقة ، فقد انهار هذا الشعار بفعل الغزو العراقي للكـويت ، حيث أن

---

[1] حازم عثمان ، " اتجاهات تطوير نظام الدفاع الخليجي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 296.

هذه الدول لم تتردد في عقد اتفاقيات أمنية مع الدول الغربية والولايـــات المتحـــدة الأمريكية وسمحت لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضـــيها ، وبالتـــالي أصـــبحت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على الولايات المتحدة اعتماداً كلياً في أمنها والدول الغربية وتحول نظام الأمن الجماعي إلى تحالف استراتيجي مع تلك الدول .

المبحث الثاني
تنسيق السياسات الأمنية الداخلية

تمهيـــــــد :

يتناول هذا المبحث مجال التعاون الأمني الداخلي بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، في مواجهة التحديات الأمنية التي تلقي بظلالها على الأمن الداخلي ، والتي يبدو بعضها نابع من البيئة الداخلية ، فيما البعض الأخر من البيئة الخارجية ، وتبرز أهم هـذه التحديات في مواجهة ظاهرة الشغب والمهددات الأمنية ، وظاهرة التطرف والإرهـاب ، وظاهرة غسيل الأموال ، ومواجهة التداعيات السلبية لظاهرة العمالة الوافدة ، ومواجهـة ظاهرة المخدرات ، وبالتالي انعكاس ذلك على الصعيد القضائي والقانوني لذا سيتناول هذا المبحث مجمل هذه التحديات وسبل مواجهتها وفق اسـتراتيجيات دول مجلـس التعـاون الخليجي العربي .

أولا : مواجهة ظاهرة الشغب والمهددات الأمنية :

لقد كان موضوع الأمن الداخلي أحد أكبر المواضيع المقلقة لـدول مجلـس التعاون وخصوصا منذ قيام الثورة الإيرانية التي كانت السبب في العديد مـن المـشاكل لأقطار مجلس التعاون الخليجي نتيجة لتشجيع الأصوليين الإسلاميين على التمرد ، وكذلك محاولة الانقلاب ضد نظام الحكم في البحرين في ديسمبر / 1981 ، بالإضافة إلى أعمال الإرهاب والتفجيرات في الكويت ، ومن بينها محاولة الاعتداء على حياة أمير الكويت عام 1985 ، وكذلك أعمال الشغب الناجمة عن المظاهرات الإيرانية خلال موسم الحج والتـي بلغت ذروتها في أغسطس / 1987 ، كل هذه الأعمال تؤكد الأهمية القـصوى للتعـاون الأمني الداخلي الفعال . [1]

كل ذلك كان كفيلاً بأن يدفع دول المجلس الست نحو المزيد من التعاون والتنـسيق في مجال الأمن الداخلي ، لمواجهة تلك التحديات ، بما يعنيه ذلك من ضرورة التوصـل إلى اتفاقية أمنية شاملة بين الدول الأعضاء .

---

[1] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 272.

وتأكيداً للعزم على تعزيز الأمن والاستقرار للدول الأعضاء ، عقد وزراء داخلية دول المجلس اجتماعهم الأول في مدينة الرياض في الفترة 23-24 فبراير / 1982 ، حيث اتفق الوزراء على توقيع اتفاقية أمنية شاملة ، تقوم الأمانة العامة لمجلس التعاون بدعوة المختصين في الدول الأعضاء للاجتماع من أجل إعداد مشروع لها يناقشها وزراء الداخلية في اجتماعهم القادم .

وبعد مضي ثمانية أشهر تقريباً ، عقد وزراء الداخلية اجتماعهم الثاني بمدينة الرياض في الفترة 17-18 أكتوبر / 1982 ، حيث ناقش الوزراء ، باستفاضة مشروع الاتفاقية الأمنية الشاملة الذي أعدته لجنة الخبراء ، وبعد تبادل وجهات النظر لم يتمكن المجتمعون من التوصل إلى إقرار مشروع الاتفاقية ، وقرروا مواصلة الاتصالات حتى تكتمل اللمسات النهائية على ضوء الملاحظات التي أبديت خلال المناقشات ، وكان هذا هو نفس توجه قمة البحرين (نوفمبر 1982) بإعطاء الاتفاقية الأمنية مزيداً من البحث ، حيث وافق المجلس الأعلى على طلب وزراء الداخلية باستكمال الدراسات حول الاتفاقية حتى يتم إقرارها . [1]

وقد أقرت الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فبراير / 1987 وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض في ديسمبر / 1987 ، وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل ، ولهذه الاستراتيجية أهداف عامة كما حددت وسائل تنفيذها الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون وهي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس وهي اتفاقية إلزامية لمن وقع عليها وصادق عليها وفق نصوص موادها ، وقد وقع عليها وزراء داخلية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض . [2]

---

[1] نواف مساعد عبد العزيز آل سعود ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 245-246 .

[2] رياح ضمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 330.

ولتوضيح ذلك يمكن حصر أهم بنود مشروع الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون في النقاط التالية :

- عدم احتضان الخارجين على القانون أو النظام ، ومكافحة نشاطاتهم المعادية لأي من دول المجلس (المادة 1).

- قيام كل دولة من الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع مواطنيها أو المقيمين بها من التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأعضاء (المادة 2).

- عدم السماح بدخول أو تداول أو تصدير المنشورات أو المطبوعات أو المصنفات على اختلاف أنواعها المناهضة للعقيدة الإسلامية والمخلة بالآداب العامة أو الموجهة ضد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء (المادة 3).

- تبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها الإسهام في تطوير سبل منع ومكافحة الجريمة على اختلاف صورها وتقديم المعونة الفنية في كافة الشؤون الأمنية بما يحقق التكامل المنشود (المادة 4) .

- العمل على تشكيل لجنة من الخبراء المختصين في الدول الأعضاء تختص بتوحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في المجال الجزائي وتعمل على تبسيط الإجراءات الأمنية بما يكفل القضاء على الجريمة بمختلف صورها وأساليبها تحقيقاً لأمن دول المجلس (المادة 7) .

- العمل بقدر الإمكان على توحيد القوانين والأنظمة المتعلقة بشؤون الهجرة والجوازات والإقامة وغير ذلك مما يدخل ضمن اختصاصات وزارات الداخلية وأجهزة الأمن المماثلة في الدول الأعضاء (المادة 10) .

- تبذل الدول الأعضاء الجهود اللازمة لمكافحة الدخول والخروج غير المشروع والتهريب عبر حدودها وتتخذ الإجراءات القانونية أو النظامية المناسبة بحق من يقوم بهذه الأعمال أو يثبت له دور فيها (المادة 16). [1]

- تبذل كل من الدول الأعضاء المتجاورة قصارى جهدها في تعقب الأشخاص المطردين من الدولة الأخرى في حالة اجتيازهم الحدود بين البلدين ، ولا يجوز لدوريات المطاردة

---

[1] نواف مساعد عبد العزيز آل سعود ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

التابعة لأية دولة من الدول الأعضاء اجتياز حدود الدولة المجاورة إلا مسافة نقطة تلاقي الدوريات براً وبحراً (عشرون كيلو مترا) ، وتتولى دوريات الدولة التي دخل المطاردون إلى حدودها بعد إبلاغها بذلك مطاردتهم وإلغاء القبض عليهم وتسليمهم وجميع ما في حوزتهم ووسائط نقلهم إلى أقرب مركز تابع للدولة التي بدأت المطاردة في أراضيها . (المادة 19) . [1]

ولقد أولت دول مجلس التعاون الخليجي العربي التعاون الأمني أهمية كبيرة إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدهار لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل من الأمن والاستقرار . [2] ففي دورة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخامسة عشرة والتي عقدت في دولة البحرين عام 1994 ، تم التوصل إلى عقد الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس مع تحفظ دولة الكويت وامتناعها عن التوقيع عليها ، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول كما تم الاتفاق على الاستراتيجية الأمنية الشاملة التي سبقت الإشارة إليها ، كما ألغيت تأشيرات الدخول التي كانت بعض دول المجلس تطبيقها على رعايا بعض دول المجلس ، كما تم وضع خطة تدريبية مشتركة لرجال الأمن في أجهزة مكافحة المخدرات ، وتم إجراء العديد من التدريبات والأعمال المشتركة في الميادين الأمنية والدفاع المدني ، ومن أجل ذلك تم تشكيل العديد من اللجان الأمنية المشتركة لعل من أبرزها :

- لجنة المديرين العامين للمرور .
- لجنة المديرين العامين للهجرة والجوازات .
- لجنة المديرين العامين للدفاع المدني .
- لجنة المديرين العامين لأجهزة مكافحة المخدرات . [3]
- مسئولو المؤسسات العقابية والإصلاحية.
- مسئولو التحقيقات والمباحث الجنائية .
- مسئولو أمن المطارات .
- مسئولو الأسلحة والمخدرات .

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 249.

[2] موجز إنجازات مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[3] سعيد حارب المهيري ، " مسيرة مجلس التعاون الخليجي العربي الأهداف – الأداء – الإنجازات " ، مستقبل مجلس التعاون الخليجي العربي، إعداد مجموعة باحثين ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

- مسئولو حرس الحدود وخفر السواحل .
- بعض اللجان الفنية والمتخصصة غير الدائمة والتي تدعى لمناقشة ومعالجة بعض الموضوعات الأمنية الأخرى . [1]

فالأمن في مفهومه الحديث تتعدد جوانبه وأبعاده ، إذ لا تقتصر على الأمن العسكري فحسب ، على الرغم من أهميته ، وإنما تشمل أيضاً كافة عناصر الأمن التي تتوخاها كل دولة ، والتي تتضافر في النهاية معاً لتنتج ما يطلق عليه أمن الدولة القومي ، بمعنى آخر فإن الأمن لا يقتصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية فقط بل يمتد أيضاً إلى حمايتها من التهديدات الداخلية التي تحول دون تحقيق الاستقرار الداخلي اللازم كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة ، وتحديات المستقبل التي تواجه معظم دول العالم هي عبارة عن مجموعة أو بالأحرى مزيج متفاعل من عدة أنواع من التحديات ، منها ما هو نابع من الخصائص الاجتماعية والسياسية والنظامية والاقتصادية للدولة ، ومنها ما هو مفروض عليها في شكل تحديات عالمية جديدة كظاهرة غسيل الأموال وانتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود وغيرها .

وفي هذا السياق ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي العربي بموقعها الجغرافي المتميز وأهميتها الاستراتيجية وما شهدته من تحولات اجتماعية وسياسية ، فضلاً عن انفتاحها الكبير على العالم تواجه بالعديد من التحديات الأمنية ، التي تلقي بظلالها على الأمن الداخلي ، بعضها نابع من البيئة الداخلية ، والبعض الآخر من البيئة الخارجية أهم هذه التحديات هي : [2]

ثانياً : مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب :

واجهت دول خليجية عديدة الكثير من مشاكل الإرهاب والتطرف في فترات مختلفة من تاريخها ، وخاصة في السنوات التالية لقيام الثورة الإيرانية في عام 1979 وما ترتب عليها من سعي إيراني لزعزعة استقرار الدول المجاورة وفي مقدمتها البحرين والسعودية والكويت ، حيث ظهرت بعض التنظيمات المتطرفة ذات العلاقات مع إيران في هذه الدول

---

[1] موجز إنجازات مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[2] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 261 – 262.

وعلى الرغم من أن التحسن الذي حدث في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون ، والتحول الذي لحق بتوجهات الدولة الإيرانية والذي أدى إلى العديد من التطورات الإيجابية في هذا الصدد . [1]

فقد قامت المملكة العربية السعودية بإدانة نظام الخميني ، وأخذت زمام القيادة بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية متعددة بسرعة كبيرة مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون فبعد توقيع الاتفاقية الأمنية الأولى مع البحرين ، وقعت العربية السعودية ثلاث اتفاقيات أمنية أخرى مع دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان وفي أعقاب التوقيع على الاتفاقية الأمنية مع دولة الإمارات العربية المتحدة في 21 فبراير / 1982 ، قال الأمير نايف إن هذه الاتفاقيات مشابهة للاتفاقية التي أبرمتها العربية السعودية مع البحرين . وتنص الاتفاقية على تبادل المعدات والخبرة والتدريب وتسليم الفارين والتعاون الحدودي . إن الاتفاقية الأمنية مع قطر ، والتي تم توقيعها في اليوم نفسه ، تحتوي نصوصا متشابهة ومنها منع التسلل عبر الحدود وتبادل المعلومات وتسليم الفارين . وبعد يومين وقع الأمير نايف الاتفاقية الرابعة مع عمان استناداً إلى ما صرح به ، بينما كانت هذه الاتفاقية مشابهة في أوجه عديدة لتلك الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الدول الأخرى الأعضاء في المجلس . [2] كما أن هناك بعض القضايا التي يمكن أن تمثل ستاراً لظهور التطرف ومنها الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، ووجود مصلحة لبعض القوى في مقدمتها إسرائيل في زعزعة استقرار دول المنطقة وخاصة السعودية ، إضافة إلى بعض المصادر الاجتماعية والاقتصادية الكامنة داخل المجتمعات الخليجية ذاتها . [3]

وعولجت هذه الظاهرة على جميع المستويات في دول المجلس خاصة اجتماعات المجلس الأعلى ، حيث تضمنت الاستراتيجية التي تبناها مجلس التعاون في هذا الصدد ، الرؤى والمبادئ التالية :

أ- إدانة ورفض أعمال العنف والإرهاب بكل أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها والدعوة كما جاء في بيان المجلس الأعلى في دورته الـ 15 التي عقدت في البحرين في ديسمبر

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص 271.

[2] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 274.

[3] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 271.

1994 إلى مواجهة هذه الظاهرة الهدامة باعتبارها بعيدة عن روح الدين الإسلامي الحنيف وتتنافى مع شريعته السمحة . [1]

ب- دعوة علماء المسلمين إلى تبيان قيم ومبادئ الإسلام الحنيف القائمة على التسامح ونبذ العنف ومواصلة اجتهادهم لتقديم الحلول الصحيحة والمناسبة لمشاكل العصر ، وفق ما تقضي به مبادئ الدين الإسلامي الحنيف ، وفي هذا الإطار يؤكد المجلس ضرورة تعزيز الجهود الهادفة لإبراز الصورة الحقيقية والمشرقة للإسلام وجوهر شريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان .

ج- بذل كل الجهود بهدف مواجهة هذه الممارسات الإرهابية الهدامة من خلال تعزيز وتكريس التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية والإعلامية والتعليمية لحماية المجتمع الخليجي من تأثيرات تلك الظواهر الداخلية ووضع الخطط والاستراتيجيات المشتركة لمواجهتها ، ومساندة كل الإجراءات والخطوات التي تتخذ في الإطارين العربي والدولي للتصدي للإرهاب واجتثاث جذوره . [2]

حيث سعت دول المجلس في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر إلى تفعيل تعاونها السياسي والأمني في مجال مكافحة الإرهاب ، سواء على مستوى مجلس التعاون كمنظمة إقليمية ، أو عبر اتفاقيات ثنائية فيما بينها للتنسيق في مجال تبادل المعلومات ، وتوحيد الجهود لاحتواء ظاهرة الإرهاب التي بدأت تظل بوجهها من جديد في بعض دول المجلس ، خاصة المملكة العربية السعودية ، التي شهدت العديد من الحوادث الإرهابية خلال الفترة الأخيرة ، حيث اتخذ هذا التعاون العديد من الصور سواء على المستوى الخليجي أو على المستوى الدولي الذي يشمل التنسيق والتعاون مع الدول الأخرى من خارج المجلس .

فعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي دفعت أحداث / سبتمبر دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلى تفعيل تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب ومحاصرة هذه الظاهرة التي باتت تهددها ، حيث اتخذت العديد من الإجراءات في هذا الإطار ، منها : [3]

---

[1] رياح قمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 334.

[2] مجلس التعاون الخليجي العربي عشرون عاماً من الإنجازات ، مرجع سبق ذكره ، ص 100.

[3] محمد فتوح ، " دول مجلس التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب ، شئون خليجية ، العدد 41 ، (ربيع : 2005) ، ص 69.

أ- أقر وزراء الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم العشرين الذي اختتم أعماله في المنامة في 2001/10/30 " استراتيجية خليجية موحدة لمكافحة التطرف والإرهاب " ، تقوم على عدة مبادئ ، هي :

1- تبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحة التطرف والإرهاب .

2- تعزيز جهود توفير التدريب المشترك للعاملين في أجهزة الأمن والأخذ بأحدث التقنيات وتطوير الأساليب التدريبية وتبادل الخبرات بين دول المجلس .

3- اتخاذ الخطوات المناسبة وتعزيز الإجراءات الوقائية وتطوير الوسائل المتعلقة بالمواجهة التشريعية والأمنية للإرهاب بما يتماشى مع الظروف والتحولات المستجدة ويكفل وقاية دول المجلس وشعوبها من المخاطر الإرهابية .

4- تأييد التحرك والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب .

5- قطع الطريق على مصادر التمويل وعلاج الأساليب مع مراعاة عدم المساس بالأبرياء وذلك انطلاقا من أمرين هما : إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومهما كانت الأسباب التي يتستر خلفها ، وضرورة التمييز بين الإرهاب والحق في الكفاح والنضال المشروع لمكافحة وطرد الاحتلال الأجنبي .

كما أقر وزراء الداخلية في الاجتماع ذاته عدداً من القوانين والتشريعات ، أهمها : قانون استرشادي موحد لمكافحة غسيل الأموال يهدف إلى تنسيق الجهود الثنائية والدولية في هذا المجال لاسيما في صناع تمويل الإرهاب. [1]

ب- إقرار الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة لمكافحة الإرهاب في الرابع من شهر مايو 2004 ، والتي تتبنى رؤية مشتركة وشاملة لدول المجلس لكيفية استئصال ظاهرتي التطرف والإرهاب تستند إلى أبعاد سياسية وأمنية وثقافية متكاملة ، حيث نصت على تعزيز التعاون بين الإدارات والأجهزة الأمنية في دول الخليج من خلال تبادل المعلومات حول العناصر والجماعات المشتبه في تورطها في عمليات إرهابية ، وإعادة النظر في بعض القضايا الثقافية والفكرية التي تساعد بشكل أو بآخر على تشجيع التطرف ، والتي

---

[1] وحدة البحوث ، "الاستراتيجية الخليجية لمكافحة الإرهاب" ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

يأتي في مقدمتها إعادة تقييم كل من الخطاب الديني والمناهج الدراسية ، وتجفيف الينابيع المالية للجماعات الإرهابية ، وأخيراً إعادة تنظيم عمل الجمعيات الخيرية . [1]

وتكتسب تلك الاتفاقية أهمية خاصة نتيجة عدة عوامل هي :

أ- أنها تعد إحدى آليات تفعيل استراتيجية المجلس لمكافحة ظاهرتي "التطرف" و "الإرهاب" اللتين أضحتا أحد المصادر التي تهدد الأمن والاستقرار في دوله التي عانت – ولا تزال تعاني – من هاتين الظاهرتين وتداعياتها على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية فيها .

ب- إنها تؤكد مبدأ أن التصدي للعمليات الإرهابية لا بد وأن يأتي بشكل جماعي من جانب دولها وهو المبدأ الذي يشكل مع نظيره القائل : " إن أمن الخليج مسؤولية أبنائه " منظومة فكرية من شأن تجسيدها في صورة خطوات إجرائية على أرض الواقع تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها .

ج- ما تضمنته تلك الاتفاقية من بنود تنص على تبادل المعلومات والخبرات بغية تفعيل التعاون الأمني بين دول المجلس ، إضافة إلى تأكيدها على ضرورة تعزيز الإجراءات الوقائية وتطوير الوسائل المتعلقة بالمواجهة التشريعية والأمنية للإرهاب والأكثر أهمية في الإطار أن الاتفاقية لم تقف عند حد النصوص المكتوبة ، [2] بل امتدت إلى تحويل تلك النصوص إلى آليات وإجراءات ملموسة تجسدت في إنشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بعناصر متطرفة يكون مقرها الأمانة العامة للمجلس وترتبط بكل الدول الأعضاء عبر شبكة إلكترونية تتيح للأجهزة الأمنية الخليجية فرصة تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة المجرمين والمخدرات وقضايا الإرهاب .

د- إن الاتفاقية توفر رؤية مشتركة لدول الخليج لكيفية استئصال ظاهرتي التطرف والإرهاب ، وهي الرؤية القائمة على أربعة محاور رئيسية ، تتمثل في تعزيز التعاون بين الإدارات والأجهزة الأمنية في دول الخليج من خلال تبادل المعلومات حول العناصر والجماعات المشتبه في تورطها في عمليات إرهابية ، وإعادة النظر في بعض القضايا الثقافية والفكرية التي تساعد بشكل أو بآخر على تشجيع التطرف ، والتي يأتي في مقدمتها

---

[1] محمد فتوح ، " دول مجلس التعاون الخليجي والعملة الدولية ضد الإرهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

[2] سمرو صابر ، " الاتفاقية الأمنية الخليجية ...هل تقضي على مخاطر التطرف والإرهاب " ، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

إعادة تقييم كل من الخطاب الديني والمناهج الدراسية ، وتجفيف الينابيع المالي للجماعات الإرهابية ، وأخيراً إعادة تنظيم عمل الجمعيات الخيرية من خلال توحيد هيئات الإغاثة في هيئة واحدة كما حدث في السعودية أو إنشاء مجلس أعلى للإشراف وتنظيم عمل جمعيات النفع العام واللجان الخيرية كما في الكويت والإمارات ، أو من خلال إقرار لوائح وقوانين جديدة لتنظيم عمل تلك الجمعيات كما هو الحال في مملكة البحرين . [1]

ثالثاً : ظاهرة غسيل الأموال وجهود المكافحة الخليجية :

إن مواجه دول المجلس لظاهرة غسيل الأموال لم تكن وليدة اليوم وإنما بدأت منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي العربي مع مطلع ا لثمانينيات حيث تحرص اللجان الأمنية التابعة للمجلس على تبادل المعلومات خاصة المتعلقة بالصفقات المالية المشبوهة الضخمة التي تتم في أية دولة من دول المجلس أو في مناطق عربية قريبة منها . [2]

وتتخوف دول المجلس من تزايد معدلات الجرائم المرتبطة بظاهرة غسيل الأموال فيها ، لاسيما بعد تبني العديد من دولها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وتحذير تقارير دولية عدة من تزايد حجم هذه العمليات بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة ، حيث تقدر هذه التقارير أن حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا في العالم العربي بحوالي 100 مليار دولار معظمها في دول الخليج العربية ، وتحدث معظم عمليات غسيل الأموال في دول المجلس عن طريق الصيارفة والشركات الوهمية ، أو حتى البنوك عن طريق المستثمرين الأجانب الذين يتخذون من إنشاء البنوك وسيلة لتهريب هذه الأموال ويتم غسل الأموال في منطقة الخليج على وجهين ، هما :

1- غسل الأموال الواردة من الخارج ، أي المساعدة على غسل أموال الغير ، من بعد دخولها المنطقة وتكون هذه الأموال إما سائلة أو عن طريق حوالات مصرفية أو أصول منتقلة .

---

[1] فاروق أبو العطاطي ، " أمن دول مجلس التعاون بين جهود الداخل وتحديات الخارج " ، مرجع سبق ذكره ، ص 158.

[2] رباح قمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 333.

2- يشمل نشاطات ناتجة عن عمليات تكون إيراداتها في الدول نفسها وهي : بيع الكحول المهرب من الخارج ، تقطير الكحول ، بيع وتوزيع المخدرات ، المراهنات والمقامرات ، بيع الأسلحة ، الفساد الإداري والرشوة ، الدعارة ، التهرب الضريبي ، الخ . [1]

ففي مواجهة هذه الظاهرة التي تتعرض دول المجلس لبعض الاتهامات بشأنها تحركت دول المجلس على أكثر من مستوى كالآتي :

التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ، حيث صدقت دول المجلس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية التي اعتمدت في فينا عام 1988 والتي اهتمت بـ "تجريم عمليات غسيل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات ومصادرة أموال المخدرات والتعاون القانوني المشترك في ملاحقتها " .

كما قامت دول المجلس بالتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عام 1994 في تونس ، والتي جرمت أيضا عمليات غسيل الأموال من خلال بعض نصوصها مثل : " تجريم تحويل الأموال أو نقلها مع العالم بأنها متحصلة من أية جريمة من هذه الجرائم ، أو فعل من الاشتراك فيها بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكابها ، وكذلك التعاون مع اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسيل الأموال والتي أنشئت بموجب قرار من دول مجموعة الدول السبع الصناعية عام 1989 ودول مجلس التعاون الخليجي بناء على اتفاقية لعام 1998 ، وتضم اللجنة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأمم المتحدة لمحاربة غسيل الأموال . [2] إضافة إلى كيان جديد هو مجموعة أفريقيا الغربية والجنوبية لمكافحة غسيل الأموال ، وقد كان أول اجتماع للجنة في باريس عام 1999 . وتعقد اللجنة ثلاثة اجتماعات سنوياً تصدر تقريراً تفصيلياً وافياً نهاية كل عام عن نشاط غسيل الأموال في الدول الأعضاء في اللجنة وعددهم 24 دولة والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل كل دولة لمحاربة غسيل الأموال ، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية التي تقوم بها فرق متخصصة للدول الأعضاء في إطار عمل اللجنة ، حيث تطلع على جميع الأنظمة المطبقة في الدول والتأكد من الإجراءات التي اتخذت لمحاربة غسيل الأموال ،

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 263-264.

[2] المرجع السابق ذكره ، ص280.

وقد قامت اللجنة المالية الدولية بزيارة دولة البحرين في الفترة من 5-7 يونيو / 2000 وكذلك دولة الإمارات العربية المتحدة في 6 أكتوبر / 2000 كما حثت البنوك المركزية لدول مجلس التعاون على ضرورة توفير البيانات المهمة في التحويلات الإلكترونية ، كما أن جميع البنوك المركزية في دول المجلس أصدرت توجيهات مشددة للبنوك التجارية تطالبها بالتقيد بما جاء في توجيهات اللجنة . [1]

وفي أواخر عام 2001 ، سارعت الدول الخليجية بإصدار تشريعات وقوانين لمكافحة غسيل الأموال ، وقررت تجميد أرصدة وأصول لقائمة مطولة من الجماعات والأفراد التي تشتبه واشنطن في أنها تستخدم لتمويل أنشطة ذات صلة بتمويل الإرهاب حسب وجهة النظر الأمريكية ، كما تقرر تجميد أرصدة وأصول من أدرجت أسماؤهم على القائمة الأولية التي أصدرتها واشنطن .

كما تبنت الدول الخليجية التوصيات الثماني لمكافحة تمويل العمليات الإرهابية الصادرة عن لجنة العمل المالي (فاتف) خلال العام 2003/2002 ، وتم تعميمها أيضا على كافة المصارف الخليجية والأجنبية العاملة في دول المجلس التي اتجهت نحو إعداد مشروع قانون استرشادي خليجي موحد بشأن مكافحة تلك الجرائم . [2]

رابعاً : مواجهة التداعيات السلبية لظاهرة العمالة الوافدة :

تأتي أهمية البعد الاجتماعي للأمن في منطقة الخليج العربية من الاعتماد الزائد على العمالة الوافدة غير العربية وقلة مشاركة الاصليين في سوق العمل وهذا يطرح تحديات وأخطاراً أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية قد تنتج من الخلل في التركيبة الاجتماعية لدول مجلس التعاون . ولا شك في أن استخدام العمالة غير العربية وخاصة الخدمات في البيوت ، قد يؤدي إلى التأثير في نمط تربية الأطفال ، وينعكس سلباً على اللغة والعادات والقيم ، حيث ينقل إلى الأجيال الناشئة – بصورة أو بأخرى – أنماط القيم التي تتناقض في العديد من الجوانب مع الأنماط العربية والإسلامية الأصلية . [3]

---

[1] رياح فهد مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 332.

[2] فاروق أبو العناطي ، " أمن دول مجلس التعاون بين جهود الداخل وتحديات الخارج " ، مرجع سبق ذكره ، ص154.

[3] كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

إن حجم العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي في نهاية التسعينيات يقدر بحوالي تسعة ملايين ونصف المليون عام 2000 ، معظمهم من العمالة الآسيوية .

إن العامل الآسيوي يمثل حوالي 66% من إجمالي العمالة الوافدة في الكويت كما يمثل أكثر من 60% من إجمالي حجم العمالة الوافدة في كل من البحرين وقطر وعمان ، وتنفرد دولة الإمارات العربية المتحدة عن غيرها من دول الخليج العربية من حيث أن العمالة الآسيوية تحتل قرابة نصف الإجمالي العام للسكان ، ويشكل الآسيويون في المملكة العربية السعودية ما نسبته 35% من حجم العمالة الوافدة إلى السعودية وحوالي 15% من الإجمالي العام للسكان . [1]

وعلى ذلك فإن العمالة الأجنبية يمكن أن تمثل تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار دول المجلس ، من جوانب عدة ، أهمها : إمكانيات التدخل في الشئون الداخلية ومن مظاهر ذلك أن طالبت الحكومة الهندية أكثر من مرة بمراجعة اتفاقيات التوظيف وعدم وجود إجراءات سلامة مناسبة في أماكن العمل بدول الخليج ، ولا تزال الحكومة الهندية تتبع دعاوى التعويضات الخاصة بالمواطنين الهنود والشركات الهندية التي تعرضت لخسائر أثناء حرب الخليج في أعقاب الغزو العراقي للكويت .

وكذلك إثارة النزاعات الدينية والطائفية بين الهندوس والمسلمين ، وذلك تأثراً بالأحداث الطائفية التي قد تحدث داخل الهند بين المسلمين والهندوس ، والدليل على ذلك أنه عقب قيام الهندوس بحرق المسجد البابري الكبير بالهند ، وقيامهم بأعمال القتل ضد المسلمين نشبت مظاهرات داخل الإمارات ، ويرتبط بما سبق ، إمكانية أن تطالب بعض الجاليات الهندية الحكومات الخليجية بإنشاء معابد خاصة بهم ، وقد يصل الأمر إلى تكوين تنظيمات سرية ،وقد حدث هذا بالفعل ، عندما تم اكتشاف تنظيم هندي في أبو ظبي " التنظيم السيخي " في التسعينيات ، وكان يخطط للقيام بأعمال تخريبية وخلال شهر يونيو 2001 كادت تحدث أزمة بين الحكومة الهندية والكويت بسبب الجدل الذي أثير حول معبد

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 268.

للسيخ في الكويت ، بعد أن تقدم نواب إسلاميون بمجلس الأمة الكويتي بطلب لإغلاقه ، بصفته مخالفا للقانون وغير مرخص . [1]

ومع الإدراك الواسع على مستوى دول مجلس التعاون لأهمية توفير فرص العمل الكافية أمام العمالة الوطنية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية داخل دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، بدأ الالتفات بجدية إلى عملية إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة ، وعلى مستوى دول المجلس يشار إلى الخطوات التالية :

أ- اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي موقفاً ثابتاً من اتفاقيات العمل الدولية ، خاصة تلك التي أصدرتها منظمة العمل الدولية والمصروفة بالاتفاقية رقم (111) ، والتي أشارت إلى منع التمييز في مجال العمل بين كل المواطنين وغير المواطنين ، حيث رفضت التصديق عليها ، بل وبادرت إلى إصدار تشريعات تحد من استخدام القوى العاملة الوافدة مع منع استمرارها فترات طويلة ، كما أنها لم تنظم إلى اتفاقيات العمل العربية المنظمة لانتقال الأفراد بين الدول العربية ، وذلك حتى تتمكن من التحكم في تدفق العمالة العربية .

ب- جهود المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول المجلس ، والذي أكد على اعتزام المكتب إجراء دراسة مقارنة لقوانين وأنظمة التأمينات الاجتماعية بدول المجلس للوصول إلى النصوص المتماثلة في هذه الأنظمة ، بهدف إيجاد القواسم المشتركة لتوحيد هذه الأنظمة وتقريبها ، على اعتبار أن التباين في منظومة التأمينات الاجتماعية يعد أهم المعوقات التي تحول دون انسياب العمالة الوطنية بين دول المجلس ، فضلاً عن توجه المكتب نحو إعداد دراسة حول أنشطة مكاتب استقدام العمالة الأجنبية ، وإعداد تقرير مسحي للتعرف على واقع التركيبة العمالية الحالية في الدول الأعضاء [2]

خامساً : مواجهة ظاهرة المخدرات :

لجأت دول المجلس إلى إجراءات داخلية وأقامت علاقات أمنية مع دول أخرى ، فعلى المستوى الداخلي نصت العديد من التشريعات داخل دول مجلس التعاون على أن

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص ص 269-270.

[2] رياح ناصر مزعل ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 336

جميع أفعال الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة يعتبر من الجرائم التي يعاقب عليها القانون ، وتشمل جرائم التهريب والحيازة والتعاطي والزراعة والصنع . ففي السعودية صدر القرار رقم 614 بتاريخ : 1987/7/15 بمنع زراعة المواد المخدرة ، ونص على عقوبة لمدة 15 عاماً ، وغرامة قدرها 20 ألف ريال سعودي ، وقد سلكت دول مجلس التعاون طرقاً متشابهة للتعامل مع هذه الظاهرة ، ولكن مع اختلاف العقوبات والغرامات .

وينظم التشريع الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي الخاص بالمخدرات وسائل مواجهة المخدرات ، ومن هذه الوسائل توحيد خطط التدريب ، توحيد الجدول الفنية الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية بين دول المجلس بناءًاعلى اتفاقيات دولية ، والاهتمام بالجانب الإعلامي وإنتاج برامج مشتركة لدول مجلس التعاون تبين فيها أضرار المخدرات .

كما انضمت دول مجلس التعاون الخليجي لمعاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالمخدرات التي تم توقيعها في عام 1988 ، وذلك إيمانا منها بضرورة تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية بغرض منع الانشطة الإجرامية الدولية في الاتجار غير المشروع . [1]

كذلك مشروع التشريع النموذجي لمكافحة المخدرات وهو مشروع تشريع نموذجي موحد لدول المجلس تستفيد منه الدول عند تحديث أنظمتها القانونية ،ويشدد العقوبة على مهربي ومروجي المخدرات ، حيث تم رفع المشروع بصورته النهائية ضمن توصيات الاجتماع التاسع لمديري أجهزة مكافحة المخدرات للاجتماع الرابع عشر لوزراء الداخلية الذي عقد في البحرين 11-12 نوفمبر / 1995 ، وفي عام 1998 تمت الموافقة على مشروع التشريع النموذجي الموحد لمكافحة المخدرات من قبل أصحاب السمو والمعالي ووزراء الداخلية في دول المجلس خلال اجتماعهم الذي عقد في دولة الكويت كمشروع استرشادي يعاد طرحه بعد خمس سنوات . [2]

---

[1] مجلس التعاون الخليجي العربي 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 276 – 277.

[2] رباح قمر مزعل ، مجلس التعاون الخليجي العربي دراسة تحليلية لواقعه ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 336-337.

سادساً : على الصعيد القضائي والقانوني :

اتفقت دول مجلس التعاون سنة 1982 على أن تكون مصادر التشريع وأسس القضاء مستمدة من الشريعة الإسلامية وحدها ، وجرى توثيق الصلة بين الهيئات التشريعية في دول المجلس وتعميق الروابط بين هيئاتها القضائية وتوحيد أنواعها ، ودرجاتها وإجراءاتها .

وقد قامت دول المجلس عام 1995 بتنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية ، وأقرت عام 1996 وثيقة مسقط للقانون الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون، وفي عام 1997 توصلت إلى إقرار وثيقة الكويت للقانون المدني الموحد لدول مجلس التعاون.[1]

نستنتج مما سبق ذكره بأنه التحديات الداخلية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض ، فهناك ثمة ترابط بينها ، فالأزمات الاقتصادية قد تؤدي إلى بعض مظاهر الاضطراب الاجتماعي ومن ثم عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، كما لا يمكن فصل تنامي معدلات الجريمة المنظمة من قبل الاتجار بالمخدرات مثلا عن ظاهرة العمالة الوافدة وهكذا .

إن هذه التحديات تتطلب نظرة أمنية شاملة للتعامل معها ، ولكن إلى الآن تواجه الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون بعض المشاكل ، وهذا يقتضي الإسراع في التوقيع عليها من كافة دول المجلس .

لا يمكن وضع استراتيجية أمنية لمنطقة معينة دون الأخذ في الاعتبار ترتيبات الأمن في المناطق الأخرى والتنسيق والتعاون معها ، وينطبق هذا بالضرورة على دول مجلس التعاون الخليجي ، فالأجهزة الأمنية لدول المجلس – وإن كانت تتعاون فيما بينها – إلا أنه من الضروري أن تتعاون مع الأجهزة الأمنية في المناطق الأخرى ، العربية ودول الجوار والدول الأوروبية ، لأن مواجهة التحديات الأمنية تستلزم هذا التعاون والتنسيق الأمني ، فأحد مصادر دخول المخدرات إلى دول المجلس يتم عبر الأراضي

---

[1] محمد فتوح مصطفى ، " مجلس التعاون الخليجي : والاتحاد الأوروبي ظروف النشأة ، والإنجازات ، والتحديات والدروس المستفادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

الإيرانية ، وهذا يتطلب ضرورة التنسيق والتعاون الأمني معها لمواجهة الظاهرة وهذا ما بدأ في الحدوث بالفعل وأهم مظاهره الاتفاق الأمني بين إيران والسعودية ، واستعداد دول خليجية أخرى للتوقيع على اتفاقيات مماثلة مع طهران ، وهذا يفرض على الأجهزة الأمنية لدول المجلس – إذا ما أرادت محاصرة هذه الظاهرة وغيرها – أن تتعاون مع الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى لمكافحة هذه الظاهرة ، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة التي باتت تعرف في عصر العولمة بالجريمة العابرة للحدود .

الخاتمـــــــة

وأخيراً احتوت الدراسة على خاتمة توصل فيها الباحث إلى جملة من النتائج نحصرها في النقاط التالية :

1- إن مجلس التعاون الخليجي العربي رغم ما حققه من بعض النجاحات في عدة مجالات نتيجة طبيعة التعاون التدريجي المرن ، إلا أنها شكلت بلا شك أحد العوائق الأساسية التي حدت من انطلاق فاعلية هذا التجمع الإقليمي نحو تحقيق ما يرجى منه في هذه المراحل الحاسمة من التاريخ العربي .

2- إن أهم ما حققه مجلس التعاون الخليجي من نجاح في المجال السياسي هو خلق الانطباع بوجود تعاون وتنسيق سياسي بين هذه الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وكان المجلس حريصاً كل الحرص على خلق الانطباع بأن دول المجلس هي دول استثنائية ، وبأنها قد خلقت أكبر قدر من الترابط فيما بينها في السياسات والتشريعات ، وبالتالي لا يمكن التعامل معها بانفراد ، وإنما كدول تنتمي إلى مجموعة سياسية متماسكة وذات هوية إقليمية واحدة ، ولقد استطاع المجلس تسويق هذا الانطباع وترويجه بنجاح ملحوظ من خلال النشاط الدبلوماسي ، لكن على أهمية هذا الإنجاز السياسي ، فإن المجلس لا يملك سياسة خارجية موحدة .

3- ثمة قضايا مشتركة تتم مناقشتها في نطاق المجلس، وتتخذ بشأنها قرارات تمثل من الناحية النظرية إطارا للسياسة الخارجية لهذه الدول ، والنموذج الواضح لمثل تلك القضايا يتمثل في القضايا الأمنية ، بينما هناك موضوعات تترك لكل دولة حتى تتخذ ما تراه ملائما من سياسات تتوافق ومصالحها .

4- تتشابه اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد بعيد ، فجميع هذه الدول تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل ، كما أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق الخارجية في تلبية الاحتياجات مع السلع والخدمات المختلفة .

5- إن دول مجلس التعاون الخليجي العربي حاولت بكل جدية أن تخطو خطوات ثابتة ، ومدروسة ومبرمجة ، باتجاه التنسيق الاقتصادي ، وأن ترسم مستقبلها من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تمثل أفضل برنامج مدون رسميا صادقت على معظم بنوده جميع

الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، فهذه الاتفاقية التي حاولت بموادها الثماني والعشرين أن تغطي معظم جوانب عملية ومراحل التنسيق الاقتصادي ، اصطدمت ببعض المعوقات التي من بينها عدم تطبيق كل بنودها من قبل بعض الدول الأعضاء .

6- كان يتوجب أن تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التكامل الإنمائي وبعظم الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في دول مجلس التعاون على النحو الذي يعظم أداءها التنموي ويعزز قدرتها التفاوضية في الأسواق العالمية ، لأن هذه الرؤية التكاملية ستساعد على توسيع نطاق الأسواق المتاحة للأنشطة الإنتاجية الوطنية بالشكل الذي يشجع على إقامة وتنفيذ تلك المشروعات ويزيد من قدراتها التنافسية محليا ودوليا .

7- إن النجاح الذي حققته الإمارات العربية المتحدة على اعتبار أن دبي من أكبر الأسواق العالمية الآن ، وبالتالي يمكن أن تحذو بقية دول المجلس حدوها ، وتحقق منها عائدات كبيرة تقلل من اعتمادها على النفط .

8- رغم أهمية ما حققه المجلس الخليجي لدوله ولا سيما على صعيد التنسيق الأمني لمواجهة الأعداء في الداخل والخارج ، المتمثلة في إنشاء قوات درع الجزيرة ، إلا أن هذا الإنجاز اصطدم ببعض المحددات المتمثلة في غياب الإدارة السياسية لدى قادة الدول الست ، ومحدد القوة البشرية .

9- إن دول مجلس التعاون الخليجي لا تعتمد على القدرات الدفاعية للمجلس لحمايتها ضد التهديدات والابتزازات الخارجية ، ولقد اتضح انعدام الثقة في قدرات المجلس بشكل واضح خلال أزمة الخليج الثانية ، فدول المجلس بدت ضعيفة كل الضعف وعاجزة كل العجز تجاه رد احتلال العراق دولة الكويت بمفردها ، وتطلب الأمر الاستعانة بالقوات الأمريكية والحليفة لإنجاز مهمة تحرير دولة الكويت ، ولقد كشفت أزمة الخليج الثانية عن الضعف البنيوي في القدرات العسكرية لدول المجلس وحاجتها الماسة إلى الحماية الدولية من أجل البقاء والاستمرار كدول مستقلة وسط منطقة هي من أكثر المناطق توتراً في العالم .

10- لقد ظلت دول مجلس التعاون الخليجي العربي تبحث عن الاستقرار وتتحدث عن الأمن ، إلا أنها لا تجد على أرض الواقع سوى التوترات والمزيد من الصراعات التي

سرعان ما تتحول إلى أزمات مستعصية وحروب عنيفة ، وذلك بواقع حرب واحدة كل عشر سنوات كان آخرها الحرب الظالمة على العراق ، هذه الحرب التي ربما لن تكون الأخيرة ، أكدت أن الولايات المتحدة هي الخطر الأكبر والسبب الأهم في انعدام الأمن في النظام الإقليمي الخليجي ، فالتدخل الأمريكي وليس التهديد الإقليمي أو الداخلي هو مصدر معظم التوترات في هذا النظام ، فالتوترات الراهنة مرتبطة باحتلال أمريكا للعراق وتصعيد واشنطن للمواجهة مع إيران مما يؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة .

11- إن الدولة الإيرانية بتوجهاتها النووية ، في ظل التواجد الأمريكي العسكري في الخليج ، وتهديده لضرب برنامجها النووي يجعل منها مصدر تهديد لدول المجلس .

12- إن دول مجلس التعاون الخليجي العربية لم تتمكن حتى الآن من إنهاء الاحتلال الإيراني للجزء الثلاث ، طنب الكبرى وطنب الصغرى ، وأبو موسى ، رغم كل المحاولات والجهود التي قامت بها دول المجلس لإنهاء هذا الاحتلال ، إلا أن إيران ما زالت متمسكة بهذه الجزء الثلاث نظراً لحيوية هذه المنطقة وأهميتها لها .

13- إن مجلس التعاون الخليجي لم يتمكن حتى الآن من إنهاء الخلافات الحدودية بين معظم دول المجلس ، رغم إنشاء هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس ، للنظر في هذه المشاكل ، إلا أنها لم تتمكن من حل هذه المشاكل التي كادت في بعض الأحيان أن تودي بحياة المجلس .

مما سبق ذكره من نتائج يعزز ويثبت فرضية الدراسة التي نصت على أنه " شكلت الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية لمجلس التعاون الخليجي مبرراً لإنشائه".

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتب :

1- الأحمد ، متعب جابر ، "الخليج إلى أين" الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربي ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى ، 1993).

2- الأسطل ، كمال محمد ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد 33 ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1999)

3- الأشعل ، عبد الله ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، 1988) .

4- ـــــــــــ ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، (الإمارات : مركز الخليج للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1999).

5- التون ، ريتشارد ، كتب السلام في الخليج رؤية من منظور بعيد المدى ، ت : حسين موسى ، (بيروت : دار الكنوز الأدبية ، الطبعة الأولى ، 1994).

6- الحبيب ، فايز إبراهيم ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (الرياض : عمارة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ، 1986).

7- الحجيلان ، جميل إبراهيم وآخرون ، قمة أبو ظبي مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، (الإمارات : مركز الخليج للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1998) .

8- الحمد ، عبد اللطيف يوسف ، المداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (الدار البيضاء : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، ب. س.).

9- الرميحي ، محمد غانم ، الخليج ليس نفطاً دراسة في إشكالية التنمية والوحدة ، (بيروت : دار الجديد ، الطبعة الثانية ، 1995).

10- السويدي ، جمال سند وآخرون ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الثانية ، 1999) .

11- الشريدة ، عبد المهدي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته ، أهدافه المعلنة ، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 1995) .

12- القاسمي ، جاسم بن محمد ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الأولى ، 1999).

13- الكتبي ، ابتسام سهيل وآخرون ، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1999).

14- الكواري ، علي خليفة ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتخاذ أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1985).

15- المراكبي ، السيد عبد المنعم ، دول مجلس التعاون الخليجي بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 1998) .

16- المزروعي ، محمد سالم عبيد ، التطور السياسي في دول المجلس الخليجي منذ مطلع التسعينيات دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2003).

17- حسين ، صلاح الدين ، أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي ، (الرياض : مركز البحوث والتنمية ، الطبعة الأولى ، 1985) .

18- رجب ، يحيى حلمي ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ب. س.).

19- ساعاتي ، أمين ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ، القاهرة : دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 1997).

20- سويد ، ياسين ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004) .

21- طه ، سيد إبراهيم الدسوقي ، مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004).

22- ـــــــــــــــــ ، مشكلات الحدود في القانون الدولي العام دراسة تطبيقية على حدود دول مجلس التعاون الخليجي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004) .

23- ـــــــــــــــــ ، الدور التنموي والأمني لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية إقليمية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004).

24- عبد المجيد ، أحمد عصمت وآخرون ، المصالحة العربية الرؤى – الآليات – احتمالات النجاح ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1995).

25- عبيد ، نايف علي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1996) .

26- علي ، محمد ، قمم الخليج دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى ، 1997).

27- قاسم ، جمال زكريا ، مشكلات الأمن في الخليج منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1997).

28- موسى ، مصطفى عبد العزيز ، الأهمية النسبية لخصوصية مجل التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2004).

29- ـــــــــــــــــــ ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي ، (الدوحة : وزارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، 1982) .

ثانيا : الدوريات والوثائق :

1- أبو المعاطي ، فاروق ، "أمن دول مجلس التعاون بين جهود الداخل وتحديات الخارج" ، شؤون خليجية ، العدد 39 ، (خريف : 2004).

2- أشرف راضي ، " التفاعلات في إطار التجمعات العربية أزمة المجلس الخليجي والاتحاد المغاربي " ، التقرير الاستراتيجي العربي ، 1994.

3- البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، " دول مجلس التعاون الخليجي إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية" ، شؤون خليجية ، العدد 20 ، (سبتمبر : 2000).

4- البيان الختامي للقمة الثانية والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي ، شؤون خليجية ، العدد 28 ، (شتاء : 2002).

5- العيسوي ، أشرف سعد ، "الأبعاد الأمنية والدفاعية في علاقات الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون" ، شئون خليجية ، العدد 38 ، (صيف : 2004).

6- القدومي ، محمود ناصر مهدي ، "الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003" ، المستقبل العربي ، العدد 296 ، (أكتوبر : 2003).

7- النجار ، باقر ، " آثار لعمالة وافدة أم عواقب لمأزق تنموي ، : حالة الأقطار العربية الخليجية المصدرة للنفط" ، المستقبل العربي ، العدد 82 ، (ديسمبر : 1985) .

8- النفيسي ، عبد الله فهد ، " إيران والخليج : دلكتيك الدمج النبذ 1978-1998" ، السياسة الدولية ، العدد 137 ، (يوليو : 1999).

9- ايوب ، مدحت ، "الاتحاد الجمركي الخليجي نقلة نوعية في العمل المشترك" ، شؤون خليجية ، العدد 33 ، (ربيع : 2003).

10- حاش ، منصور حسن عبيد ، "السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000" ، شؤون خليجية ، العدد 41 ، (ربيع : 2005).

11- سالمان ، عبد المالك ، "عشرون عاماً على مسيرة مجلس التعاون الخليجي الهاجس الأمني ما زال يؤرق سياسات الدول الخليجية" ، شؤون خليجية ، العدد 26 ، (الصيف : 2001).

12- صابر ، ممدوح ، "الاتفاقية الأمنية الخليجية هل تقضي على مخاطر التطرف والإرهاب" ، شؤون خليجية ، العدد 38 ، (صيف : 2004).

13- عبد الفتاح ، نبيل ، " الحرب وقضايا الأمن في الخليج " ، السياسة الدولية ، العدد 63 ، يناير : 1981).

14- عبد الله ، عبد الخالق ، " التوترات في النظام الإقليمي الخليجي" ، السياسة الدولية ، العدد 132 ، (أبريل : 1998).

15- ــــــــــــــــ ، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربية" ، المستقبل العربي ، العدد 299 ، (يناير : 2004) .

16- ــــــــــــــــ ، " ورقة الحوار" ، المستقبل العربي ، العدد 247 (سبتمبر : 1999) .

- عبيد ، نايف علي ، " دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى ..." ، المستقبل العربي، العدد 99 ، (مايو : 1987).

ان ، حازم ، "اتجاهات تطوير نظام الدفاع الخليجي" ، السياسة الدولية ، أبريل : 1998).

دي علي ، "الفاعلية العسكرية لدول الخليج والتهديدات الإيرانية" ، عدد 85 ، (يوليو : 1986).

20- فخرو ، علي محمد ، "واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية" ، المستقبل العربي ، العدد 268 ، (يونيو : 2001) .

21- مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002 ، (الإمارات : مركز الخليج للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2002).

22- مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الإنجازات ، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2002).

23- مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته . (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 1987).

24- مسيرة التعاون الخليجي الأهداف والإنجازات والتطلعات ، (الدوحة : دار الشؤون الإعلامية وزارة الإعلام والثقافة ، 1990).

25- مصطفى ، محمد فتوح ، "مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ظروف النشأة الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة" ، شؤون خليجية ، العدد 36 ، (شتاء 2004 :).

26- ــــــــــــــــ ، " دول مجلس التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب " ، شئون خليجية ، العدد 41 ، (الربيع : 2005).

27- موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 1997).

28- ميتكيس ، هدى ، "مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة الواقعة والتحديات الأفاق ، المستقبل العربي ، العدد 168 ، (فبراير : 1993) .

29- هيكل ، فتوح ، "العلاقات السياسية الخليجية – الأمريكية" ، شـــؤون خليجيـــة ، العدد 38 ، (صيف : 2004).

30- ـــــــــــــــ ، "على مشارف 2001 دول الخليج ومتطلبات الحفاظ على الأداء الاقتصادي المرتفع" ، شؤون خليجية ن العدد 24 ، (شتاء : 2001).

31- وحدة البحوث ، " الاقتصاد الخليجي عام 2003 الفرص والتحديات " ، شئون خليجية ، العدد 33 ، (ربيع : 2003) .

ثالثا : الرسائل العلمية :

1- آل سعود ،نواف مساعد عبد العزيز ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي والإقليمي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة ، 1988.

2- الحربي ، كمال صلاح عواد الحازمي ، تطوير نظام الأمـــن الجمـــاعي لمجلـــس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كليـــة الاقتـــصاد والعلـــوم السياسية ن جامعة القاهرة ، 1988 .

3- مزعل ، رباح قمر ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة تحليليـــة لواقعـــة ومستقبله في ظل الأوضاع الراهنة ، رسالة ماجستير ، غيـــر منـــشورة ، كليـــة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2005.